والنون في آخر [illegible] حتى يجب علي [illegible]

ضربوا الاجل الواو وكلاان [illegible] الميم [illegible] وضم في [illegible]

وان لم يكن الضاد ما قبلها حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى ال[illegible]

كتبت الالف في ضربوا للفرق بين واو الجمع وبين واو العطف

مثل رضوا حضروا تكلم زيد وقيل للفرق بين واو الجمع وبين

الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا جعلت التاء علامة لان

في ضربت لان التاء من المخرج الثاني والمؤنث ايضا ثاني في

وبدله التاء ليشبه بالضمير كما سيجي من بعد وسكنت ال[illegible]

في مثل ضربت وضربن حتى لا يلزم يجتمع اربع حركات فيما

كالكلمة الواحدة ومن ثم لا يجوز العطف [illegible]

لا يقال ضربت وزيد بل يقال ضربت انا وزيد بخلاف ضربتا لان

[illegible]

٢٤٢
٥٩٩
٤٣٩

١١١
٤٠٠

١١
١٤
٤٩٠
٥٠٠
١٨١٠
١٧١٠

٢٧٧٩٠

١٥٠

١٨١
١٨١٠

[illegible]

ومو سبعا ضعو مزید ملك [illegible] جانبداً لكسطاق دوبله
تعز یزم انكلرد ن [illegible] محمد السعید
[illegible]

بیطاق	ربله
١٥	٢١
١٤	٧
٢٩	

١٦	٢٢
١٤	٠٧
٣٠	١٢
	٢٤٢

ونقدم ای ونداجل ذیدیا ابه تفسیر [illegible] نه در دیو ثمنك ایکی معناداردیو
بری معنای حقیقی بری معنای مجازی معنای حقیقی ملكاندر معنای مجازی [illegible] تجرید
اگر معنای حقیقی ممتنع اوله معنای مجازینه صرف اولنور [illegible] معنای حقیقی [illegible]
الوب معنای مجازینه صرف اولنمغه ایکی معنا اوله [illegible] بینلرنده مناسبت
دیو فی کلمه بر [illegible] مناسبت وار دیو [illegible] ملكاندن [illegible] خارجاً اولور
لازمدر [illegible] معلوم خارجاً اولور [illegible] بینلرنده مناسبت
نه كمك
فی وجیه جرهندن دریم

ثمّ ایله ثمّك بینینده فرق نه در دیو ثمّ ده ها سكته [illegible] والنور
الامر بالعلس اول الحازمی الماز ثمك [illegible] عدالت فوت
اولور دیو ثمّ ده ضم تقل وار دیو ثمّنغ خفیف وار دیو
تقل اولنمان ها سكته تخفیف اولنمان ثمّ كه دیو [illegible] تقیل
الغان ضم نه ثم [illegible] دلالت ده اوتری ثمّ [illegible]

[illegible]

هر كه بو دعای كتابلری ظهرینه یازر
اوقوده غنی اوشیم الله الرحمن الر
لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا
يعملون والله اعلم بالصواب

مرتبة بالعادة واثره على ما ليس بلازم في المخففة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كما في كل حرف اخر بين اخر بالتشبيه لها بالتنوين فان
التنوين اذا انفتح ما قبلها واذا انضم وانكسر يحذف نحو رأيت
زيدا واصحابنا خيرا وختم لنا بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا
تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة
كانت او ثقيلة في هوا فوق الندامة منقلبة بالف اذا بعبوديتك
على نهج الاستقامة وصلى الله على من كلمة شفاعته في نجوى رقاب
الغلطات كافية ومن موقوة استقام لظلالات شافية
باجمعهم وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من
زمرة احبائه قد استراح في كلمة
الهشي وحين كتبت هذا الشرح
من السواد
البياض
تمت
العبد الفقير عبد الرحمن الجامع
تم سنة
١٢٣٣

[illegible]

١٠٠	٢
١٥٠	٣
٣٠٠	٤
٢٠٠	٧
١٥٠	٩
٢٥٠	٧
١٠٥	٦
١٢٥٥	٤٠

١٠٠	٢
١٠٠	٢
١٠٠	٢
١٠٠	٣
٤٠٠	٩

١٥٠	٢
٥٠٠	٣
٥٠	٤
١٠٠	٦
٩٩٠	٢
١٧٩٠	٨٨

بسم الله

٨٧

الياء المكسورة ما قبلها كما في التقول وفي الامثلة وقعت على التر
تيب تعريفها الواقعة في كتب التصريف بعضها كما هو مع الضمير البارز كالمتصل
وبعضها كما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل بما كما اشرنا اليه والنون المخففة
يحذف الساكن اي للقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ لالتقائه
اي لالتقاء الساكنين كقوله الشعر ولا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها باللام الساكنة
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها الا كان الواجب ان يقال
لا تهين الفقير مع الكسرة لما حركت التنوين فرقا بينهما وانما لم يكن كذلك
لمرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما تدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا
اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين وكذلك يرد ما حذف لاجل
المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزوي وقلت اغزن واغزن
يحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله
لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم

كما حذفت في اخزي للحبث وارمي المرضى وضمّ الواو المفتوحة ما قبلها
نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشي الرجل فان لم يكن اي لم
الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو اغزوا ارم واخش فكالمتصلة اي فالنون
كالكلمة المتصلة ويجيء بها الف التثنية تقول اغزوانّ وارميانّ واخشيانّ
برد اللامات وتثبتها كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ونحو هل ترمنّ اي لا
جل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل نحو هل
الا ترينّ في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال غير البارز الذي تحركه
لام بالفتح كما يفتح مع المتصل ونحو هل ترونّ في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق النون الثقيلة فضم الواو وكسرها في لم تروا القوم نحو
مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون ونحو هل ترينّ في هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل
النون واغزونّ عطف على هل ترينّ اي ومن ثمّ قيل اغزونّ برد
الواو المحذوف كما يرد مع التثنية في اغزوا واغزوان في اغزوا بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزون في اغزي بحذف

الياء

بالواحد واخر بان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد النون الجمع قبل
نون التأكيد لئلا يجتمع ثلثة نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية
وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا
ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعلها مقتضية الكسر في الوقف
وليس بقبيح عند الاكثرين وتدخل اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اى التثنية والجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان [redacted] آخر الفعل تعامل
المؤكد معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو من الواو والياء و
تحريكهما وكسر المذكور وغير ذلك من هذا الكلام بيان الافعال الملحقة
الآخر عند لحاق النون بهما ومعنى كلامه ان النون بحكمها مع المثنى وجمع
المؤنث فانه تحكم مع غيرهما اعلم اعرابها وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع غير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في
نحو اغزوا الكلام وارموا الرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء

عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وهو
في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير
لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي ان شرط الكلمة
حرف بها فانه لما اكد الحرف قصد والتاكيد للفعل ايضا لئلا يتنقض المقصود
من مزيده وما قبلها اي ما قبل النون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير
للمذكورين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل
النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة
وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكورين من
ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث
الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله في التثنية وجمع المؤنث اضربان وا
ضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه

بالواحد

عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في نحو هند ابنة عاصم
نون التاكيد تسمى حقيقة سائلة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة بعد الالف اي الف
التثنية نحو اضربان والالف الملحقة الالف الاصل بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنان فانها تكسر لما شبهها فيها بنون التثنية وتختص
اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل يضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي
والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في
النفي فلا يقال ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها لها بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب
المثبت لان القسم محل التاكيد فاكره ان يؤكد والفعل باخر متصل

يلحق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا اسقط عند التقطيع ليس
للقسم الاول اسم مختص به واعلم ان تنوين الترنم ليست موضوعا بازاء
معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معنى الترنم كما ان حروف
التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا تنوين
الترنم من اقسام الحروف لانه ليس من اقسام الكلمة المعتبرة للمعاني فيها
الواضع تساهل وتسامح واما التنوين بنات الاخر في اعتبار الواضع
في بعضهم ايضا تأمل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه هو
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف
اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
يعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو
جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف
ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا

بعد من أصحاب الغناء لأن محل التغني إنما هو الآخر ليشابه تحلل سلك النظم
بتخلله في كلمات الأبيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو إما يلحق
القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا بإشباع حركته واحدا
من الألف والواو والياء سميت بحروف الإطلاق لإطلاق الصوت بامتدا
دها ولحاق النون بهذه القافية إنما يكون بإبدال لحروف الإطلاق
بها كما في قول الشاعر أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد
أصابن فروي هذا البيت الباء وحصل بإشباع فتحتها الألف وعوض
عن الألف عند التغني نون التنوين وإما يلحق القافية المقيدة وهي ما
كان رويها ساكنا صحيحا كان أو غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع امتداده لأن ليس هناك حركة يحصل من إشباعها حرف
الإطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الأعماق خاوي
المخترقن مشتبه الأعلام لماع الخفقن فإن روي القافية في هذا البيت
القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح أو
الكسر وألحق بها التنوين فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من
التنوين الغالي لأن الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت

إذ وإذ لما كانت مضافة إلى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف ألحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وذلك
حينئذ وساعتئذ ويومئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض أي فوق بعضهم
ومررت بكل قائما أي بكل واحد قائما وأمثال ذلك والمقابلة وهو
ما يقابل به نون الجمع السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون منه فكذلك
زيد التنوين في آخره ليقابله توهم بعضهم أنه للتمكن وهو خطأ لأنه
إذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت
للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث والظاهر أنه ليس بتنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
المعوض ولا تنوين الترنم لوجوده في غير أواخر الأبيات والمصاريع فتعين
أن يكون للمقابلة لأنها معنى مناسب بحمل التنوين عليه والترنم و
هو ما لحق آخر الأبيات والمصاريع لتحسين إنشادها لأنه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من أسباب حسن
الغناء أعني أغاني العرب وأما لحوق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كان
للحروف من الكلمات الواقعة في أثنائها جائز بل واقع كما في

اعني

من غير تطفل شيء وههنا متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت آخر
الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر
ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا تأكيد الفعل فخرج به نون ن
التأكيد المخففة ولا ينتقض التعريف النون في نحو يا رجل انطلقت فان
المراد بتبعيتها حركة الآخر تعلقها بها في الوجود وتطفل العارض للموضوع
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو أي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف وقد لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو
للفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت ال
سكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن
قال الش الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلت علما
تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف

بعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التا
نيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة وعلامة التثنية و
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف لحقت بها الفعل للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كما الحقت التاء للتانيث وفي الشرح الرضي هذا ما قاله النحاة
ولا منع من جعل هذه حروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل
هذا الابدال ما ذكر في بدل البعض من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا
المؤخر والغرض كون الجزء منهما التنوين في الاصل مصدر نونته
اي ادخلت نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا
لعروضه وحدوثه كما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه
المصدر حدثانا وفي الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها
الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي وهو شاملة لنون من ولدن ولم
يكن امثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان نون
او آخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها واعلم انما قال تتبع حركة
الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعة الآخر [illegible] به

محرز

نعم كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
بني لكونه لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك
ترجع الى طبع عما يقول تحقيق لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا فهموا ان المقصود منه تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم تخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء الساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه من اول الامر
بسكون هذه على ما هو الاصل وحركة تلك التاء على الاعراب فاولية لانها كا
لطرف الاخير لملحقه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي و
مجازي فانت مخير في الحاق التاء التانيث وبتركه عدمه او ضميرا فالالحاق
لتاء التانيث لازم فيه على الطريق والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث
انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعية الكائنة
للمذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسا فضعيف

فعل الشرط ووسط زيد بينهما اما والفاء اي ذكر فصلا واما زيد فمنطلق فا
رتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني تقديره مهما يكن زيد
فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فمهما يذكر زيد
فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فا
عل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة ا
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجهه ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امتناع كونها مرفوعة
لكونها حرف الردع كلا الردع الزجر والمنع تقول لشخص فلان و
يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب
لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى
ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمصنف حيث تحقق مضمون الجملة كقوله

منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة
حذف فعل الشرط الذي هو تكن من شيء واقيم اما مقامها ووسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما تكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لاما ضابطة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان
ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز يرد التقديم مع قطع النظر عن الفاء
انظم اليها ما نيه اي مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل مميز بينهما مبرزا ان يجب ان لا يكون وراء الفاء ما يمنع اخر و
بل ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني فلهذا
بتقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد
فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق واقيم اما مقام وحذف الفعل

نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او اجمالا في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القراين وقد جاء
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى
كانت للتفصيل للمجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلو
بهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه
مقدر يعني واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشا
بهات والحكم بانه كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الوا
قعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء بعد
جزء منه سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال
تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل
سيبويه لاما حينئذ جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل
المبرد هو اي وقوع بينها وبين فائها معمول الشرط مثل اما يوم الجمعة زيد

منطلق

هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبار المجيئين نشر
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم الشرط وجواز الغاية
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه حتى
كل المثالين يتوهم ان جريت المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى
الاول فاطلق عليه اولا وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر
على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال
بالمحمل لرجوز الامكان على تقدير تقدم اللفين على النشر بهما في نشر مثالا
بالاجماع تقدم القسم كالقط اي كاللفظ برا ومقدره كلفظه في صدر
الكلام فالزم في الشرط الذي بعده الماضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان لجزم بحذف النون او مانه
اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان
اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو
كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة
جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي للتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر

حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم
فقط لفظا اي للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين انما تتقدم عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي
لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء
الكلام بتقدير الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم
ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك مثال
للمعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما انتشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني
والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم
على التقدير توسطه كاشتراطه على التقدير التقديم على المعنى الاول

هذا

اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الا
صل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض
عن الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما
قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن ا
شتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذر اى لتعذر وقوع الفعل فى
موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس بمشتق يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام
اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فى لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم
لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا
او معنى يكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيطابق اى الشرط الجواب

انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له
بل حصول العلم بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء اي ربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا
استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام فتعين استمرار وجود
الاكرام ح وتختصان اي ان ولو بالفعل لفظا كما مر في الامثلة او
تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد من المشركين استجارك ولو تملكون
انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الفعلان اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف
الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان
حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل
لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المخففة نحوها انك بالفتح لا بالكسر
لانه اي ان المفتوحة فيه تقوله فاعل للفعل المقدر بعد لو الصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل

اي

لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في
الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الا
كرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير
المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان
الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء حكم المشهور ولم
يدر ان ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية
احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور بيان السببية لان
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب

واليه وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر
بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو
وتقول اثم اذا ما وقع والآن كان وادعى كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
فان للاستقبال وان دخل على الماضي وعكسه يعني للماضي وان
دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي و
معناه ان ان للاستقبال سواء ادخلت على المضارع او الماضي نحو ان
تكرمني اكرمك وان اكرمتني يعني المعنى الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك الاكرام في الاستقبال وقع مني ايضا الاكرام
فيه وكذلك لو للماضي على ايهما نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب يعني هما واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع
مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان

لولا

سمية سواء كان الجزء فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية جزؤها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ في ذلك لان اصلها
ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تع هل اتى على الانسان
اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في جزئها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في جزئها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول
ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الكلام مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات
ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا او
غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة
فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام
المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بعد المستفهم عنه فا
ستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب

قد يسمى بهما لجمعها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي والمضارع
فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في
الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا كما طلب واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب
ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي
في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضعف
الا التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل
للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز
الفصل بينها وقد بين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد
[illegible] حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم
عليهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على
الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل

كلمة

وجوز بعضهم بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما
وقع في نهج البلاغة بقوله الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا خففت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى
انها تجعل جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها او اسمها نحو اعجبني
انك قائم اى قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد
فان تعذر تقدير الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا وحروف
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على نوع من انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت
زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه
معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها
في المضارع الحض على الفعل والطلب فهي في المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وحرف التوقع والتقريب

اى ان مفسرة بما فيه معنى القول اى بفعل تقرر فيه معنى القول متعززة
للظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
فيه معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
كتبت اليه شيئا هو ان قم فان حرف واى على القول انه اى ان قم تفسير للمفعول به
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في
قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها ان المفعول به الظاهر
كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا وحرف للمصدر وهو ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولى اى ما وهو ان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة
الفعلية فتجعلها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
ان خرجت اى خروجك في اختصاص المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه

اى ما وان على الوجه الفعلية

وجوز

في اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو ان ما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات مع شرط اى ادوات شرط ومع بعض
حروف جر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما
قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضا
لين وبعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذا
اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم
بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن
القسم فتنبيه لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى
هالك ومن والباء واللام التي تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى التكرار وحرفا التفسير اى فسرا تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء
زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان عرف

لا فائدة لها اصلا فالا لها فوائد في كلام العرب اما معنوية

واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية في خبر ما وليس

واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او

كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع

او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز

ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام البارى سبحانه ان وان و

ما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع

ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا وقلت اي زيادة ان

مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه و

قلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون

النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم

المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف

نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما

تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع

متى نحو متى ما تذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى و

الشدد فهي لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد
اي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى
نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذلك فذكر فعل القسم قبلها كان اي اقسمت اي وربي ولا يكون
المقسم به الا الرب او الله او لعمري وتقول اي والله واي وربي
اي نعم واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض
النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم
يأتك اي قراءة او دعاء ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن
الزبير لمن لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله راكب
الناقة وقد جاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري
هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء المحب
فجيء بها في هذين الموضعين خلاف ما ذكر المصنف من كونها تصديق
للمخبر وحرف الزيادة وانما سميته حروف الزوائد لانها قد تقع
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يتمكن لا انها

متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فا
لقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وان
وجير بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محقق لمضمونه
مستفهما كان او خبرا اي خبرا في جواب اقام زيد نعم جوابا لم يقم زيد بمعنى
لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد بمعنى بلى في جواب الست
بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي
عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرار ويقوم مقام بلى تقرير
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله
ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام كقوله بلى في جواب من قال
ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به نحو اذا انتقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء كتابة

الشذو

او الحكم منفي عنه بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني وزيد اما في حكم المسكوت عنه

او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت بعدها

لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب اثباتها النفي عن

الاول فيكون لازمة لنفي الحكم من الاول نحو جاءني ما قام زيد لكن عمرو اي قام

عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها ما بعد النفي والاثبات

ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد

لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا و

اما وها تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه

ولهذا اسميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم وها وامازيد قائم وها زيد قائم

وزيد حالها خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن

الاشارة التي لا ينفعل معانيها الابهام نحو هذا وهاتا وهذان وهؤلاء

تان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب

والبعيد وايا وهيا للبعيد وان بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب

مكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فالقريب

ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب

والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على
اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما
بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو اولا وبل ولكن ومنه الحروف
الثلثة لاحد ها معينا اى ليست الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابتة للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم
ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد
لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع عنه لم يكن بطريق القصد ولهذا
اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اى
بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لتثبيت
الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه

والحكم

ع قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريقة اللف والنشر لكان احضر و
احسن كما لا يخفى وام المتصلة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
في كونها للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر نحو قولك انها لابل ام
شاة اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فكانما علمت انها
ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فما
استفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو وحين يتعمد الاضراب عن الاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها
يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما
ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز
ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاء اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو
كانت هي ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما لغوا

ام عمرو احسانا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة
الشريف انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المصنف مرعليه خط هكذا
يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف ارايت زيدا
ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعف لتنزله عن مرتبة الافصحية غير مناسب لان
ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه
كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان
السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع
الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيدا وعمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين
اجاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم و
جود احدهما فالمسند اليه ثمه في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرعه عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر
وجعلها لاشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة ولو اقتصر على
قوله ومن ثمه لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين

على قوله

ومن هذا الظاهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاز ايضا كما
وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد
الامرين اى لدلالة على احد الامرين او الامور حال كونه ذلك الاحد مبهما
اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعو ولا تطع منهم آثما
او كفورا للكل من امرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل
فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها
بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اى الهمزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب
ومن ثم اى لاجل ان ام المتصل يليها احد المستويين والآخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا
فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وا
زيدا رايت ام عمروا احسن وافصح وما يكون تركيب ارايت زيدا

يشترط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما
ان المهلة المعتبرة في ثم انما هو بحسب الخارج كجاءني زيد ثم عمرو وفي حتى
بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالتها وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد
شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا
الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كان محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى الاصل على مزية الفرع واذا استعملوها
في اظهار معنييها وهو كون مدخولها جزءا لانه اتحاد في تعلق الحكم اعرف
في الفعل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح

ومن

فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد الجماعة

بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او وحدها

المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان نحو كك

جاءني زيد وعمرو او وعمرو اي حصل الفعل كليهما لا من احدهما دون

الآخر فالواو للجمع مطلقا ولا ترتيب منها وجودا وعدما فالفاء للترتيب

اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في المطلق الترتيب

معروفة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان

المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها

وبين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب باقتضائه

وضعها جزء قولا او ضعفا من حيث انه قوي او ضعيف من متبوع

اي متبوع معطوفها المفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا

فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف على الكل فهما

كانه غيره فيصح الان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وذلك

انتهاء الفعل اليه عاما شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء

وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما

هو الاول وستسند تبهاها اي لعلى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وحكى
السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك م
جيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني
انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان يشتهر
ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يكون يحكى في الاحوال الثلثة بالياء
ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
هذه اللغة الشاذة الا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كان هذه
الحروف تميل المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي معشرة منها
وعند كثيرين ان بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعضهم الى ان بل
التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها
لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها
ففصيح معتاد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

فالاربعة

العاطفة لفظا ومعنى فاخرجت من بينهما بخلاف ان وان المخففين فانه
ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ فتلحق عليهما على الاكثر و
وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها ثانيا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على
الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز
الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى
زيدا قائما اي اتمناه كاينا على صفة القيام فاجراه ان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر
يا ليت ايام الصبى رواجعا والفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا
والكسائي يقول اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان
حال من الضمير المستكن في خبر ليت المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال
كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او محذوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب

فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان
اعملتها قلت كأن ثدييه حقان لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا
لم تعملها لفظاً فعملها في الشأن مقدر عند بعضهم كما في ان المخففة ويجوز ان
ان يقال غير مقدر بعدها الخبر لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة
ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان
لكن لكنه المصدرية بالكاف الزائدة واصله ولا كان فنقلت كسرة اللام
الى الكاف وحذفت الهمزة والكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفياً واثباتاً وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرواً ايضاً جاءك لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرواً لم يجئ يتوسط
اي لكن بين كلامين متغايرين نفياً واثباتاً معنى اي تغايراً معنوياً
والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمرواً لم يجئ وقد يكون نحو زيد حاضر لكن عمرواً غائب و
وتخفف اي لكن حتى تلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وشبهها

العاطفة

كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا

او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولذا لزم هذه الامور الثلثة

للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض

من النون المحذوف او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم

وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا

يحصل به الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما

فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المصدرية

والا فهي المخففة من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا

فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف

برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب

الخليل انها مركبة من كاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الأسد

ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم التشبيه من اول

الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن

حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا

الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات

على الفعل ومثلك غير جائز لتقديره ضمير الشأن حتى يكون اسماً لها
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبر لها فتكون عاملة
عاملاً في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهو لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد يكون عاملاً وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان
كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل
في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل لكون مفسرة لضمير الشأن مطلقاً سواء
كانت اسمية او فعلية وما قلنا فعملها على المبتدا والخبر غيره اصلاً و
شذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره الصالحة لان اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك
قائم واحسب انه ذاهب ومنه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم
ابخل وانت صديق ويليها اي المفتوحة المخففة حال كونها معوضة من الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب الساعة نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف

كقول

مبنيا وهذا اخلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم تكلموا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة
على فعل من الافعال المبتداء اى من الافعال التى هى داخل المبتدء والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا
فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتداء والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن
الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتداء والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيين خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غيره واخلاله
متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كا
المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر و
الشبه بتقديره ان شبهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله
تع وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف

على الاسم اى على اسمها او فصل بينه اى بين الاسم وبين خبرها اى
بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع خبرها اى بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا لقائم لكن وانما خص دخول اللام بهذه الحروف
لان فيما عداها يلزم توالي حرف التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل وورد دخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما
ضعيف لانها وان لم يتغير معها الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معناه
الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول شاعر ولكنني من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب
لفوت بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة
احرف كما يجوز اعمالها هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا
التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية
في مثل ان زيد قائم ان زيد لقائم واما في الاعمال فلاطراد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب اللفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه

اى لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما ان لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان الحكم المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد ولكن اى
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر
فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى
مثل ان لانه لا يتغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه
الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم
يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها بعد بناء المعنى الاصلي فيها ولا يعتبر محل
اسمها ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة و
المفتوحة بغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد ~~مع الجملة~~ ايضا كذلك التاكيد
دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد
معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر بيان اى على ضربين نحو ان زيدا لقايم او دخلت

قائم وعمرو واو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان في لفظ ان في هذا المثال وان

كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما علمت

فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان

المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت

معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وبشرط في العطف على اسم ان المكسورة

بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل العطف لفظا مثل ان زيدا قائم

وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم

لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب

واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل واحد

من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل

في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الا

بتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا

للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة رفع المعطوف مضي الخبر

فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول

ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا فرق لا اثر لكونه

ای لکون

قيل معترضة ومعنى كون محمد النفا والملهام انه لنعم يخدم فتاه ولها
زمه بحيثه ان يأكل لتعظيم فتاه ولملازمته والملازمة ان عظمان نيان
في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة مافوق الواحد وبارادتهما مع
ما قربهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على افا انه عبد الغفار الملهام اى مثل
عبد الغفا ومثل شبهه وما وجد في كثير من النسخ فمن جملة اشبا
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى اول مقول لي في تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله الا
المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس
المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي
تعين الفتح لان الاول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى
ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها
في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فعطف جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان
يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيد

التخفيفية عليه نحو لولا انك معادلك زعمت ان لولا زعمت التي هي ذكك

ولولا انك حسن بيته اى لولا حسن منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة انه

اى ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو

انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد

تقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسرة في ان الفتح على تقدير جعل ان مع

اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني

اكرمه فانه وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب

الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اى اكرامه

او اكرامه ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما

مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر واذا انه عبد القفا واللهازم

لما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها

جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدا محذوف

الخبر اى اذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى

زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة

المجهول بمعنى الظن وزيدا مفعول الثاني وسيدا مفعول الثالث وكما

قيل

وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة باعتبار ما كانت عليه
قبل دخولها لما عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذ
كورة وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح
في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه في موضع الجملة نحو زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني
الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان
زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو
كرهت ان زيدا في الدار لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع
جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال
كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب
نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لو

للاتفاق بخلاف الاربعة الباقية كلها اى لهذه الحروف صدر الكلام
وهو بالنعلم من الاول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
تدل على قسم منه كالكلام المولد والمشتمل على التشبيه والاستدراك و
التمنى والترجى سوى ان المفتوحة فانها بعكسها اى بعكس باقيها على
حذف المضاف بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى
تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الامتناع
يكفى فى ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى فتعزل
هذه الحروف عن العمل لكن ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم
وتدخل اى هذه الحروف حينئذ اى حين اذ الحقتها ما على الافعال
لان ما الكافة اخرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قائم اخذت ما اخذت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان

اي ما ورداهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدا الزمان الفعل فالمثال الاول المذ
كور ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن بتقدير هو تعسف المضاف اي ما رايته مذ مدة حول
لشهر نابو حاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو ما جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب
بها يكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** وجه شبهها به اما لفظا فلا
نقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدر
كت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعا
طفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغير الاسلوب مع شيوع
استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لو
حظت مع فروعها الحاصلة بتحقيق نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ
جمع الكثرة وهي ان وان وكان وليت ولكن ولعل اخرها لكونها

كالبرد المبهم اى عن انسان مثل البرد الذائب للطائفة وتخصيص اى
الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل
ونحو وقد تدخل في السعة على المضمر نحو ما انا كانت خلافا للمبرد
فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضى اول الماضى خبرهما للابتداء في الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان
الماضى فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت او المنفى وهو ذلك
الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد
منذ سنة كذا او ما رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون تلك
السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان مبدا زمان مسافرتي
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الا
بتداء اى وهي للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان معنى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان
الذى اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رايت مذ شهرنا ومذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو
هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يعتبر زمان الفعل

لا ماوراءه

لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وات
قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله
هل قام زيد وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم
ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه
عن الجواب فيهما اى في الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاورة
شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزوال عن الثاني ووصوله
الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اى لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكو
نان اى عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من يمينه اى
من جانب يمينه ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد و
زائدة نحو ليس كمثله شيء اى التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن

من اسمائه الظاهرة حطاً لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو
بتخصيصها ببعض المظاهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم
الله تع والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على
اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله
وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله تع خاصة نحو بالرحمن لافعلن كذا فيهما
فانهما يختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء
موجود مع الاختصاص وبدونه لمكان التاء ويتلقى اي يجاب القسم
الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما او لا فاللام في الجملة
اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها
اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي

الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف

صقيل وواو رب واو رب نائبة عنها حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة

ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه

وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت

في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت

قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون

له معطوفا عليه لانه ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف

الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمال

الواو في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال

يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال

بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو

مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره ولا يقال

وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص

ايضا لحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين

وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعـ

لعدم احتياجها الى المونة موصوفة لتحقق التقليل الذى هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف وفى اشتراط كونها
موصوفة اى هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه و
قيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق
ولا يتحقق ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم
لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات
لوجود القرينة نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنث نحو ربه رجلا او رجلين او رجال
او امرأة امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة الضمير فى الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم
رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما
الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود

عنه ومعنى ذهبت بزيد صيّرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
وامّا التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب فإن تزاد فى الخبر فى غير هذه الصور قياسا وفى غيره
اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى ايده
او كان خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى بيان علة شيء
ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة

اى قيد بالظاهر أى باسم الظاهر فلا يقال صاه كما يقال اليه لانها لو
دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعد حلا
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز وانه
قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز
او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى
جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق
امر الى مجرور الباء وهذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق
مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة الفاعل فى صدور الفعل
عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا
يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة
شئ اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا
لتضمنه معنى التصيير فالباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب

عنه

اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء اى انه
موضوع بالجزئية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب نحو ما
جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين لقولهم وقد يكون من
مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد يكون من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد
كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل
كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية
فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلبك طب
منته اليه باعتبار السوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تع ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى
فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص

بل سمايتها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها وربّ وواو ربّ والف وواو التي

يتقدر ربعدها ويقعد بعدها من حروف الجر ستّ مع وواو القسم وتاؤه ٥

وباؤه ومن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الا

ول لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها حرفا واسما والثلاثة البواقي

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية

المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل

كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها

الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو

سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة

وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما تفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

لان معنى اعوذ التجيء اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي و

يجيء من التبيين ايضا اي لاظهار المقصود من ابهامه وعلامة

صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان

فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لستقام المعنى والتبعيض

الى قدري

الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية الكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالى صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان المعنى صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها في ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والالام والباء ذكرها باسميها لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف

في نحنه وقوله تع فنعم الماهدون اي نحن وشبه مثل بئس في

افادة الذم وشرايط والاحكام ومنها ان ومن افعال المدح والذم

حبّ وفي حبذا وهو اي حبّذا مركب من حب الشئ اي وجب اذا

صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي

حبّذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان

المخصوص مثنى او جمعا او مونثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال

حبذا الزيدان وحبذا هند وبعده اي حبذا المخصوص واعرابه اي

اعرابه مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين

ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه

تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو

حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا رجلين او لا

راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة

هند وحبذا امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعل و

ذو الحال هو والا زيدان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام

المدح والمذكور ما تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص

الحروف

وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سوال فانه لما
قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو على الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى
شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل اياه في
الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند في بئست المرأتان الهندان ان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان تقال نعم المراة هند وبئس المراة
هند لانها لما كان غير منصرف فيكن كشبه الحروف فلم يجب الحاق العلامة
بها وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جميعا مع افرادهم الفاعل
وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير
مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذكره في

معيّا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام
الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وبئس ويكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة اي نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او صاحب
رجلا او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في نحو هي محذوفة لان هي
مخصوصة اي نعم الذي فعله هي ان الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى شيء بمعنى غني هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وتعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص وهو مبتدا اي
ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج في الجملة الواقعة خبرا
الى العائد الى المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف

ذا حسن او الباء زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كما صرح غيره اى فى الفعل ضمير هو فاعل اى احسن
انت بزيد او زيد اى اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الز
مخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون **افعال المدح والذم** يعنى
الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم
وبئس واصلهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد جاء فى لغة
تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها
فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع الفتح والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا
للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم
وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد

الذهن وهو بواحد خبر مبتدأ ابتداء ويمير

لم يتصل برهان التكلم بل كان دائما قبله ولها ابتداء مبتداء على انه يؤول

المصدر بمعنى اسم المفعول اى ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ

وما ابتداء به ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة يناسب التعجب

لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعده اى ما بعد الخبر من باب

شرح او انا به موصولة اى موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى

الذى احسن زيدا اى جعله حسنا شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية

ما بعده خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه جهل سبب

حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك

ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل

بمعنى صار وافعل كالحمم اى صار ذا لحم وبه اى مجرورة فاعل بعد الى

الفعل عند سيبويه والباء زائدة ولا زمه الا اذا كان المتعجب منه

اى مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على هو القياس فلا

ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجرورة

مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى امر اى احسن على ان يكون همزة

الفعل للصيرورة والباء للتعدية اى يجعل الا زمة متعديا فالمعنى اجعله

واحسن

منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا باليه ولا يتصرف فيهما اي في

صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم

المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اي تأخير جائز فيما عداهما

كتأخير الفعل فيهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف

بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام بيان الاحكام الخاصة بهما

فلا يقال ما زيدا احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال

فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم

التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا

تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما يكفي واجيب بان ذكر الثاني غير

انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا التصرف

فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا

واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال على ما سبق واجاز المازني

الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق

واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الى الان

قاتله الله من شاعر ولا شُلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب
وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة له
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب
فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر مواد النقض مما كثر ما يستعمل
في الدعاء وله اي لفعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
ايهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى منهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون في هذين التركيبين
وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتا
نيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل
التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
ولكن لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقته للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه
من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل
ما اشد استخراجه واشد باستخراجه اي يتوصل بانهما من فعل لا يمتنع بناء

ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل وهو احد وشرع في الخبر
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق كعلم يعلم طفوقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اذا ذهب للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهذه اي
هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفقا وهي اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهه اوشك
زيد ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك
اوشك زيد يجيء **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** في بعض
النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنية
بالنظر الى انه ذو صيغتين وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في
قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل المدورة وواساله لكن ينتقض بنحو

منه في وقت ما وقوله تعـ قد يكون ما قرينة يدل على ثبوت الذي بعد
انتفائه وانتفاء القرب منه ولا يناقض بين انتفاء الشيء في وقت
ثبوت في وقت آخر وعن الثاني انه تمسك به بعض الفصحاء مخطئا ذا الرمة
في سليقته تخطئة روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه القاضي ابن شبرمة فغير قال غير حديث اي بدلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غير انما هو كقوله تع لم يكد يـ
يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون النفي الداخل على كاد وما يشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل فهو كسائر الافعال في
افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعـ فذبحوها
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه في الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الا
فعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو

ماوضع

دنو حصول كاد تقول كاد زيد يخرج فيخبر عن دنو الخبر لعلمك بانه
على الحصول للفاعل في الحال فالفاعل اسم محض كما هو الاصل والخبر فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير
ان يدل على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها
يعني كي ان يحذف انه خبر عسى تشبيها له بكاد في قولهم قد كاد من طول
البلى ان يمصحا فلما كان لكل واحد منهما مشابهة بالآخر اعطي لكل منهما
حكم الآخر من وجه واذا ادخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا واما في الماضي فكقوله تع وما كادو د
ويفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل بدليل قوله فذبحوها
وما كادوا يفعلون واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي
الرمة شعر لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على عدم زوال
بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم وتغيره وتغيره هو
قوله لم يكد يبرح احد فلو كان نفي كاد للاثبات لما خطأه
ودلالة على تخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء الر

بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فيستغني
عن الخبر كاستعمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما يستغني في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة فان اقتصر على المرفوع من غير اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى
قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في النصب
بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد وحكى ان كاد زيد
يخرج لم يذكر فيه ان كذلك من زيد يخرج لا يذكر فيه ان قولهم عسى
الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كما الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة تركيب عسى
ان يخرج زيد بتركيب كاد زيد يخرج والثاني ان ما وضع لدنو الخبر

دنو

من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيها وتقول على احد استعاليه

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر

بان الاستقبالية لقوته بمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل في

الاستقبال فزيد اسم عسى وانما يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى

زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج

او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم

وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وعسى

خبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

المعنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع

فالمضارع مع ان منصوب ان الآن وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء

فهو مشبه بالمفعول الذي كان في الخبر فانتصب تشبيها بالمفعول وعسى

على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا

مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره

وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى

ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد

دنو رجاء بان يكون دنو الخبر بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا
لا بجزمه به كعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب انك ترجوه لكن وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوت للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول للفاعل كما في قولك كاد زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لانك يقرب حصوله لزيد او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر
بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر
بالتصدي لما يقتضيه اليه كطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضيه اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع و
ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في
عسى لتضمنه معنى الطمع والرجاء كلعل وهو انشاء والانشاء في الاغلب

معمول المصدر على نفس المصدر وبخلاف هذا الحكم خلافا تاما لابن كيسان ن
بان يكون هذا الخلاف واقعا وظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم حكاية لا مخالفة منهم وقد ترك الخلاف
منه في نحو ما دام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي المنع
وقسم تختلف فيه ظاهر فيه الخلاف من جمهور من بعضهم مع بعض فان
الاختلاف فيها بمعنى التفاعل على المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل
وهما هو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والزجاجي على انه لا يجوز مراعاة للنفي او لمحيته تقديم معمول النفي
عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز نظرا على انه
فعل وتقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان
يجعل ما في داله ملا النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها
من ابن كيسان **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي
لدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية مضاف اي

باثباتهم لبس معروفا عنهم والمذهب سيبويه وهو جواز تقديم اخبارها

اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اي ليس فيها الا التقديم اي

تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم

نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم

يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار

عدوي صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي

ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع عن التقديم وقد يجوز ان يكون

واجبا كالمثال المذكور

وهي اي الافعال الناقصة

في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال

الواقعة الناقصة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها

عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز

تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم ا

خبارها عليها وهو لا في هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية

كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي

لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم

نفى النفى المستلزم الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيين

مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له نحو كون

لان لفظ ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان

قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبل فلا بد هناك من حصول الكلام

يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت

امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة

لانه مع اسمه وخبره ظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام

زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام

باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة

بخلاف الافعال المتقدمة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام

مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود ورائها وليس لنفى مضمون

الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا

هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلق ولذلك يفيد تارة

بزمان الحال كما يقال ليس زيد قائما اى الآن وتارة بزمان الماضى

نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم

الاجمالي وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذلك لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها من بين سائره اما عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه
من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات من قبل فاعلها حين ما اي من حين
قبلت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته مع
زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان الشيء ما
خوذ من معانيه هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت
معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم

نفي النفي

او اضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران وتكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه
صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى
الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له السير في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه
ثبت له السير في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو
فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بمكان
كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله
في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلاثة
السابقة اضحى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وغلام زيد من سفره اى رجع وغدا
اى مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو
مابعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام

اذا امت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت

اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تامة

يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدر كائن وكقوله تع كن فيكون ويكون زائدة وهو التى

وجودها وعدمها لا يخل المعنى الاصلى كقوله تع كيف نكلم من كان فى

المهد صبيا اى كيف يكلم من كان هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة

لتحسين اللفظ اولبت المعنى على المعنى وافادكم هذين القسمين مع

كونها غير ناقصة استغناء الحج بمعنا لانها وصار للانتقال اما من

صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة اى حقيقة نحو

صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او

من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى

عمرو ويلحقا بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد وقال الله تع

فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فبالك من

نعمى تحولن ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها

المدلول عليها بدلوها لا بجوهرها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرور

اواضحى

الجزء حکم معناه ای معنی هذه الافعال یعنی الاثر المترتب علیه مثل صار زید
غنیا فمعنی صار الانتقال وحکم معناه ای الاثر المترتب علیه کون الجزء
منتقلا الیه فلما دخل علی الجملة الاسمیة اعنی زید غنی افاد معناه الذی هو
الانتقال واعطی الجزء الذی هو غنی اثر ذلک الانتقال وهو کون الغنی منتقلا
الیه ثم ترفع هذه الافعال الجزء الاول لکونه فاعلا وتنصب الجزء الثانی
لشبهه بالمفعول به فی توقف الفعل علیه مثل کان زید قائما فکان یکون
ناقصة کاینة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضیا ای کائنا فی الزمان
الماضی دائما من غیر دلالة علی عدم سابق وانقطاع لاحق نحو کان زید
فاضلا او منقطعا نحو کان زید غنیا فافتقر وبمعنی صار عطف علی قوله
لثبوت خبرها ای کان یکون ناقصة بمعنی صار فهو من قبیل عطف
احد القسمین علی الآخر لا علی ما هو قسم منه کقول الشاعر بتیهاء قفر و
المطی کانها قطا الحزن قد کانت فراخا بیوضها ای صارت فراخا بیوضها
فلان بیوضها لم یکن فراخا بل صارت فراخا ویکون خبرها ضمیر الشان
هذا ایضا عطف علی قوله لثبوت ای کان یکون ناقصة یکون خبرها
ضمیر الشان ان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرها خبرا مفسرا للضمیر

کقوله

ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة وهى
اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما برح وما انفك وما فتئ عاد بالهمزة
وفتى بالياء وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما
تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار
زيد عالما كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة فحينئذ يكون اسمها
ما وحاجتك خبرها الا ان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير
لما تقدم من القراءة ونحوها اى لم يكن بعض على ما قدرها يحتاج اليه و استفهامية مبتدأ
والضمير فى جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت
امك معناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة فى
قولهم ارهف شفرته حتى كانها [illegible] وقعد الموضع الذى
استعملها العرب فيه خلاف للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على
الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائهما

الخبر

صيغة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على
صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو
العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له
لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها فلو جعل الموضوع
جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال اليها في الزمان الماضي وكذا الكل فعل منها فلا شك ان
كل جزء من الموضوع والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة
منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
اوضح ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فتدبر فيما ذكر ان

اما العلم والظن بحيث يحكى ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعدى
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لا
ن لكل واحد معنى آخر فان قلت جاء لمعنى حرت افرا حال وجبت بمعنى
حرت ذا حب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى الى ما بعد ذلك بالمعنى الآخر الى
واحد كالاثنين ظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت
زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله
تع وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت
زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت
بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تع
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها
بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض للعلم بمعنى هنا وهو مشتق الشفة العليا ولو جد جدة ووجدت
موجدة ووجدت اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم
والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضع لتقرير الفاعل على

صيغة

ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحا
دهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ومن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم
يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكا ن
لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما كان ضميرا متصلا بخلاف ضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الا
مكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الا ول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في
الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما
جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي تارة
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا او لبعضها اي لبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر غير معانيها الاولى جرى

بلام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت فيه الانفعال والتعليق مأخ
وذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه
جاز عطف الجملة المنصوبة جزئاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من جهتين احديهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثانية ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك
ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الا
فعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك
لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر

وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد احسنت وعمرو
ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوزه المبني على
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت
عنهما وانما خص هذا الالغاء الجائز بالذكر مع ان مسطلقة ايضا من
خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها ومن خصايص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجي مثاله او
بواسطة كما اذا كان المضاف اليه فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء
الداخلة على معمولها مثل علمت أزيدا عندك ام عمرو ومثال التعليق بالا
ستفهام وترك مثال اضوية للعلم بالمقايسة ومثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة
لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
اعمالها لفظا والاثر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي

بأس من يحذرهما نحو من يسمع يخل اي يخيل مسموعه صادقا ومنها اي
من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو
زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصا
لحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الا
لغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد
نقل الالغاء عند التقدير ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا
يجوز ومنه الاعمال على تقدير الغائها في غير الظرف فنحو زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظني ومنه قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتأخر ومنه بعض الشروح ان الاعمال على التقد ير
التوسط اولى ومنه بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على
على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل
ومرفوعه نحو ضرب احسب زيدا او بين اسم الفاعل ومعموله نحو
لست بمكرم احسب زيدا او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب
قائم او بين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد و

في الاصل مبتداء وخبر وحذف المبتداء والخبر قليل ان المفعولين
معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد
ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحته بنقطتين اى بنقطتين
اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشي بنا الا
عداء اى تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذ
فهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من
للعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا ن

وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن و
زعمت وهو تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت وو
جدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هي اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من
الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
وتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها اى جمع
خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اى من خصا
يص افعال القلوب انه ان لا يقتصر على ذكر احدهما او اذا ذكر احدهما
يجب ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك هو كونهما

في الاصل

وفي نية الفاعل لكنه فهم مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين
نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستقبال
نحو استخرجت او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول كضرب وهذا في الكلام كثير واما اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى مفعول اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له مفعول الاول ولنا
افعال اخر مثل انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث لكنها ليست اصلا
في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى
اعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعول الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاختصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب
علمت في وجوب ذكر احدهما مع الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب

نحو يضرب يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل
آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه ألفا يائية كانت أو واوا نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة أو حكما وانفتاح
ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على
متعلق أي أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فإن كل فعل
لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل إلى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والإسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
والقائم به ومسند إليه ولا يقال في الاصطلاح أنه متعلق به فإن المتعلق
نسبة الفعل إلى غير الفاعل والحاصل أن فهم الفعل إذا كان موقوفا على
فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فإنه فهمه موقوفا على تعقل المضروب
لا يمكن تعقله إلا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
أو للمفعول فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن وغير المتعدي
بخلافه أي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل
كقعد فإنه وإن كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية

وهيئة

تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع و
قال بعضهم الاشمام هاهنا كالاشمام الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع
كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي
بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء في الواو
الواو ايضا على ضعف فعل قول وبوع بالاسكان وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضي المجهول
من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث
فيه اذ ليس اختير او انقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت وان اختير وانقيد اذ
ليس مثل ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل
اذ اصلهما اختير وانقود بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
ان اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كان
واوا انقيد اختير وانقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة مفعوله مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة

من الكسرة الى الضمة اشتغل خلافهم ورتة في اختياره بعد حصول
المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق و
انتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب و
يضم الثاني مع التاء مثل وتحوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما كان عينه فقط معتلا لئلا ترد
عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يعض اجتماع
اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين
المنقلبة عينه الفاء لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول وان لم يكن فيه
ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع فنقل الكسرة من
العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدل واو قول
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو صحيح
في نحو قيل وبيع وفي الشرح الراضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي

تابعة

ولو فتح لالتبس بالماضي من الرباعي مثل اقتل مثال لما يكون بعد
حرف المضارعة ضمة واحرب مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة
واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اى فا
الهمزة مفتوحة لانها همزة همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة فاعلم
كذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فا عله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى
فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بالماضى بضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم
واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان لخروجه الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من
الكسر الى الضمة وان كان غير سائد اعلى غرابة المعنى ايضا لكن الخروج

حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحروف
العلة لانه لما اشبه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب
اضربا اضربوا واضربن واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا
ولم يضربن ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن وصل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هنا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع بابا رباعي والمراد بالرباعي
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه واني هو باب الافعال
لا يجوز زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة ليتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي
بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل
في اقتل بفتح التاء لالتبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالمضارع المجهول

ولو فتح

يعمهون اى عمهين او باكسينا فاكتوكون الخ وقال رأيتهم

ما رسول الله او لهما فكل خبر امر اكثر يجرى مجرى الامر كذا في بعض النسخ

وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة

الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال ل

مثل الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في

المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح

النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المحشي في

شرح صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او للمفعول

مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول

مطلق فانه يطلب به الفعل من المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز

عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى

فبذلك فلتفرحوا اى فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن صه و

رويد وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف و البناء

وعليها السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان في بهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اى مثل

[illegible]

للتاكيد لانه لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اى لتاكيد العامل
باعتبار مدلوله تمام معناه اذا كان مصدرا ولفظه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا
وتفسيره بمرة واحدة ويلزم ... مما ذكره ان يكون مثل ضربت في الزمان الماضي
... مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على بعض
الانواع بالدلالة على بعض بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على
جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله ... العدد
قوله والعدد ان دل على عدده اى على عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز
عن النوع امتاز المثنى ... النوع عن المثنى للفرد الشخصي للفرد الشخصي
قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان له في مفهومه زيادة
على مفهوم الفعل قوله وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه بغير لفظه ومناسبا
... بهذا الحكم كلمة قد ... في المقيد للتعليل للتعليل لانه وان علم ...

المضارع الواقع بعدها تلك القاعدة وقصد سببية الفعل المطلوب
لتلك الاشياء لها تقدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها مثل اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو
الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء
تلك السببية فتقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم ويجعل تدخل الجنة
جزاء فقيل ان تسلم تدخل الجنة ومثل لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى اى فانه لا يمتنع فذكر عدم
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف اى ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف القرينة قوية هذا اذا قصدت السببية و
اما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ
مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم

بعمهون

الف و اكثر وانما اشترط تسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان ادوات الشرطية مختصة بالفعل فاختصت تسميتها بالتسمية فرقا
بينهما كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع حال
كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى
تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا اى ان لم
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن ماء اشربه والتمنى نحو ليت مالا فانفقه لان المعنى ان
يكن لى مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان
تنزل فتصيب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزومة
حال كونه سببا لما تقدم وقصد السببية اى السببية ما تقدم
له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الا
شياء لانها تدل على الطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان

او طلبي حيث يجب الفاء لعدم تأثير ادوات الشرط فيه معنى فالوجه
الاتيان بالفاء وتركها لان ادات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه
كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في التغيير المعنى حيث جعلته
بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن
فيه بانحو قوله تع ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم
الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بتحقيق لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى هذا التقدير فلا
تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة
الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى
الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيها معنى الفاء التعقيبية وكما

ونحو ان او ما تيضمنها معنا، يعني ان مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه با
لجازم وسواءات الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي
والتفصيل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او اتيه واذا كان
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا لتفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقوله اي
فتغير ان بعد سواء كان قد ملفوظا او مقدرا كقوله تع ان سرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه لتقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن
الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما
قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب د
خول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى

ارت والفخم ثم فلبثت لنو لفـ

ثم حتى ان يلم لا كيك لله في الدار ويكك اما

ثم تلقت ان الله عا يعمل ون بنجا اعـ

افلحلون آلاية فلما فاتو

انسار فطرت

والله

بر... و دعا لي بالبركة وبيني

ر فوجد في بيته حاجته سوية وقد

د حاجته كلها فقال اتعرفني

قال لا انا المسكين

ته ووديتني فاتيا ورزقه ... زوجتك

سو عليك من فقد قال ما رده ...

... احمد وعيب

مسببا وفي شرح المص وكلم المجازات ما يدل على الشيئين ليجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا يجعل الشيء سببا
لشيء فالمراد بجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل
ملزومية شيء لشيء وجعل الكلم المجازات دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا ولكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه منها لمكان بمعنى الشتم الذي هو سبب الاذى نته
عند الناس سبب الاكرام عنده وسيان اي هذان الفعلان
اولهما شرطا لانه شرط التحقيق الثاني وثانيهما جزاء اي سمي به
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا
نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع بدخول الجازم

شنت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
اد[illegible] ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا بتستعمل لها غالبا في التو
قع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد يستعمل في غير متوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه
الندم ولام الامر وهي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام
الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا ولا النهي وهي لا المطلوب بها الترك اى ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا النهي التي هي ضد لام
الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل ويدخل جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اى بجعل الفعل الاول سببا والثاني

هو ما او لا و ما و من و ای و التی و اما الجزم المضارع فهو کیف ما
و اذا و حیث و لم یجیٔ فی کلامهم علی وجه الاطراد و اما مع کیفما فلان معناه
للعموم الاحوال فاذا قلت کیف تقرا اقرا علی ای حال و کیفیة
تقرا انت انا ایضا اقرا علیها و من المتعذر استواء قراة فاریلی
فی جمیع الاحوال و الکیفیات و اما مع اذا فلان کلمات الشرط انما
الجزم لتضمنها معنی ان التی هو موضوعة للابهام و اذا موضوعة
لامر المقطوع به و باب معدن عطف علی قوله لم ای حرف جزم المضارع
باب مقررة و سیجیٔ بیانه ان شاء الله تعالی لم لقلب المضارع ماضیا و
نفیه ای نفی المضارع و لا یبعد لو جعل الضمیر راجعا الی ما هو اقرب
اعنی ماضیا و لما مثلها ای مثل لم فی هذا القلب و النفی و یختص ای لما
لاستغراق ازمنة الماضیة من وقت الانتفاء الی وقت التکلم
تقول ندم فلان و لم ینفعه الندم ای عقیب ندمه و لا یلزم استمرار انتفاء
نفی الندم الی وقت التکلم بها و اذا قلت ندم فلان و لما ینفعه الندم
افاد استمرار ذلک الی وقت التکلم بها و جواز حذف الفعل ای
و یختص ایضا لما بجواز حذف الفعل المنفی بها ان دل علیه دلیل نحو

فلانها لما اقتضيت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها ويجب اظهارها
مع الا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى
كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين ومع لا كي ولام
لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب واعلم ان الناصبة تضمر في
غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وبهذه الكلمات ينجزم فعلا
واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط
والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وبهذا اختار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما
واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان الفعل المضارع معهما واذا بد
ونهما فلا واين ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كا ن

او اخرها وهو او شرط معنى الى ان قيل هو مجرور معطوف على حتى
في قوله وجاز مقدرة بعد حتى والظاهر ان بهذا او ان كان ابعد بحسب
اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العا
طفة لصفة اعم مما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يجئ في الاجمال
وان خصه به تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق انه
جريان من ثم ابغضه ويرد عليه انه لكان المناسب ح ذكرنا مرتين مرة
في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع
لام كي نحو جئتك لان يكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك و
ان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وغضبه وان اردت لاضربك فجاز ان يظهر معها ما
تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل
على اسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى
كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي كانت بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب فيه الذي يليها المضارع واما الواو والفاء واو

واكرمك اي يجتمع الزيادة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اي لا يجمع منك اكل السمك مع تشرب اللبن وعلى بعد الى قياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان والا ان اي
بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا انها
ان ايضا اصل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف
اي لالزمنك للاوقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر
مجرور بها والتي بمعنى الا لالزمنك اي اعطانك حقي والعاطفة اي الحرف
العاطفة مطلق سواء كان من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واو كان ة منها في غير اشتراط ما ذكر من الشروط بصحة تقدير ان
بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني قرئك زيدا او تشتم او شتم او ثم تشتم فشتم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بشرط المذكورة
فيهما قوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على الاول
المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على

منك

نحو ما تأتينا فتحدثنا اي اليس منك اتيان فتحدث فيندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل
فيندرج في النفي او تمنٍّ نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي مال فا
نفاق منه ويدخل فيه ما وقع على الصيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اي لا يكن منك نزول فاصابة خير ففي جملة بين المعو
ضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تا
ويل المصدر معطوفا على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع
بتقدير ان بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما
قبلها اي قبل الواو ~~ومثل ذلك اي مماثل الواقع~~ لما بعدها والا فا
لواو للجمع وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مماثل الواقع قبل الفاء من كون احد الاشياء الستة المذكورة
واشتهارها اشتهار الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا ورن

وذكره

يقدر ان بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان
صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي
ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
بتغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى
الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليجعله بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المتدرج
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما
الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمنّ

وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول
كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناها سيرت سيري
فان ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهام سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول قوله ايهام عطف
بتقدير جار على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاحية تعيين بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ
هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب
بها المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع لام
تاكيد المنفي بعد النفي اي داخل لكان لفظا مثل وما كان الله
ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا لم

بتقدر

لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند نفی الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بعدها
كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ليكون الفعل بعدها خبرا ليكون
حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اى مابعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها لتحصيل
الاتصال المعنوية وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال الحقيقى فانه قصد به نفى
الرجاء فى زمان المتكلم وامتنع اى جاز اجل تعذر بين الامرين اى كون
حتى عند ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما
بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع مابعد حتى فى
قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة
فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت
حرف ابتداء انقطع مابعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر بعد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لان
حتى لو كان مابعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب الابعد

بتقدير ان اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى
زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى
كى للسببية او الى لانتهاء الغاية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر
الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى
او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذى
دخلت حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون
اى زمان المتكلم بعينه ويجى مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا المثال
حكاية عن الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول بحيث يعنى
العبارة الحكية بها فى زمان المتكلم على ما كنت بحيثية وكان ما بعد حتى
فى هذه العبارة مرفوعا فالحقيقة بان تعيينه على ما كان عليه حكية
فى زمان المتكلم الحكاية ايضا يكون مرفوعا او لا يمكن فى تقدير ان

لانها

فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد
اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لها لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا
فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
قولك لن يجدنك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لن يجدنك
انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال بقوله اذن مبتدا وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبره فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد وبالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد وبالعطف
وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل
الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب بها المضارع بعدها

منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب المضارع
نحو اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون والمثقلة كلمة ان التي تقع بعد العلم او ما يكون
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المثقلة للتحقيق
فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب
وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت
ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على
التحقيق باعتبار التعليق يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما
فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناه
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله
تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى
يأذن الانتهاء واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل

فيما

وحده والسين هنا كاحد اجزاء الكلمة وسوف ياتى الكلام السيأ

وفي نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما

يجي في باب افعال المقاربة انشاء الله تع وينصب اي المضارع بان

ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نون وقال الخليل اصله

لا ان خفف كما يشبع اى شيء وقال سيبويه انه حرف براسه وازن

قيل اصل اذا ان خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا المضاف

اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو

سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة في خبر كان

المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على

الفعل الا بجعله مصدر التقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك

وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك

او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان بعد الانشاء وقد امتنع

عطف الخبر على الانشاء فجعل خبرا يكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيادة

منك واكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن

ولم يرض والحذف اي بحذف الالف في حالة الجزم تقول
لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد وعن الناصب والجازم
مثل يقوم زيد سواء كان العامل فيه هو التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه هو
قوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او
رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ضاربا كرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه كذا قايمان
الزيدان ويكفيان وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم
وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم الا يقوم

وعن

وتضرب في موضعين في الواحدة الغائبة المؤنث والواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في الحال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال
كون الضمة والفتحة لفظين وسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ضمير اي ضمير البارز
المرفوع وهو كائن في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي بحذف النون حالة الجزم والنصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في
الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن تضربا الخ والمضارع المعتل الآخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على
الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة يسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول هو ولن

اى فيما سوى ما هو على اربعة احرف مثل شدد حرجا و سقهر حار
نحو هما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او
خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد شديد فى الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى
فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشاركه الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر فى الاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف
الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن وللمخاطب المؤنث مثل
تضربين فهذه اربع صيغ مثل يضرب فى الواحد الغائب المذكر

ونضرب

تخصيص باحد معانيه بوسطة القرين وانما عرف المضارع بمشابهة
الاسم لانه لم يستعمل مضارعا الابهذا المعنى او معنى المضارع في اللغة
المشابهة مشتقة من الفرع كان كلا السببين ارتضعا من فرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة لا
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم
المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما مأخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين
غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين غايبات اوذوى غيبة و
الياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وحدا واحد المؤنث
ومثناه نحو لا غيرها بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف
لاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في حكم
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة النسخ
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اى فيما كان ماضيا
على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيفرح ومفتوحة فيما سواه

زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء يقول ان ضربتني ضر
بتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأتين اي حال كونه متلبسا
باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأتين من
المشابهة اما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين
زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين
المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي
تلك المشابهة اما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بوجه
في زمان الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم

تخصيص

الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تا فعلت ايضا
وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق الا بما هو فاعل انما يكون للفعل
والفاعل
وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم
تساوى الفرع للاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى
واقصر وهو بالتعميم اليق واجدر الماضى مادل اى فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان لان
تقديم بعض اجزاء الزمان على البعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله مادل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبنى على
الفتح خبر لمبتداء محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذى
هو الاصل فى المبنى فلمشابهة المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو

اعلم ان القبلية الزمانية هى ان يكون تقدم الحادث الذى وقع امس على الحادث الذى وقع اليوم والقبلية الذاتية تقدم ذات الحادث قبلية زمانية لتقدم الزمان الذى وقع فيه اليوم وكون تقدم الزمان الذى وقع فيه على الزمان قبلية ذاتية لتقدم الزمان الذى وقع فيه الامس على زمان اليوم وتقدم الزمان على الزمان قبلية ذاتية لا زمانية لتلزم ... فافهم

قوله قبلية ذاتية خبر مبتداء محذوف تقديره تقدم الزمان على الذى ... قبلية ذاتية

ولا قتران معناها بحسب الواضع ويصدق على المضارع انه اقترن

باحد الازمنة الثلثة لوجود الاوضاع الاشتراكي ولانه مقترن باحد

بحسب كل وضع بواحد ان عرض الاشتراك عن تعدد الوضع

ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب

الماضى الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه كشيء منه ذلك لا يتحقق

الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الا

ستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم

لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر و

المنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كما دوات الشرط

وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق التاء اى تاء التأنيث

عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التأنيث لانها تدل

على تأنيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها

بالحوقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها حال

حرم تختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحر

كة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت

الضماير

الكلمة والمراد بكونه المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه
الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابقة لما ذكر في اول الكتاب وجه الحصر رجاع
الضمير الى ما ذكر لكن لا يخفى اعلم ان الفعل مشتملة على ثلثة معان احدها
الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان والنسبة الى فاعل ثالثا ولا
شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه تلك النسبة حتما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الآن في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وصفا باحد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد

والمعنى واديا اقل به ركب منهم بواديا السباع واخوف منه وقائع
ما وقع مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول معه والمستثنى مفرغ
اي واديا اقل به واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا
تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني
لا ادري مثل وادي السباع حين احاط به وادي ان يكون توقف الركب
به اقل منه توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركب
سار يكسايرها الليل خفيه عن الافاد والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتى منه بوادي السباع
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب
اتى من وادي السباع ولما تم مباحث الكلمة الى اقسام الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى
مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل
ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل عليه

لا انظلام

الكلمة

مع ما يليه نحو قوله الشعر مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي

السباع حين تظلم واديا أقل به ركب أتوه تئية وأخوف

إلا ما وقى الله ساريا كان أصله لا أرى واديا أقل به ركب

منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره

ثانيا الركب اسم جماعة الركاب وهو مخصوص بركبان الإبل في التئية

من إيجاد أي كالتحية من حيي أو حي وهو المكث والتأنية

وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله أرى إما من رؤية

البصر أو من رؤية القلب فعلى الأول واديا مفعول له وكوادي

السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الأ ول

وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف

التشبيه المستفاد من الكاف والعامل فيه أو في ولا أرى إما اعتبارا فيه

أو حالية وأقل صفة واديا والجار فيه متعلق بأقل والضمير عائد

إلى واديا وركب فاعل أقل وجملة أتوه صفة له وتئية

تمييز عن نسبة أقل إلى الركب والمنصوب على المصدرية أي إتيان

تئية وأخوف عطف على أقل وهو بمعنى المفعول مسند إلى ضمير وا ديا

زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل الكحل بعينه
احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معنا ما رايت عينا
كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ابلغ ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين
غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر
لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيل
مع المجرور بها مقدرة فيها اي فيه كما ذكرنا مثل ولا ارى
مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي فعلت ما رايت
كعين زيد الى اخره قولا عاثيل قول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدءا هو مبتدا المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ
هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع

ما يليه

وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الوارد
في اداء امثال هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة
الكحل وبين شرايطها وما عبر به عنها على وجه تطابق المقصود
بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير
ترتيبه ويتعلل بهذا التقريب الى ما استشهد سيبويه واستشهد به
في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه
فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من
عين زيد بإقامة عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر
بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من بين واكتفى
بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التعبير ان اصله من كحل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه اذ تعدد الكحل ح فان قلت قد مثلت على اسم التفضيل ذكر
العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين

لم توق ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالجزئية والكحل بالابتداء
لفصلوا بين الحسن ومعموله اي ما عمل فيه الحسن من حيث
انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وهو كون المعمول قوله منه في عين
زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من حيث الجزئية فهو
اجنبي له في حيث الجزئية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من حيث
الجزئية ولا يخرجه عن حيث الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء والعامل
في المبتدأ والخبر اذ العامل في الحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه
في معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد
على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل
ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت
رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخرج عن ركاكة

وتعقيد

لما احسن رجل منه الى احسن زيد اما بالمساوات او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع الى المعنى الذي
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساوات
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاء المقام ولا يبعد
ان يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان في الزايد على شيء
ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوات مطلقا
ولو كان في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل في جميع ذلك
ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وفي ذلك
كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال
المذكور قلنا فرق بين المثالين المذكورين فان المفضل والمفضل
عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان
يكون المفضل والمفضل عليه فيه متخالفين بالذات فبقي صورة الا
تحاد وضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية بقي عن

بالاعتبار وثانيا يبنى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو الاتحاد
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه
عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان
يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل وعلل
على وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في
هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل في المواد الآخر بمعنى فعل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فتقييد انه ليس حسن كحل عين رجل
زايدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل عين رجل
مع بلس الى زيد اما بان تساويه او بان يكون دونه والمساواة
يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون
حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لان النفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي

غيره اي باعتبار تفضيله بغيره اي غيره لكن الاول يكون بالاعتبار
الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او
حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء
وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر
لتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
درجتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان
من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما
اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا عليه من وجه بعينه
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ
مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف

لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان
وجد بعدها ما يوهم ذلك فانه فعل دال على الفاعل الناصب له قال
الله تع هو اعلم بمن ضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل
من سبيله واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا واما انه لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما
هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس فعلا بمعنى فى
الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو مشتقا له
بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد من انحط عن اسم الفاعل فلا
يعمل من غير جهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو فى المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشئ و
بين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اى باعتبار تعلقه
بذلك الشئ الذى اعتمد او لا على نفسه اى على نفس ذلك السبب باعتبار

صفة له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلوهم وهند فضليات والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لسبب مع ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثالث من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوف افراد او تثنية وجمعا وتذكيرا او تأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير يعلم اي غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات للتثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر لكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل

الصفات نحو مضارع مصر وحسن القوم ثم الا التفضيل فيه فلا
يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى
جماعة هو داخل فيهما نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل
قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنس ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اى هو اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها
منشأه او مسكنه ونحو ذلك في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى
او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او هندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه يشبه افضل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اى اسم التفضيل

اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة على من اضيف
اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشىء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان
وضع افعل افعل التفضيل الشىء على غيره فالاولى ذكر المفضول
اى مفضل عليه فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا بيان بعضها منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود واستعماله بهذا
المعنى التفضيل موصوفه على تفضيل مشاركيه مشاركتهم فى هذا المفهوم
العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من يشاركه فى هذا النوع
فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد به زيادة مطلقة
اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده ويضاف هو اى اسم التفضيل لما اضيف
اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر

على احد ثلثة اوجه وهو استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بدّ من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من
والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما
اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل
التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا
واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل
فيه لست تفضيلية اى ليست بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر
حصى ولا يجوز خلوه عن الكل اليه لفوت الغرض نحو زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه يستعمل بالاضافة اى
اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شيء فاذا اورد

اضيف

ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو

لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف نفسي بها ولا اضل

وتقلدها ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا

فمن انا فعير سائبته من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق

احمق من حمق لمن لا يكون بهذه الظهور قياسا وان يكون اشتقاق

اجهل وابلد لمن يكون واثاره جهله وبلادته ظاهر على سبيل

الشذوذ ولا يقول بذلك احد عاقل وكذا رجح الرضي عدا

احمق من قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان و

العيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل

نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى قياس الواقع

في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق

لكل منهما قياسا لحصل الكثرة الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف

وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو

اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى

هذا القياس اشغل واعرف واشهر ويستعمل اسم التفضيل

كاحمر واعور فلا اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لا للبس
ای قرمزی ای بر کور لرا ای بلون وعیب
الا الاولی وحمرة وعورة اوزائدة الحمرة او العور وهذا التعليل
التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
ای مقدم على بناء افعل التفضيل
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
ای افعل الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة و
الاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من ثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الافضل
فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان
لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
ای فاکثر
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث نجد في العيب الظاهري
لا يرد عليه احمق وابله ولكن يرد ان صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
ولكنهم حكموا بالشذوذ في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالعيب مايبصره ومن اثر البلادة في الظاهر كما حكى عن

لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان في الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما على الاصل اخير واشر
تخفيفهما بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه اي اسم التفضيل
ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اما الباقي من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلثة تحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من
اصول او من زائدة ومختصر منها فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من الثلاثي المجرد كما ليس بلون
ولا عيب ظاهري لان منهما المشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل

فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول بالاسم

فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب

الاب يرفع الاب وينصبه ويجره واذا كان متعديين لا يجوز اضافتهما

اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب

اياه وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب

او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان

لمعطى او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول و

والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة تقول زيد

حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق

من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه فالتعميم لقصد

شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول

بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة على غيره

اما ظرف لغو للموصوف اي الذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي

لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والالة

لان المراد

الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجوه الضمير غير ظاهرة في الصفة مثل
ظهوره في الفعل احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى
رفعت تلك الصفة بها فلا ضمير فيها اى في الصفة لان معمولها فاعل
يلزم تعدد الفاعل فهى اى تلك الصفة كالفعل يعنى ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه فكذلك تلك الصفة لا تثنى
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه ولا اى وان لم يكن ترفع تلك الصفة
بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

هذا اشارة الى ان تؤنث مطابق

انت الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة
وجهها وتثنى اى الصفة اذا كان للموصوف تثنية مثل جاءني الزيدان
حسنا وجه وحسنان وجهها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف
جمعا نحو جاءني الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجهها واسماء الفاعل
والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واحد واسم
المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى ايضا الى
مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فيبقى غير المتعدى الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اى

ان يتفق على اهون التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول الشيء من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها
اقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد
منهما اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن
بجره وجها وحسن وجهها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهي تسعان و
المجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما في الصفة والآخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن وجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما فيهما قبيح لعدم

الرابطة

مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين والنون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام
لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية موضوعة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه و
جميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزون
دونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويتبع ان

وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلث امثلة من الامثلة المقصودة ذا لم
تتوضع الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
حسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة فى كونه
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة رفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك
العطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الا
مثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة
عنها لان مفهوم الاول وجودى الثانى عدمى وعكس الترتيب فى
تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وسائر الاقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما
قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام

مضافة

الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او متلبسة باللام او مجردة عنهما اى عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلث
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه
الاقسام سائرها الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة اخرى
ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام سائرها ثمانية عشر قسما
حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الا
قسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اى
فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة با
بالمفعول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا ان المعمول في المعمول صح
النكرة هذا البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم
يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في
الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على
الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام
في صور امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع

اصل الوضع للحدوث وفى لهما الثبوت بحسب الاستعمال

وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفها

لغة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان

اسم الفاعل من الثلاثة المجرد فلا يجئ صيغة من صيغتها على هذا الوزن

قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه

فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر

محذوف اى مخالفة كائنة على قدر بيان ما سمع وخص مخالفتها

لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول

ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به

ولكون عملها مشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل

عمل فعلها مطلق اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت

فلا معنى لاشتراط الاعتماد معتبر فيها الا ان الاعتماد على المو

صول فى لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة

بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم

كل قسم ويسمى مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه ان يكون

كل بيان فى

الصفة

كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحالهن العمل اي عمل النصب والا
شتراط اي كاشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد وعلى صاحبه او
الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان متوقفا
بالالام بعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل وان كان
هناك مفعول آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما
قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قايم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل
لا صيغة المشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
وعند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحيم طبيعة له
ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب

مضاف اليه فان حذفهما واجب ومع التعريف تحقيقا مفعول له
للحذف اى يجوز حذفهما بوجود هذين الشرطين لقصد التحقيق لطول
الصلة بهما كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب على المفعولية واما على
تقدير التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب بالنصب فحذفهما ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم
المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن قام
وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع
لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام قام في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المـ
ـشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل للمفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول

كمستخرج

صيغة الى الاخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة في الفعل
المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثرة الضرب وعليم بمعنى كثرة
العلم وحذر بمعنى كثرة الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل وبشرط
واشتراط فليشترط عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كان داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل اذا لم يكن
للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا
الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من الشبه
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع
منهما مصحح كان او مكسر امثله اى اسم الفاعل اذا كان مفرد في العمل و
شرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق
علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون التثنية
والجمع مع العمل في نحو بنصب على المفعولية بخلاف ما اذا كان

وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى معموله معنى اى اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء
كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على
المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى و
كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقدم الجواب عنه فان كان له
اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فيفعل مقدر اى
فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما
امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على
اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه
فعل فى الحقيقة ح عدل من صيغة الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل لتغير
صيغة

لان علی شبه المضارع فیلزم ان لا یخالفه فی الزمان نحو زید ضارب
غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان یکون
تحقیقا او حکایة کقوله تعو وکلبهم باسط ذراعیه بالوصید فان
باسط ههنا وان کان ماضیا لکن المراد حکایة الحال ومعناها
ان یقدر المتکلم اسم الفاعل بمعنی الماضی کانه موجود فی ذلک الزمان
او یقدر ذلک الزمان کانه موجود الان ویشترط الاعتماد ای
اعتماد اسم الفاعل علی صاحبه ای علی المتصف به وهو المبتدا او الموصول
او الموصوف او ذو الحال لیتقوی فی جهة الفعل من کونه مسندا
الی صاحبه نحو زید ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زید راکبا فرسه او اعتماده علی الهمزة الا
الاستفهامیة ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافیة ونحوها فی
حروف النفی کلا وان لان الاستفهام والنفی بالفعل اولی فاذا بهما
بیان فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقایم زید اقایم الزیدان وما قایم
زید وما قایم الزیدان فلما کان اسم الفاعل المتعدی للماضی ای
للزمان الماضی بالاستقلال او فی ضمن الاستمرار نحو زید ذاکر معمول

سواء كان حرف المضارعة موضوعة في موضع حرف المضارعة
مضمومة او لا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو متفعل فيما وضع الميم مو
ضع حرف المضارعة المضمومة ومستفعل فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستفعل كان مثال
الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل
من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم
الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو
ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان
هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين وللحال و
للمصدر وللمفعول له وللمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال
كونه ملتبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال
او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما

لان

لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف الكثيرات الرضي
والمحقق وسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم تنبهوا ان الاشتقاق متعين
بمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
مع زيادة ويحدثنا ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من
هذا التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ
الاسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغة المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وحاشر واكل وكل
ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس
باسم الفاعل بل هو صيغة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة

من حدث موضوعا فذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات

ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان

ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغلب بمعنى الحدوث

بمعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه مقيدا باحد الازمنة الثلثة

قال المصنف في شرح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود

وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله

لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به

وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان

تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذى حكم

عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله

ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون لمن

قام به من تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو

ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة في تفضيله ووضع له اسم لا يصدق

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل

مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن

قام به

ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به وقيل لم
يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او
مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فا
العمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوف غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو
سقيا لك وشكرا لك وحمدا لك فالوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل
الفعل بالاصالة وعمل المصدر بالنيابة وقيل عمل المصدر للمصدر لنيابته
وعمله للبدلية فمعنى قوله فالوجهان وجهان وانما فصل بين حكمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه باجل المعترضة
ببيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخرت من القسمين توهم تعلقه بالقسمين على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي من

راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فانه ليس فيه
تثنية وجمع ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا
كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الا
ستتار على صدرته ليخرج مثل ضربا زيدا فاعل ولا يلزم ذكر الفاعل
اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة
الى الفاعل مغاير لما اخذوه في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا احرى لانه ح اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة كالفعل نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او
مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل
له التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به

ولكن

المجرد بمعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه قياسي
اي قياس كما تقول كل ما فيه على افعل فمصدره على افعال وكل ماضيه
على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
لا يجوز كما علمته في علم التعريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل
فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال
كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا
غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم
يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا
يكون مفعولا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجئ حكمه ولا يتقدم
معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في
حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ان ضرب زيد ولا يضمر اي
معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه

على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي

وافعلة كازعفة جمع رغيف وافعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح

مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر

انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير النظر الى القلة والكثرة فيصلحان

لهما وما عداه اي ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة

يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما

للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرء

المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه

كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل

والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلول الفعل المتقدم

والمراد بكونه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا

له او بيانا للنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة

فمثل الغادرية والعاطلية ومثل ويلماله وقد لهاله مما لم يشتق

الفعل منه لا يكون مصدرا بالبناء المصدرية وان كان الآخران منه لا مطلقا وهو

اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي وقد يرتقي عدده الى

اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي

المجرد

وهذا التقدير ليصح الحمل على قوله وهو للمصدر شرح

اي غير المصدر في الثلاثي المجرد

ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع
مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات من جمع طلحة وزينب
ودفع شرط الرضي ان هذا الاطلاق ليس بشديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كقدر وشمس وهو ... من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا
يطرد فيها الجمع بالالف والتاويل هو فيها مسموعة كالسموات و
الكائنات وذلك خفا هذه التاء ثبت لانه ليس بحقيقي والظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة به وايضا المثنى ومن تغيره تغير يكون لحصول جمعية
فلا ينتقض ايضا لمثل مصطفون فان تغير واحده فيه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغير المذكور من تعريف الجمع مطلق فهو اعم من ان
يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة العموم في قوله بتغير ما سواء كان
ذلك التغير حقيقيا كرجال واقراس او اعتباريا كذلك كما مر
في جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل
اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون

مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صفة جمع المذكر وتاء

التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع

بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة

بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها

وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة

وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت سماعي كلية

اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ

منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث

اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء

وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لمؤنث

المفرده مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون

لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع

بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا

عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل

في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس ما الا عطف على قوله ان

ان كان

الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستويان في صفة الصفة
الكائن في ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفصيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفصيل
كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان وفعلى اى مذكرا غير مستوي في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان ~~فعلانة كندمانون~~ والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين
المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث
مثل جريحا وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور
فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكور
ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط
الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مخصوصا بصفة بالمناسب ان يجمع جمعا

ذلك الاسم كسما او سما مصنا اى غير علم وصيغة فيه مذكرا عالما اى نكون
مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد
بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليتميز عن طلحة
فانه لا يجمع هذا الجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
نحو زيد وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم تاء التانيث هو التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية
بالواو والنون لان المدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه
اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول مذكر يعقل اى بشر ولو فالشرط
الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك
الاسم

الفعل في المفضل عليه ولا الكثرة في الواحد في سبيل ثبوت اصل الفعل اما
ان يكون محققا او على سبيل التعرض كما يقال فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذف اي الياء مثل قاضون جمع قاض
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب الحركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت الى التقاء الساكنين
وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورة اي مقصورة
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وتبقى بعد الحذف ما قبلها اي
حرف كان قبل الالف ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على
الالف مثل مصطفون في حالة الرفع مصطفين في حالة النصب
والجر فاصلهما مصطفوون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع التصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان

يجمع اسم جماعة وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش
قال جمع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع قال
المراد وكذا اسماء الاجناس كتمر وسدرة ونخل ونخلة واما اسم
الجنس او جمع لا واحد له من لفظه كخوابل وغنم فلست بجمع بالاتفاق
ونحو فلك مما هو الجمع والواحد منه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغير اي التغير فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير ففيه فلك اذا كان مفرداً ضمة قفل واذا كان جمعاً ضمة
اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح
تارة يكون المذكر وتارة يكون المؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق
آخره اي آخر المفرد واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضاً عن الحركة او التنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اي مع المفرد الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
الكثافل ذكرنا في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل

او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال
من بلى الحروف ودخل فيه بقوله بتغيير جمع السلامة لان الواو والنون
في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتتغير الكلمة بهذه الزيادة الى
صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الا
جناس كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليهما وضعا فقد تدل عليها
استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة
وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس
فانه اقصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة فانه اقصد بها
الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر يفرق الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين مع انه اسم جنس جعل قلنا
ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم

فباستهما ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في شجيان و
اليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا وجه
حذفهما منهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصا
لها بالاخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بدونها صارتا بمنزلة عضو
ح التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصيه واليه مستقلان لغتان
بها لفظان في خصية وألية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما
كان حذف التنوين قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل
وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه
بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي
يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف
هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما يجب الصورة اما
بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او
بقوله

جائز ان اصلهما ثبوت الهمزة وبقائها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء ملحقة بلمعة با الاصل وفي الاخرى عن اصلية فشبه
بهتها همزة فلو ثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلبت الهمزة
واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراو فا قلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من
هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداية الارداة ان الهمزة او
روادان بالواو لكن المشهور رداءان بالياء فكان كانه بيان
ينبغي ان يقول الملص والاخوجهان بغير الام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة مردودا الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح و
اللباب كما وجدنا فيها اثرا مما حكم بالشبهة غير ما وقع في شرح اي صفيح
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء او هذا اعم من ان يكون هذه الاصل واو
او ياء او يحذف نونه اي التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة لان النون
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي

على والمصطفى اوزائدة كجلي فبالباد حقيقة اى خالفة مقلوبة بالباد او على
اعتبار اللااصل فيما اصله الباء حقيقة او حكما او تخفيف فيما زادوا على ثلثة
احرف والاسم احمد وحداه كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة نثبت الهمزة في الاشهر لاصليتها كقراء بالضم القارى
وبتشديد الراء جيد القراءة او المتنسك من قرا واذا اتنسك وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا لجزا دان وان كانت الهمزة للتانيث
اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد
في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا يقع بين الفين مع ان هاهنا اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا اثبات الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما
صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والا اى وان
قلبها واوا الا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
الالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة من واو وياء اصلية
للك دواء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان الذكوران

حمراوان

وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها
يكتفى في تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنس و
لما كان آخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما
يتطرق اليه التغيير اراد ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه
يعلم من تعريف المثنى فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو في الا
صطلاح ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والتعطل من ان كان الفه منقلبة عن
واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل
كالوان في المثنى بالياء وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي
غير متجاوز اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي للزيادة قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد
فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كر
حيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد امبل كمتيان في
متى حالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالا

مختلفين فلا يقال قران ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران
او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب
والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر و
الشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب نوما للعولة الا
التناسب بينهما ثم باول والاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يثنا ولهما
فيثنى ثان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليقبل مثل هذا التاويل في القرء
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يثنا ولهما يثنى باعتباره قلنا
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراكه
اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والاصح اختيار عدم جوازه وبهذا الا
عتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان على الكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا العمرين اصالة
اذا عاليا لا بي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال
الاولى

قولنا مع لواحق والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه الكلمات

الف حالة الرفع او ياء مفتوحة ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر بمعاذ عن صيغة ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوض عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى هى فى حكم الفتحتين وفتح النون ليدل ذلك الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس بالاشتمال على الملحوق النون وعدم دلالة لحوقهما على ذلك لانه فى تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور ثلثة دالة عليه غاية فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرد منكر فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرد باعتبار دخولهما تحت الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثلها يماثله فى الواحد والجنس لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين

وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين اى جمع المذكر العاقل من جموع

التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان ضميرهم الواو

لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت نحو

للمتكلم غير المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة كما الرجال

جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا الشق

من الجمع والنساء والايام اى النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث

وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه

جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن او ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل

الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان النون

موضوعة له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اهلية في التذكير

كالرجال فيراعى فيه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية

موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو

فيه لجمع العاقلين واستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء

اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء والمتنبى مالهن

آخره اى آخر ضمره بتقدير المضاف او تجرد بعد قوله ونون مسكورة

قولنا

الياء لما في لفظ من الاستعار به بخلاف مع انه ليس فيه ما يشعر بتانيث

وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث

اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى

في هذه القاعدة صورة الفصل ايضا ذكر الخيار في الحاق التاء بالفعل

وفي تركه تقول حضرة القاضي امرأة وحضرة القاضي امراة وطلع

اليوم الشمس وطلع الشمس اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي

ليلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل كان احسن استيفاء الاحكام جميع الا

قسام في صورة الفعل ايضا منقولا عما يغلب في الاسماء الذ

كور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جائت

اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره في الحاق التاء

او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم لانه

لو كان الجمع المذكر السالم لم يجز تانيث فلا يقال جاءت الزيدون

جاءت مطلقا اي سواء كان واحدة مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات

او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم الظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار

ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال و

للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اسم وضع
بازائه اي في مقابلته ذكر من الحيوان كامرأة في مقابلتها رجل و
ناقة في مقابلتها جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا
فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورده مثال
المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومضمرا و
ومظهرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ليدل على تأنيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فانه
في ذلك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك
ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظا واستغنائه عن الحاق

التاء اما

وان شئت قلت نا اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف جزء الآخر

من المركب الاول استغناء عن ذكره في المركب الثاني وهكذا الى التاسع

تسعة عشر فتح الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحث الى ذكر التذكير

والتانيث وقدم المذكر لاصالته واقر تعريفه لانه عدمي وتعريفه وجودي

المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف

الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي

من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة اللفظ كدار و

نار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه ثم متلبس

بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا وعلامته

اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى وحبالى

او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي

وزعم انها للتانيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة

والمعطوف نحو الثالثة عشرة بؤنث الاسمين في المركب تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم واحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه اي من اجل من اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله واختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل في الاول اي النوع الاول المتعدد المعقول باعتبار ثلث اثنين بالاضافة الى الاقل درجة اي صيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في النوع من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة اودربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة والخامسة والا يلزم جوازه ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاده على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد عشر من احد عشر مثل بعشرة رجات بناء على الاعتبار الثاني هو اعتبار بيان الحال فاصة لانه الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت

الى اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون

الواحد العدد معتبرة واحد والثانية في المؤنث على هذا القياس و

هكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول

غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين والا فيما فوق العشرة

اذ اما فوقها المركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منهما وتقول

في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من العدد من غير اعتبار معنى التصيير

الاول والثاني اذا وقع في مرتبة الاولى والثانية في الاولى والثانية

في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد و

الواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى

لدلالته عليهما ثم هكذا الى العاشر والعاشرة والى الحادي عشر في المذكر

والى الحادية عشر في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى

التاسع عشر والتاسعة عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل من التعدد

سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث

فتقول في المذكر الثاني والسادس والرابع الى العاشر فتقول في المؤنث

الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب

ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية
ولا يجوز ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء
بلفظ التميز اى بجوهر حروفه المصوغة اثنية الحاصة القابلة للوحدة
علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنية اعنى حرفيين
اثنية فاذا اجتمع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على
حدة واذا اجتمع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة
فاختار والطرف الذى هو اخف ولا شك ان رجلان اخف من
اثنان رجل وذلك الاستغناء العلامة ان يكون لافادته اى
افادته لفظ التميز النقل المقصود اى التنصيص على العدد التصريح
به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد
فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على
حدة وتقول فى المفرد من العدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار
تصيره اى بسبب اعتبار تصيير ذلك عدد انقص ازيد عليه بواحد
الثانى فى المذكر فتقول الثانى متول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصيره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيرة بانضمامه
اليه

اذا اجريت بهما على المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا اللفظ مؤ
نثا كلفظ النفس اذا اجريت بهما المذكر فوجهان اى فى العدد وجهان
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة انفس وانت تريد الا
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث انفس اعتبارا
بالمعنى ولا تمييز لواحد والاثنين واثنتان وثنتان تمييز فلا يورد الو
احد مع مميزه كما يقال واحد رجل والاثنان معه كما يقال اثنان ر
رجلين يذكرون ما يصلح ان يكون تمييز السلم على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى ا الصالح لان يكون
تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس و
الواحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء
عن التمييز فان قلت هب ان مميز الواحد مغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاحاد

تسعة وتسعين بل الجمع وتسعين منصوب مفرد اما النصب في
العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون اذ هي في صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما
عداها فلانهم كرهوا ان يصير والثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم
يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوز والثلثة مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا لبطوء مائة امرأة واما افرادها فلانه لما صار
مفعولا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة
والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف واما لم يقل وجمعهما
كما يقال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مائيات رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد اما
لكونه مائة والف اصول الاعداد كالاحاد فناسب ان يكون
مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من
الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص

رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل
التثنية فانه يقال مائتا رجل

اى اللفظ

الياء فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاضي او احذفت

الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعى زيادة الثقل لهما

فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسر ما قبل الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواتها لانها مفتوحة الا واخر

مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع

في بيان حال مميزها فمميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض

اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه

مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف

لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد

الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا

مائة حين ميزوا بها ثلث واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال

مات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع

المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز

اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم

يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد

ما تعودوا المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين

الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى

في المذكر وثلث وعشرون في المونث وكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في
الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمونث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
عنهما بالعطف اى بعطف الزائد بعدهما عليهما او عطفهما على الزائد
حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد
من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان
او اثنان ومائة او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى
عشرة امرأة ومائة وواحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة
وثلثة رجال
عشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا
الحال في التثنية المائة والالف وجمعه ان يعكس العطف في الكل فتقول
وتثنية بيان
واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشر فتح الياء
لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها
اى اسكان الياء لثقل المركبة بالتركيب كما في معدي كرب
وشذ عنه فيهما اى حذف الياء بفتح النون لا اسكانها او حذفت

الياء

المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وبتسكين
الشين عند التركيب في المؤنث اى من عشرة احترازا عن
توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكونها
وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة وتقول فتحات
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا بالمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهى
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود والعقد
آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة بهما بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه وكذلك لم يدرجهما في قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عدلهما فقال ثم بالعطف اى
عطف تلك العقود على الزائد عليهما كائنا ذلك الزائد بلفظ
ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر واثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون

اثنان واثنتان في المفرد المؤنث وثنيتها على طو القياس و
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء للجماعة المذكر اعتبارا لتانيث
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها للجمع
المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة
ولم يجعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوز
عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واحدى
عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل تذكير
الصدر وتانيث المؤنث وغير الواحد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء
للجزء الاول بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فحمل على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
يتمحض للتانيث الا انها اجريت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تانيث المؤنث لانتفاء

وجب التذكير للمذكر علم فتامل

المانع

احد نحو احدى عشرة امرأة في المذكر

نحو ثلثة عشرة امرأة

نحو اثنى

او لشدة حكما عليه بانه من جنس اخر من التانيث

وبدو التاء وان كانت للتانيث

واذا سئل لا
كلمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة عن معدودة
منها بكم يوجاب بالواحد والاثنان موضوع بكلميا او اذا اخذت
مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودة تين
تجاب بالاثنين وهكذا الى لانهاية له وظهر من هذا التعبير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فی هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد فی عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولا كان المتبادر من هذه العبارة ان
نفس الكمية هی الموضوع له من غير اعتبار معنی آخر لاينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وزراع وزراعين ومن
ومنين حيث لايفهم منها الواحد والاثنينية فقط اصولها
ای اصول اسماء العدد التی تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الی تسع
او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمات والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كاحد عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الی
عشرة ومائة والف تقول فی الاعداد مذكرة او مؤنثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فی المفرد المذكر وثنية واحدة

انت جاز ان يلتبس بآخر فتوهم ان الخطاب له وبسمه

المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس المضمر الغائب

ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون

منهما واقتصر على سلسلة النسبة بين اصناف المضمر لان ساير

المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها

فان فيه تفاوتا باعتبار المضاف اليه واصنافها ولهذا اما اثبت

التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه وفيه

اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه

اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج

المعرفة اسماء العدد وانما افردناها بالذكر لان لها احكاما

خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد

الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء

هي المعدودات واحادها كل واحد واحد من تلك المعدودات

بكم والفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون لكل واحد

منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع

تفاوت

لكمية

لكمية

وقال العلم اسماً كان او لقباً او كنية لانه ان صدر بالاب
او بالام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً
او جنساً واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة
التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص الغالب بفرد
معين بمنزلة الوضع معين فكانها وضع المستعملين و
ضع اله ذلك غير متناول غيره اي حال كونه ذلك الاسم
اسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول ذلك الشيء باستعماله
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولاً
له بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى
ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد
البتة على ترتيب اقسامها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباساً عند
المخاطب من حيث اقسامها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس
فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت

اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او
عرف بالنداء نحو يا رجل الا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير
معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى
اللام اذ اصله يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احد اى
احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه قيل كان [illegible] عليه والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف ان يقول
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان
المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او ما شبههما فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه
الامور اضافة لفظية فانه لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف
المضمرات والمبهمات والمضاف الى احدها معنى [illegible] والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف حصر العلم بالتعريف

ووضع بازائه من حيث [illegible] معلومية ومعهودية لفظا
اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الا
عتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
معينة معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها و
صعا عاما كليا فان الكلي الواضع لو تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية واما
لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين
اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من

عاما كليا

بحث المعرفة والنكرة

الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب
المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشىء متلبس
بعينه اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشىء مقيدة بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له الاسم
فهو النكرة فقوله ما وضع شىء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار ببترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده و و
ضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فيعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى
والجزئى الموضوع له مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور
ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس

فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية

لمشابهتها لأختها وقيل حمل على اختها ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء يستغرق الى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونها مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر العائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة ولما كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لانها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجوز اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكر هما في بحث

المبني
لكونها
من حيث احتياجها الى المضاف اليه

قَطُّ قُطُّ قُطْ قَطْ قَطْ

وَلَدْنَ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْنَ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضره وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت وكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قطُّ مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قطْ ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قطُّ وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة

وسكون الدال

او لدن وعند زيد او لدن زيد

فجر له طلوع شمس را سپيده
غدوة کلوء

وبناء المضمومة ... الطرف بعدم ظهور ... لام التعريف

قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته عص

نحو ما رايته مذ يومان او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان اى
ما كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما رايته مذ
انك ذاهب او ما رايته مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو
ما رايته مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليها فكان
التقدير في زمان ما رايته مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى
اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع
بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما
من الظروف المبنية الا ان يراد ظرفيتهما بكونهما من اسماء
الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف
المبنية لدى المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بسكون الدال وكسر النون

بفتح اللام

يكون ظرفا متعلقة

ما كان بالفتح

بالالف

عليهما بان

تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو
مارايته مذ او منذ يوم الجمعة اى زمان عدم روئية يوم الجمعة
فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ و منذ المفرد اى الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
مذ اليومان بنه مارايته مذ يومان الذان صاحبنا فيهما اى في اول مدة
عدم روئيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما
يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع لفظا
وقع اول المدة في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او
حكما نحو مارايته مذ يوم تعينتني فيه لحصول التعيين المقصود من
كونه معرفة وان كان المقصود التعيين مقصوده الا انه لا يقع
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليه وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة و تارة يكونان بمعنى جميع المدة
اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ و منذ المقصود اى
الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو مارايته
مذ يومان عدم روئيته يومان لا ازيد ولا انقص ووقع بعدهما المصدر

اى جميع اجزاء مدة زمان عدم

المعرفة الواقعة بعدهما لان الوقت المجهول لا يكون لا بتداء كلام لا بد من التعيين ليفيد والمعرفة هي الاصل فيعلوم منها ما ثبت في ذكره فلا بد من التعيين لحصول التعيين في ذلك وقيل المنكر بعدهما نحو مارايته مذ يوم تعينتني لحصول المقصود وهو المقصود

يكونان

جمعه

وانما كان بيان

نو

الاستفهام والشرط نحو أين زيد وأين تكن أكن وأين زيد وأين
تجلس اجلس وقد جاء أين زيد بمعنى كيف وأين القتال بمعنى متى
ومنها متى للزمان فيهما أي في الاستفهام والشرط نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج ومنها أيان للزمان استفهاما نحو
متى نحو أيان يوم الدين والفرق بينهما أن أيان مختص بالأمور
العظام وبالمستقبل فلا يقال أيان يوم قيام زيد وأيان
قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما أيضا ومنها كيف الكائنة للحال
استفهاما أي حال شيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهم بعضهم أنه حين قال صاحب المفصل وكيف
جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد
أي على أي حال هو ويستعمل للشرط مع ما وبدونها على ضعف عند البصرية
نحو كيف ما تجلس اجلس أي على أي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فإن كان بعده اسم فهو في محل الرفع
بالخبرية وإن كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب
على الحالية أي على أي حال جئت راكبا أو ماشيا ومنها أي من
الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان

والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت
ففاجأت فى فصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوع السبع
كما هو مذهب الزجاج او ان اذا هذا زمانية او مكانية وقوع السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوع
السبع او مكانية مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق
اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى ففاجأت فى زمان
وقوع السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون للزمان نحو
ايتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة
ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها
لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجىء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ورفع بعدها جملتان
الاسمية والفعلية لعدم استعمالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان كذا وكذا اذ زيد قائم او زيد وقد يجىء
للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم والغلبة مجيئها لم يذكره المصنف
ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام

فان قلت ما الفرق بين اذ واذا قلت ان اذ واذا ظرفان للزمان واما اذ لوقت الماضي واذا لوقت المستقبل تقول جئتك اذ زيد راكب وجئتك اذا الشيء طالع
ما الفرق والليل اذا يغشى قاعدة والحكم ان اذا يجعل الماضي مستقبلا في المعنى كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح اذ جيء كذلك اذا انه يجعل المستقبل ماضيا في المعنى كقوله تعالى اذا يقول المنافقون اذ معنى اذ قال المنافقون

اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في كتاب العزيز استعماله
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط
فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها
اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز
الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط
مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم
والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين
اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي ما جوزه من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير كخرجت فاذا السبع حاضر او
واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنى عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما
الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل

بانها واذا السبع

للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر
الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا فهو نجم
يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
عالية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى
المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فتشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت
اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد اعربه بعضهم لزوال
علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية
اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون من ازمنة المستقبل تحقق من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى

هذا اشارة الى كونها حيث للمكان

الشهاب ستارة اشد نكرى بلد زعنه

اذا قلت اجلس حيث جلس زيد فكان تقديره اجلس مكان جلوس زيد
وكان الاضافة في الحقيقة الى المصدر وهو جلوس

فعلى هذا يكون ما اضيف اليه حينئذ محذوفا

لعدم ظهور الاضافة اعني اثر المضاف اليه اعني الجملة فلما لم يظهر اثر الاضافة
في الجملة ... مضاف اليه حقيقة واقتصار الاضافة
... الاضافة فيها باعتبار ... المضاف حقيقة
مضمون الجملة تامل

غايات ينتهي بها الكلام واما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة
ولشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر
النقصان كقبل وبعد وشبههما من الظروف المسموع
قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين عن المضاف اليه فتعرب كما قال الشاعر فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها
انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال بعضهم بل
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراها اي مجرى
الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا لحذف منه المضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة
استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف في حسب لشبهها
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي
من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل

يعني يكون ظرف المكان

بیت بیت

بیت بیت بیت

عاباللبانت پرشکر ابروی تو مشکین قمر ازرک جیا افعل نظر منلت مجوبی نه دیگر

اجرانبت ازاتشش بیزرجی کوبی ازاران کوزر مخطو ماوای بسر بدفانی صباو باوکوزرکه

مذهب جی دارای بسر درو شیر افونشت جکر ازرتندت جاندرخطل وصلت کوجاپابت عمر

معفرتوی جاندرخطر مطلوب مائی

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارحم محمدا وآل محمد
كما رحمت وترحمت وآل ابراهيم وعلى آل ابراهيم ربنا انك حميد مجيد
اللهم اغفر لنا ولوالدينا اللهم اغفر لابي ...

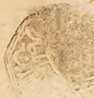
شکر جنت بدی نیران فکر ایدوب عقلم اوله
کورمکه کوزی ایچون تحی دولو انوار برمزین نجی کوندوز مولالی
بیلوا اوردن بر ادم ای ارای نه بن اول سرای ارارم
نیزه تشومه کلسه کوزم ایله قارم زیرا مولامک ذاتدر دولتی
فکری مر بربر ده قرار امدی انک ایچون فکرم عزیز
کیتمدی بل بن بو جهاندن جقماینجه نفس تمام یغما
بنجه بو قدر انسانلک اول بر ده حصصی بخم اولور
حرام شبه ایلن طولور ایکن جستی بو قدر جها ایدور
عقلم هیچ برمنک اول اللهم ذاتنه واز کلوب
یا بشدوم بن اسما الحسنی ادنه تا آدمدن برحکن
انبیا اولیالر بو قدر جهد اتکر اول اللهم ذاتنه برده
بری هیچ کوننز اهلر مدیلر جهد اتدیلر کوزلر ایکن
کورمکه برده بری کوزلر ایکن کورمدیلر اکر کورلر
آدم اتی کوزی ایلن اوموتارلر جمله نجی حق اوزنی
بوز بکدن بوز بیک بل طورلر طورده العین کیبی
ولماز هیچ ایرماز کوزینی الکلس بنجه دور اول
اللهم ذاتنک لذتی قوت قسلرسنی جمله الجره
بسته اول اللهم ذاتنه الکلس اول ا
...ک فرلاب بیان اودی



توحید ... مطالا ...
واالدی ...



بو رحمت ایله بالله کیم سوم ...
بو حسن بیله ... ایله باالله کیم سوم ...
بو خنده بو کلفت ایله بو ... رفتار ایله
بو ... ایله باالله کیم سوم ...



بو منتظم ... ایله بو ... فتنه ... باالله کیم
بو ناوک مژکان ایله باالله کیم سوم ...
بو ... هلال ابروان بیله یم ... سومز ...
بو ... عشوه ... ایله باالله کیم سومز ...



شهره آفاق اوله ... عشاق همه
اوله سیلی محمود الاخلاق اوله ... باالله کیم
... صولوند ...
... نقصان کلمدی ... سومز ...



دونکم شهیدی اولسون باالله کیم

هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اى الظروف المعدودات فى المبنيات المعبر عنها عند
تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض
منها منها اى فى تلك الظروف يا اى ظروف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند
نسيانه اعرب مع التنوين كما زيدت
بعد كان جبرا ام عبس
وسميت الظروف
عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت اليه
فلما حذف
صيرت غايات

وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كان

عما بك وجالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرتا او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه
اذ يصح بقوله لك وخبرها قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعا واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك اى وضح وقد حذف تمييز كم استفهامية
كانت او خبرية في كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال
قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها بمعناه
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم لوقوعه او اخبر به
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة على مرات ضربها اى كم مرة
او مرة ضربت الى ضربا لك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
للعدد للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى

فانه ان ربما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثير فاوجه
النصب ولا يخفى ان هذا [redacted] بما سبق من وجوه اعراب كم وتحقيق
الاوجه في تمييزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او
خبرية والاخر ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها
خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف تمييزها وهو
غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وعمة وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
في اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا خلقة لها فنسبها الى سوء الخلقة وعشار عدي حلبت
بعلى لتضمينه معنى تغلبت اي كثيرا ما كانت تحلب منها مستنكفا من ان تخدمني على كره
منها واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة للمواشي التي هي ابلغ في الذم
من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
واختارها لانها تتاذى في الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة
وفي ذكر عمة وخالة انه لا يتبع الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته و
خالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثيرة من

عماتك

ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الظرفية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف
وانى واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلا بد كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا تقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وفي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي
فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن
مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية و
الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل
كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة
اوجه هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو
تمييز باعتبار بعض الوجوه وعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاول ان نصبه على الظرفية وعلى المصدرية

الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان
يجعل الجار عليهما اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله حرف جر او مضاف كان خاليا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو
مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بالمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم
على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
وداخل في قاعدة الرفع نيابة لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
اي مثل كم في اتيان الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء
الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاصناف سيما
لان كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط وكيف وايان المختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت
وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بيّن موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا له
حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب التمييز وذلك
انك تقول كم يوما صمت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه
لاحد المنصوبات انما هو بحسب التمييز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في
المفعول او كم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعل
الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر
غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا
غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلا مررت او بكم
رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور
بحرف الجر او المضاف وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر

وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك واما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان
هذا المثلة في التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى
التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير كوكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جرًا للمضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا
الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من
الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان
اوفق لكن تأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين
النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي لكل واحد منهما يقع

مرفوعا

كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد و
الكناية وجاء كذا لغير العدد ايضا نحو ضربت يوم كذا كناية عن يوم
السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه منهما
رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون فى اخره نو
ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان
التنوين لا صورة لها فى الخط فرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها
فلذلك لم يذكر المص منها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كا
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال لها تقول مائة ثوب

قوله بالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان نسبة الاضافة لابية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف
يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يطابق اعراب التابع والمتبوع من جهة واحد شخصية
ويمكن ان يقال بنوع ش والاستثناء والغلط بالرفع بحذف المضاف بعطفوا على قوله بدل الكل
لم ينتبه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او قرئ باليا من المذكورة والمقدرة
والثاني منابا المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف

عبد الغفور

بسم الله الرحمن الرحيم

معيده صوابه

رأى الأعم إلى قول فقط يعني أن المتبوع أيضا مقصود ا
متبوع في عطف البيان فلا فرق على الوجه الذي
ذكره والله أعلم

بسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الكنا حرف اعرب الكنا مع منع
صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط
اى لنوع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف وان فصح اى اعراب الكنا
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الكنا ومنع
صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الكنا وصرف الكنا الكنايات جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا او المراد
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل
بعض بل البعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذا لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض
الظروف وتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذا لم يعرض عن
تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم
وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها فى الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة

كلمة

خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان احد جزءيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الكل فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغ من المفردات للدلالة على ما
ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك
من مجموع الجزءين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزءين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الا
التباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من
احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة في ذي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان
اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه
لا يبني فيهما الجزآن بل يبني الكل للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف

صوتٌ غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى

مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله و

تأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبةً قبل العلمية ولا يخفى

انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود

لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه

يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال

المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب [illegible] الكلمتين

مع الاولى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية في عبد الله النسبة

الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة الى

التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة

تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب

احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد

على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف

او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي

ليس محل للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة

وعشر حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة وبني حادي عشر واخواتها

يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من

يعني ان اخوات من تتمة امثال الثاني فقط او من تتمة المثالين والله

لم لا يكون قبيحا مستعملا

[illegible] الثاني في الجزء الاول والرابع الجزء الاخير للخفة [illegible] اما بناء الجزء الاول فلتنزله منزلة الاول من الكلمة [illegible] واما بناء الثاني فلتضمنه معنى الحرف الا الاصل [illegible] وعشر واما بناؤهما على الفتح فلخفته [illegible] في المركب [illegible] الثقل الناشي من الاجتماع

والتلازم في النفي اي كلما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه الحد

والتلازم في الثبوت اي كلما يصدق عليه المعرف يصدق عليه الحد والله

فرقا بين اللازم والعارض

خمسة

وا فذ ها حكمها وبنيت لجريانها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالا
صوات بهذا الاعتبار كل لفظ اى قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها
بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهائم يعني مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم
الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كا
لصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول
وهو ما كان من صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك
لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق

مباحث المركبات

بغيره المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من
تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه

المصادر ولزمت المصدرية ولم تقع اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه و
حكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حتى
كونها اصواتاً سازجة ولم تقع مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على
لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه به صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصداً للاصدار ما يشابه به صوت الغراب
عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة
ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية وهي
بهذا الاعتبار عندنا المراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما
هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست
باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها

وافقها

للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي أرى ان كون اسماء الا فعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في
كل معدول عن شيء ان لا يخرج من النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهه في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان
وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب
نزال وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر
عدلا وزنة معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره الراء فان
فعال للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها
بل يعربون باب الكل كحضار علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
او سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
اي ملفوظ الانسان

بعضهم ان صه مثلاً اسم بلفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل
فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب الفصيح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً ولهذا قال
المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او
الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل القتال
اسم نقيضها على التعريف وفعال اي ما يوازن بفعال الكائن بمعنى
الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد فلهذا يأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور
قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يتم لي
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة نحو
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين
مبني لمشابهته له اي بفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا امازنة فظاهر
واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن
الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول

للمبالغة

قوله فاقيل له جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان توصيف اسماء الافعال غير جايع باف واوه لكونهما بمعنى المضارع لان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فاجاب الشارح بقوله فاقيل الخ ....

يكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ وقع جوابه نصب

اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب

مطابقا للسوال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول

نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وقد يكون رفعه على انه يكون خبر

مبتداء محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب

والله اعلم اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى

اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بانها كونها مشابهة

لمبنى الاصل فيما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت

وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء وهو

انسب بان يعبر عنه بالمضارع اى الى مثل رويد زيدا اى امهله مثال

لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى

تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم

الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا

ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معانى

الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها

لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون

رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى وليس ما قال

قال بلا فاصل يعني بلا فاصل بين النية والتكبير
والفاصل عمل لا يليق في الصلوة مثل الاكل
والشرب ونحو ذلك واما اذا فصل بينهما
بعمل يليق في الصلوة مثل الوضوء والمشي الى
المسجد فلا يضره حتى لو نوى ثم توضا او مشى
الى المسجد فكبر ولم تحضره النية جاز لعدم
الفصل بينهما بعمل لا يليق في الصلوة الا
ترى ان من احدث في صلوته له ان يفعل
ذلك ولا يمنعه من البناء وكذا تقديم
النية في الحج حتى لو خرج من بيته يريد الحج
فاحرم ولم تحضره النية جاز وكذا في
الزكوة تجوز بنية وجدت عند الافراز
قال والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة
يصلي وادناه يصير بحيث لو سئل عنها
امكنه ان يجيب من غير فكره
زيلعي

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الا مضافة الى لفظ او التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها كقوله تعالى لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد
وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من
جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما توضحها كما حذف من الغايات ما بينتها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى
التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لذلك فلا حاجة الى الذكر ثانيا و
في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما
مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس ومن جوابه رفع اي مرفوع على انه
خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما اسمية والوجه الثاني ان معناه اي شيء
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا كلمة بمعنى اي شيء والثانية ان
ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انهما كلمة بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال

كون كلمة

من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى

شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله فنعم هي اي

نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب

كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية

نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة

اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي

على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان

كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت

الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب

ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية

نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل

قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا

واجيب بان ايا الواقعة صفة في الاصل استفهامية لان معنى مررت

برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن

الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل واحد من اي واية معربة بالاتفاق

وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف

في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وان اعربت لانه التزم فيها

قوله من الامر اما صفة او حال من ما في ربما قوله فرجة ايضا صفة اخرى وكحل العقال صفة فرجة

زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
الثوب بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في
موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بحاليته و
كذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع
تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير
بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي
الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس

نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير لكانه سيعود الى الموصول مستشكلا

من اللام

ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من
المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية
متصرفا او غير متصرف كنعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يبنى منه
اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل
من سيقوم كان قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها
اى من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد
الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الا
خبار ومن ثمه اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع
الاخبار بالذي في ضمير الشان اى بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لا
متناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على
الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع المضمر صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته

له من تذكير كثيرة من مسائل النحو والتدقيق النظر فيها حتى يتعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الانتقال
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء
جملة بالذي اي باستعانة التي او التي او الالف واللام فان الباء
ليست صلة للاخبار لان الذي نخبر عنها لا نخبر بها صدرتها اي
اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية و
جعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة
الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي
الكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او
تمن اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا
عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضعه اي ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول مع
ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن
الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف و
اللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول

ويكون

الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
نحو والسماء وما بناها ومن بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار
اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار
اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لا
ختصاص بجعلها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر و
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي الذي حفرتها والتي طويتها
وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت
والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاءه و
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن
من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قيل لواحد اخبر عن الاسم
الثاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار لان

تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت
الصلة لمعنيبه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية
ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره و
الواجب ان يكون ضميرا للموصول بينهما بقوله وصلته اى صلة ما
لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية وما في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام
اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة و
الشبه جميعا وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان
بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين لها اى
لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتى
واللواتى لجمع المؤنث وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء

الكلمة

ما لا يتم جزءا أي الاسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا

تاما إن كان أجزاء متميزا أو لا يصير جزءا تاما مالا كان يتم من الأفعال

الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا أوليا يحل

إليه المركب أولا إلى انضمام أمر آخر كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول

وغيرها وإنما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لأنه إذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول مع صلته أيضا جزء الكل

لا جزءا تاما أوليا إلا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي

لا الاصطلاحي فإن الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد

الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه معرفتها موقوفة على معرفة الموصول

فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على أن المراد بها معناها

اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فإنه لو أريد بها معناها الاصطلاحي

لكان هذا القول مستدركا لأنه لإخراج مثل إذ وحيث وليس

لهما صلة اصطلاحية وللقائل أن يقول يمكن أن يعرف الصلة

بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بأن يقال الصلة جملة

متصلة باسم لا يتم جزءا إلا معها ومن الجملة مشتملة على عائد إليه

فعلى هذا يجوز أن يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا

يلزم الدور وذكر العائد مع أنه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية

ذانّكَ وذيْنِكَ اذا اشرتَ الى مذكرين وخاطبتَ مؤنثات وكذلك
البواقي يعني هاك الى هاكنّ وتيك الى تيكنّ وتانك وتينكنّ الى تا
وتينكنّ واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكنّ واولاكنّ واما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط
لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة
استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الله
الوفق بهذا واحاله الى غيره فقال يقال ذلك وتلك وتانك وذانك
حال كونهما اي الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا اما ذاك وتانك مخففتين واولا
ك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
ثمّ للقريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
اعني خاصة لا يستعمل في غيره الا تجوزا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاحات النحاة

بعني

بالياء، ويلحقها اي اسماء الاشارة تدخل على اوائلها على سبيل اللحوق
والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في
الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء
به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم
ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى
خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي
الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي
تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت المذكرين وعلى هذا القياس
وذاكن وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى

الذكر قدم لتكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في
التراكيب الثلث الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف
عليه مقيدا كل واحد منها بحال جره وكي في بعض اللغات ثمان في ذان بيان
جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحد تا قيل هي الاصل في لغات
المؤنث الواحد لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل
لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والمقول
باصالتها قدمتا على سايرها لقربها وتي بقلب الالف تاء وته وده
بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء
بها ولمثناه اي لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر
لا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم
من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها
معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد
الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث
اولا مدا او قصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب

بالياء

رب العالمين وذلك لانه قد خفف ان وان المنفعلين بالفعل لبعد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة
عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة
لكونها اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير
الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هنا كما يدل على حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

مبحث اسماء الاشارة

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب
الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند
اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب ولمثاله
فانهما للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله
ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ومثناه
ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما للمثنى

قوله تفسير ضمير الشان اى اى ضمير الجملة لان الشان والجملة والقصة والحديث بمعنى واحد وهو الضمير كناية عن الجملة فكان قايلا قال ما الشان فقيل هو زيد قايم اى الحديث الذى سألته عنه هو زيد قايم

ثابت سواء وقع من التسمية اولا و ايضا يلزم استدراك قوله تفسير
بالجملة بعده فعلى هذا ولم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان و زيد
قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة تفسر
بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة منفصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عاملها معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا يكون بارزا مثل هو زيد
قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد
قايم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باعتباره لاسيما
حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة
الفضلات واما ضعفه فلان حذف الضمير مراد بلا دليل عليه لان
الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا و
ظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاحضار
الشايع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله

لانه عند ما حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الهاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتداء اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء
والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله ضربه اما كونه
على انه خبر والجملة حال ومنصوب عليها على انه مفعولي بجعله واما
يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده بدون
الواو وقد الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد قبل لتاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويتقدم مقدما من غير سبق مرجع وذلك لان المفهوم اعم من ان
يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس

مبحث ضمير الشان

من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وحسن تانيثه
اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب
لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكورة
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل لتسمية في هذا الحكم فانه

في ليت من بين اخواته ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها
اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد
هو القايم وبعدها اي بعد العوامل كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا
وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما
ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي
شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا الا في المعرفة لامتناع اللام
مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من لبعد
دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها
عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل

موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية

مبحث نون الوقاية

مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته لتقي الياء التي آخر
الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين كفروا وقد الحق بعضهم وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان
ولكن وليت ولعل مخير لتبنى الاتباع بنون الوقاية للمحافظة
على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبتركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولوحكما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها في ليت ويختار لحوق نون الوقاية

واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول في مثل ضربته واجب
الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا
انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا
هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس
بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد
عسى لانا علما تقول عسيت الخ وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير
مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع

وضمير المفعول ع

قوله لانه كان في الاصل خبر المبتداء ان قيل
ان انفصال خبر المبتداء باعتبار ان عامله
معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف
يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة
ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان
الناسخ في الحقيقة قيد للجزء
خاص قولك كان زيد قائما في معنى
زيد قائم في الزمان الماضي عند المعد

قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول ولم يقل من رعاية العارض اشارة
الى جهتي الاولوية احديهما الاشارة بذكر الاصل
الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر
المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية
حقيقة والمفعولية تشبيهية عصام الدين

لكونه ما بعد عسى م

مع

اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيتحتم الانفصال لتعذر
المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك
الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل
وان كان متصلا نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الكاف بالمفعولية وقدم الاعرف
الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد وبالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم
يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل
من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح
في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان

ما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر

مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون

العامل معنويا وما انت فانما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد

ضاربته هى مثال للضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى

له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى

صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا

لا تاكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه

تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى

عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار

بالتمثيل صورة لا لبس فيها لتبيين الحكم فى صورة اللبس بالطريق

الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو

اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين

الفعل والذى [illegible] متصلا فيجب اتصاله فان كان التصالا اى على

تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين

اعرف من الآخر احتراز عن اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث

الانفصال فى الكتاب للتخيير عن تقدم احد المثلين من غير ترجيح

وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احترازا عما

قوله وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة متوسط

على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
اما يكون بالعامل او بالفصل الواقع لغرض لا كالفصل لابهام اذ
الفصل ينافي الاتصال و تركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله و
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بحرف لانه خلاف لغتهم
بخلاف المنصوب نحو انني وانك او يكون اي كون الضمير مسندا اليه
اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة
له فانه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة لزم التباس في بعض
الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد ام عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو
فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب.
وانما قال نحو اياك لا ما هي كلية هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما
هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما

نحو هند زيد ضاربته هي متوسط

او مذكراً او مؤنثاً نحو اَضربُ ونضربُ وللواحد المخاطب المذكر

نحو تضربُ واضربْ وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكن مسنداً

الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة سواء كان اسم فاعل

او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفرداً او

مثنى او مجموعاً او مذكراً او مؤنثاً اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو اقائم

الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان

والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان

والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر

والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس

عاملاً في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير

باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا يرى ان

الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف

في يضربان لا تتغير فهما اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية

والجمع وليستا بضميرين ولا يجوز الضمير المنفصل فيما كان

او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان

وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ

الانفصال وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير

علي حاصل

خمسة الغائب اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا وهو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الا
الخمسة جارية هذا المجرى اعني انا للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة الى تسعين معنى وبينوا التكلم للامور عللا ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب و
المجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء
ويكون في ما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى وجمعا او واحدا

انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير
في انت الى انتن هو أنْ اجماعاً والحروف الاواخر لواحق دلالة على
احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
لفظ ان
الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ
ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انّني انّا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكن انه
الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي ايانا اياكَ
اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب و
الغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع اى مثل
غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
خبر ان يكون
لفظين يدلان على ستة معان كضربتُ وضربنا فضمير ضربتُ مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب
اربعة

قوله انا نحن تبدل همزته هاءً نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين بهمزة ونونه والالف زيدت للوقف عبد الغفور رحمه الله

قوله والضمير في انت الى انتن هو أنْ اجماعاً قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم التاء هو الضمير والان عماد كي الى لواحق اياك وافرانه عند الكوفيين وابا عماد عبد الغفور

يعني ان ايا لفظ مشترك يراد به تارة المتكلم وتارة الخطاب وتارة الغائب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولواحقه للدلالة

قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان لان انت هيئة ... الغرض عبد الغفور

حمد

خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا وهو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الابواب
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب
خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل
من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة الى تسعين معنى وبينوا التكلم للامور عقلا ومناسبة
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب و
المجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شيء
ويكون في ما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى وجمعا

انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هي هما هنّ والفيه

في انت الى انتن هو انّ اجماعًا واحرف الاواخر لواحق دلالة على

احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع

الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ

ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى

المتصل بغير الفعل نحو انّنى انّا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكن انه

الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياكَ

اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة

والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب و

الغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع

الخامس اى المجرور المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بحرف غلامى غلامنا

غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون

ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم

لفظين يدلان على ستة معان كضربتُ وضربنا فضمير ضربت مشترك

بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر

والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب

اربعة

قوله انا نحن تبدل همزته هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف عبد الغفور

قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعًا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم التاء هو الضمير وان عماد كما ان اللواحق في اياك ... انه ضمير عند الكوفيين واياها عماد عبد الغفور

يعنى ان ايا لفظ مشترك يراد به تارة المتكلم وتارة المخاطب وتارة الغايب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولواحق للدلالة

قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان لان ... العرف عبد الغفور

مجاور العامل كما انت منطلقا عند الكوفية او غير مجاور له كما ضربت لوقوع الفعل بين العامل والضمير
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل
به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الاصل والثالث اى الضمير
المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله فذلك اى المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما ابتدا بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
قياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن

قسمان

قدم خ

الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم
اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان
يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى
اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من
حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان
يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقوعها
في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكرها اولا مفسرا
وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى
ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان

حيث قال الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيره كما يقال

الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكما اي حكم المبني واثره المترتب

على بنائه ان لا يختلف آخره اي المبني يكون لا مطلقا بل لاختلاف آخره

العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن

امراة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات

واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء

الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال

لتقديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية

بل بعضها فهي ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد

منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان

مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة

البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة

انها لم اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث

انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

وقيل المراد بالمتكلم متكلم او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم

به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان

فلا يرد النقض بلفظ المخاطب لانه ليس بموضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

او شبه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة

او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل

او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم

فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته

اليه كقوله من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره

على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية

كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني

مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني

الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما

معا او انتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف

ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا

ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني

من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر لكا

للثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني

في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها

البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا

عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في هذا الكتاب

والكوفيون يعبرون الخ

من الطيران كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير
المستكن في عليه ووقوعا مع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة
حولها مترقبة لإزهاق روحه لان الآن اي مادام به رمق فان
الطير لايقع به واما الوفق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد وعكس
ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما يخالف حكمه اذا كان
عطف بيان حكمه اذا كان بدلا يعني ولو صورة النداء انما يكون
تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول ظاهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها
ما يتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام

قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثا
تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا
على انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو
قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة
فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول
وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا عصام الدين

قوله ومضمر من نحو الزيدون لقيتهم اياهم
قال الشيخ الرضي انما يصح ان يكون بدل اذا
تقدم لفظا الزيدون واخوتك والنحاة
يوردونه في هذا المقام نحو ضربته اياه
وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء
واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن
انت وزوجك الجنة ان
انت تاكيد فكذا هنا انتهى
حاصل كلامه ان البدل
ذكروه مع المثال لا
ينبغي ان يشبه
زيد نفسه ال

او فيه من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من
احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول وفيه من الثاني مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
رضه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اللهم اغفر له ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى
الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفضله اي فرقه
من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان
جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب
زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعلى الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلته بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال

اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيدا اخاك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اى نعت البدل للمعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلو
ليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتكم علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع من جميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف

البيان

يفيد ما لا يفيد الاول وما
ان الدال يفيد ههنا ان ما
اشرنا اليه في قولك يا زيد

يفيد الا ما يفيده الاول قلنا
اليه الفعل ليس الا زيد كما
نعم

بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالاً نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابتداءً
انه يكون زيد معجباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالاً وكذا في سلب
زيد ثوبه بخلاف ضربت زيداً حماره وضربت زيداً غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من
باب بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءاً من
البدل ويكون ابداله منه بناءً على هذه الملابسة نحو نظرت الى
القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد
برجه فانه لا يمكن هذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسماً خامساً ولم يسم ببدل
الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي
يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكون

فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة

قال و ك اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحد ان ذاتا لا انه يتحد مفهوما

لئلا يلزم ان يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا

مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر

لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى

عطف البيان الا البدل الكل من الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان

البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان

فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب

انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال

الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس

مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل

ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول

وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه

الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني

بدل وقد يكون التوضيح ايضا فيه مقصودا تبعا والمقصود اصالة

هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزؤه

اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال

وبه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد
الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما
نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن
اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى
المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الا
ثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر

البدل

اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي
بدل متلبس غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال
المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط

فالاضافة

بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس
وانّ قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم كلهم جاؤني كلهم واجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع
بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكره اي ذكر اكتع
مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على
معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل

بحث البدل

تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما
نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيدا النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره
مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع من النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله

والجمع الآحاد واجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان

الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يحط افراده مجتمعة ولم

تعم اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث

يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد

بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان

العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف

جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجي واذا

اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس والعين

اي اذا اريد تاكيدهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين

مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل

هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا

للمستتر نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستتر في اكرم

بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد

كيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب

عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور

بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت

بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل

قوله ولا ه
قوله اكد ذلك الضمير

بالنفس

ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعاني التراكيب
بالتأمل الصادق فالأولان أي النفس والعين يجعلان أي
يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتيهما إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد إلى المتبوع
المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد أنفسهما
بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث ومن بعض العرب نفساهما
وعيناهما أنفسهم في جمع المذكر العاقل أنفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين أوليين تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان أو جمعا باختلاف
الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي
وهي أجمع وأكتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة تقول أجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنثة الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة وأجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع وأبتع
بتعاء أبتعون بتع وأبصع بصعاء أبصعون بصع ولا يؤكد بكل

متبوعه فهو تقرير متبوعه وتحققه لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو ان التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرر اللفظ الاول ومعاده
حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
في حكم تكرير اللفظ وان كان الثاني لفظا غير الاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وجرى اي التكرير مطلقا لان
التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او
افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة
ومحدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لمنع الكلمات
الثلث في حال الانفراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة
من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه

زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح
ايضا تكرير اللفظ حتى لم يبق شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع
افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في
شموله لافراده فانه كثيرا ما نسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع
واخواته وكلاهما وثنتيهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف
الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر بوجهها به واما الصفة فلان و
ضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح

ومعنى تقرير امر المتبوع في النسبة او في الشمول ...

من قبيل مصدر مضاف الى فاعله والمفعول مذكور

اي هذا المذكور من الاغراض وهو الاصح

قوله فنقول ... تقسيم ... باعتبار النسبة ... المتبوع ... فيكون ذكرنا التاكيد ... بخلاف الوصف ...

لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولانا نقول الامثلة الواردة عليه
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز
على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو
يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجرة الاخرة
كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب

اي السامع
كان
يعني مسندا
يعني مسندا اليه
اي التاكيد
متعلق بغلطه
اي كل واحد من الدفعين ياخذ الامر

او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة
واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد الذباب
او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد
بسببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال
بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمروا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه
مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثانى غير الاول وذلك لدفع
وهم من يتوهم ان ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى
تاكيد له وذلك العطف وذلك العطف كما فى قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه

على الشذوذ اى رب شاة وسخلتها وكذا المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد
فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناءه فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اى من اجل
ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز او يمتنع لم يجز فى تركيب
ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب
او خفض لكان معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العايد الى زيد فتعين الرفع على ان
يكون خبرا مقدما للمبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على
الجملة ولا مانع منه ولما كان للقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود
الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى
الفاء فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة

مفرد صح

او يكون

فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه
ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور لينجبر المتصل
المرفوع عن حزازة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده
بالمنفصل ويتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف
عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحرث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
اعنى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا

اشعارة المرفوع منزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك
التاكيد بالمنفصل للاضمار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر
فكيف يكتفى به فلم يبق يمكن الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور ورد العامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في الظرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك
الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل نحو جاءني كلهم والابدال منه في نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد
بمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد
التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا باعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
فهما ليسا باجنبيين من متبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما بمتبوعهما

الا انت وزيد لم كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء

معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه

الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك

التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاقتصار بترك التأكيد سواء كان

الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا

ولا اباؤنا فان المعطوف سواء اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي و

انما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها

هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين

ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح

والكوفيون يجوزون بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان

او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره واشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل

لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره

فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما

يجيء في المرفوع حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي

[illegible]

قال على المرفوع لان العطف على المنصوب المتصل والمجرور المتصل ليس بمشروطة بالتاكيد بالمنفصل لانهما ليسا كالجزء من كونهما فضلة
يتم الكلام بدونهما فيجوز اكرمتك وزيدا ومررت بك وبزيد سعد الله

ما كان عليه في الصفة الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حذف العاطف كذلك لوضح
فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما يدل عليه في غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات
وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب ولا المجرور المتصل
بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على
بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء مما اتصل به منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا كما مر

كونه تاكيدا ايضا باطل لان المؤكد والمؤكد شيء واحد
وزيد مثلا في ضربت انا وزيد مغاير لانا والله اعلم بالصواب

الا انت

عص
ليكون عطف على الجزء لانه لما اكد المرفوع المتصل
بمنفصل حدث فيه نوع من الانفصال
وكان عطف على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على المعطوف منه هذا
الوجه هندي

عص
اكد المرفوع المتصل بمنفصل يعني التاكيد بمنفصل شرط في صحة العطف
على المرفوع المتصل في كونه الشيء ... قال الله تعالى ... الاية
العبارة متابعة في الصلوة فاغسلوا وجوهكم
اذا قمتم الى الصلوة تقييد قوله اكد تقييدا او لا
فلا حاجة الى ... الكافية

قوله اذا اريد العطف ومثل كثير لما عرفت
من انه كثيرا ما يذكر الافعال الاختيارية
اعني العطف ويراد منها اعني الارادة
وذلك لان التاكيد مقدم على العطف
فكيف يكون العطف سببا وعلة للتاكيد
لكن اراد به مقدم على التاكيد فالسبب
هو الارادة ولذا فسره بما ذكره حسن الحسدي

عص
قوله اكد لابعاد الرافع كما لا يبعاد الحافظ
لان التاكيد اخف من الاعادة عبد الغفور
قوله لابعاد الرافع بان يقال ضربت وضربت
زيد
حسن افندي

ومن ثم اي ومن اجل ان مثل ضربت كالكلمة
الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي
ضمير مثل ضربت اي على الضمير المرفوع المتصل
بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير
منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل
لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال
ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف
كانه على المنفصل
سعيد

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على
هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين
لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتو
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على

يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة

سط

قوله لان قد يتوسط حروف العطف ... الصفة

اى قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى
كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها كما فى
زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة
المجيء الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته
الى زيد الذى هو متبوعه ايضا فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن
غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصودة متبوعاتها بالنسبة
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو
لان المقصود منها بالنسبة احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب
بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير الاستقلال ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد
بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط
بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة و
سياتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو فعمرو التابع

ولم يكتف

والرجل الذي كان عندك امس او المضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصفه باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي
اللام والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور مثله
لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كا
لاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل التزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بحرف تابع مقصود

العطف في اللغة الامالة والمراد به هنا ان يميل الثاني الى الاول في الاعراب ... قوله يعني المعطوف بالحرف احتراز عن عطف البيان وهو معطوف لكنه ليس بالحرف ...
الذي في الحكم سواء كانا موجودين او جملتين مختلفين تمت

الفاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر
بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة الى التو
وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه
لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن
سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمه
اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام
لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل

والوصل

ضاربة وما رأيتهن ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن ثم خصصت
الثاني بهذا الحكم فلأن المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة الباقية
عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل
كون الوصف في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما
حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل
المسند الى الظاهر بهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود
غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لان جمع المكسر الاسم
المشبه للفعل يخرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه

قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه وحسن ... كالفعل وكان تابعا للموصوف وجب ان يتم رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعده غلمانه
عصام الدين

والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي

الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب

اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لتشبيه به يعني ينظر الى

فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان

مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وهو بما يطابق الفعل فاعله في

التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا

يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد

غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد

غلمانهم ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة

جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قايم او قائمة

في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا انظرت

حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة

الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه

والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر

العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد ولذلك قلت

مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة

ضاربة

لشبهه به في اعتبار الفاعل في التذكير والتانيث وتعيين الافراد فكما مررت برجل قايمة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين قايم ابوهما وبرجال ذاهب غلمانهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلمانهم نقل من الزهدي رحمة الله عليه

مثل يقعد غلمانهم

وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ... وقد مررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه ... ومررت برجل في الدار ابوه وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف ... الموصوف

للامر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة

لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في

متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة

بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت

جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه

ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط كجاءني رجل ابوه قائم

واذا لم يكن فيها الضمير الراجع الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف

فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف

اي بحال قائمة به كمررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته

وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب

متعلقه كمررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى

فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي

الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب

رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول

بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى المفعول

كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة

ق وتوصف باعتبار حاله متعلقه كمررت برجل حسن غلامه ... حسن وان كان صفة الرجل من حيث اللفظ ... صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة

ومعنى كون النعت للمتعلق ... اذا صار بمعنى ... الا اذا كان ... علامة ... كرجل علامة ... فرع تحقيق اصله ...

وواحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتانيث

يكون هذا مرضياً للمص رده بقوله ولا فصل اى لافرق بين ان يكون
النعت مشتقاً او غيره فى صحة وقوعه نعتاً اذا كان وضعه اى وضع
غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع
عموماً اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذو مال فان التميمى يدل
دائما على ان الذات ما منسوبةٌ الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصاً اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتاً وفى بعضها لا
يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتاً مثل مررت برجل اى رجل اى
كامل فى الرجولية فان رجل اى عبارة دالة فى مثل هذا التركيب على
كمال الرجولية يصح ان يقع نعتاً وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على
هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتاً ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا
يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة لهذا
وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا
الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع

الاخر

يكون جمعه ومنه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع

كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه

على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية

مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل

قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا

التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم على معنى الشمول في القوم فان

دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص

موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني

زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل

على حصول معنى في متبوعها اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت

غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف و

وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح كبسم الله الرحمن

الرحيم او لمجرد الذم كاعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد

مثل نفخة واحدة اذ الواحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة

ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان

الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولما لم

وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت

وقوله اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي باب

ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان

العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل

اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار

عاملا في المبتداء ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس

ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا ومظنونا

فيه عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت

من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة

الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا

حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا

رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما

يكون للجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد

كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل

افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والتام الخصال

المحدود فيها لعدم كون ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع

يكون

انما يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه ولو قيل لا يضاف الى

غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك

الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا

نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته ولا يقطع اى ذو عن الاضافة

لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع

وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع

على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج كوان

ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى

متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه

التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى بجنس

اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه

ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان

العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس

اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية

هي فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب

اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ

كل

عنه بعضهم ذلك اختلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال الاضا فته
الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد
استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه
عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل
اخ واب وحم وهن وفم بحركات الثلث وكسر فتح الفاء افصح
منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم ورايت حما او حمك
او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء
او حماؤك ورايت حماء او حماءك ومررت بحمء او حماءك ومثل دلو
بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك ومررت
بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك ورايت
حما او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء
الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجرى هذه الوجوه
فيه فى كل من حالى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى
الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن
وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى
مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر

ايضا

اما

وفي المصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت اليا اي يا المتكلم في
الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقا الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتح لخفته واما الاسما الستة التي من البحث عنها مضافة
الى غير يا المتكلم فاخي وابي اي فالكاين في اخ واب منها اذا اضيفا
الى يا المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي بسير دلام الفعل
فيهما وهي الواو وجعلها يا وادغام اليا في اليا وتمسك في
ذلك بقول الشاعر وَاَبِيَّ مالكُ ذُو المَجَازِ بدار وحمل الاخ على
الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك مخالف
القياس واستعمال الفصحا مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت
يا آن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جا جمعه هكذا
في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما
سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابانا فداكم وتقول اي
امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى يا المتكلم واما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل
عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل

مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة مثل ثوبيَ
(الا ياء المتكلم)
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
(مثل داري) (الفتح والسكون)
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء ان
ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو
كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلميّ وان كان آخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء و
كسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها
تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل
الواو والياء فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ

فيما اذا كانت في حد الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في حد ... كمستقلا في حكم الابتداء بها عبد الغفور

فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغواً لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي
المضاف فيهما يختص اي يصير خاصاً بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا
يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد فيه ظاهرة واما اذا
كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيداً وكرزاً اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه
ونحوه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالباً واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة
او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقاً
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للمناسبة

لانه قبل الابتداء سكوت

ونحوه

في

وفتح الباء وكسر الحاء
بكسر السين عظم مجيد
الحبل وجبال سجلات ضخمات وما الابحار الخالبات سوى
تا كان بعد تحشى الله
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم
فاعلا وهو الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ويخفى ان الاسم
موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان غير معرب
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى
وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا منفصلا كما يجئ
بعد فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو
الاصل

فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو

جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف

اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب

بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو

قولهم ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما

قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت واجيب

عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار

كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة

وغيرها مثل خاتم صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه

الذى يتخصص به كما اضافوا خاتم الى فضة ● فليس اضافته اليها من

حيث انه صفة لها بل من حيث انه ليس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى

هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل الى مثله بالمعنى

فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين

كليث واسد فى الاعيان وحبس ومنع فى المعانى والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم

الفايدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا

يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الكلّ اليه

وبكفى

بمنزلة الاول بل على عالم على العلة ولا عبارة عن شيء واحد بخلاف صورة الاضافة كما لا يخفى

وان مضاف معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا
يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وترد

يعني ان الكوفيين يجوزون هذا مع بقاء المعنى المقصود بالتركيب الوصفي

على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد
من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفها واجيب بان هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع
متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه ملحوظا معنى
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يمشي في جانب
الغربي

قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه ملحوظا عليه فيكون من منزلة الصفات الغالبة فان المراد منه الوقت والجامع

لا يمكن

متصل

جداً ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسماً عاملاً مضافاً الى المضمر من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملاً على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولكن ان يحمل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة بهما مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد يعني قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام المضاف اليه لصفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه ومن ثم يندفع ما فيه توهم شائبة المصادرة على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي

على المطلوب

اي المحمولية على ضاربك في اتحاد فاعل المفعول والفعل المعلل
اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا
الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما
لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال
ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار المضمر المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطقالها
مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا
ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما
لانه قاسه على الضارب الرجل والضارب ربك فاجاب المص عنه
بقوله واما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الو
جه الحسن في الحسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان
آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والفا
يعني جاز الضارب ربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا اشبهه وهو الضاربك والضاربه وغيرهما فيمن قال
اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لانصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل على اي

التفسيرة اوزن شعر بجع قصابه كلور افتره
عطف على قوله واما لا دفع او على قوله اما لانه توهم
والضمير البارز مفعول قاسه راجع الى الضارب زيد
عطف على اما لانه توهم
اي على الضارب ربك
عطف على الحسن الوجه
...

رب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا

ثم اجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها

يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به قوله

لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة

ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد

به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل

حملا على المحل او يحمل على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما

لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا

التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف

والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها

اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق

يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها

او من قبيل الغثة الاغواث كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي

راعيها شبهها بالعبد لقيامه بما تفقد منها او عبدها خفض

بالمضافة لا في ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي

حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم

على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها

قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
ضعيف في التركيب لا في الاستدلال قوله
اذ لا نص فيه على الجر فيستوي [illegible]
في الاستدلال عبد الغفور

الهجان بالكسر [illegible] مذكر
و[illegible] واحد و جمع برابر [illegible] ناقة هجان
اي كريمة وارض هجان [illegible]
لغة [illegible]

قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعيف
لان مدار الاستدلال على الموقوف به الجر ولا
يحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية [illegible]
الى ان [illegible] نصب العبد حملا على المحل

بالكسر جمع الابيض

قوله يستوي فيه الجمع والواحد قيل مشترك
[illegible] كالفلك [illegible]

قوله ومن قبيل الثلثة الاغواث [illegible]
يكون الوجه لا الاخر [illegible]

يستوي جواب عن سؤال مقدر

الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التوزيع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط
على هذا كان الانسب تقديم هذا النوع لكنه اخره لكثرة لواحقه
فلا يرد انه يجوز تركيب الضارب زيدا انما لانه توهم
ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام
المتقدمة حسا على الاضافة بعيد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فمعنى
المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها نحو من الفاسد

الى الاخير قوله

قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا في الجواز اذ لو افادت التخفيف افترق الضارب زيد والوهم تفيد التعريف لتساويا في الامتناع عصام الدين

ولقائل ان يوجه التخصيص في الاضافة نحو

فان قيل ثمة اشارة الى الحصر المذكور وجواز الكلام بناء على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور بل لعدم افادتها التخصيص ام

السجلة بالفتح ... واو علا ... اي جمع ... في شانه

قوله وكان اصله الخ لا يخفى عليك ان هذا الوجه الا على المذهب حيث يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا تبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف ضمير الضمير عصام الدين

اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد
او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير
من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في
المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن
ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة النكرة في
جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة
للمعرفة والمراد ان الثاني اليه بتمه وهو مجموع امور ثلثة وهو
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف و
انتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع

لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه وحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه

اي جاز هذا التركيب لوجود المطابقة

اي جاز وقوع حسن الوجه صفة للنكرة وهو كونه مضافا الى المعرف باللام وهو انا ان ثبت تعريفا للمضاف ما جاز تركيبه لاشتراط المطابقة بين الموصوف والصفة تعريفا وتنكيرا او افرادا وجمعا وتذكيرا او تانيثا سعد الدين

اي لا يجوز هذا التركيب لعدم المطابقة

تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى المعدودة نحو الخمسة الدراهم المائة الدينار ضعيف
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال
ذو الرمة ... يكشف العمى ثلث الاثافي
... والديار البلاقع واما ما جاء في
الحديث من قوله ... الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا
عما اذا لم يكن نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا
كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن مثل هذه العقل بازاء ما يسقط من اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما

البلاقع جمع بلقع وهو الموضع الخالي عن
اذا وصل العاشق في منزل المعشوقة
ولم يرها ولم يجد احدا من الانسان ويرى
الاثافي والديار البلاقع ولا يزيل
اشتياقه وعدم علمه بان المعشوقة
وقومها اين ذهبوا الرجل

اعراب البيت هل للاستفهام التسليم مفعول يرجع ويكشف عطف
عليه العمى منصول لقوله ثلث فاعل العامل الاقرب الفاعل
في الاول مضمر على رأي البصريين في تنازع الفعلين والديار
عطف على ثلث البلاقع صفة الديار كذا في حل ابيات المفصل

صفة جمع

اول البيت ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن بترك اللام
اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع

البلاقع جمع بلقع والبلقع والبلقعة
الارض الخالية التي لا نبات لها يقال
منزل بلقع والبلقعة ابيات مفصل

الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة و
وقلّ الاشتراك فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة من التعريف فما كان ذا لام حذف لامه وان
كان علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده و
خلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيف الى النكرة لكانت طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فبالكم جوزتم هذا دون
ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام او بالاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل

قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد ارادته بلا تعريف عصام الدين رحمة الله عليه

وفي بعض النسخ اذ وهي الاصح تأمل

قوله لكان تحصيلا اي تحصيل الحاصل فيحتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة عصام الدين رحمه الله

المعنوية تعريفاً اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان النسبة الى امر معين يستلزم معلومية
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلت ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان
يكون للمضاف ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل
له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً اي تخصيص المضاف مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك

فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام صح

للمضاف فالاضافة ح بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام كما
يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى
هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الكثير
من كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في
قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهى كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد و خاتم
فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم و تقييد ال

عبد الغفور رحمه الله عليه

منها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة
كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كضارب مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اى الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على
غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما
بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا
فهي بمعنى اللام واما مساو كليث اسد او اخص مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقدير من ممتنعة واما اعم كيوم مطلقا
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى
اللام واما اعم من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف

لیسوا قائلین بتقدیر حرف الجر فی الاضافة اللفظیة انه غیر شامل
للمضاف الیه بالاضافة اللفظیة لکن الظاهر من کلام المص فی المتن
والتصریح فی شرحه انّ التقسیم الی الاضافة المعنویة و
اللفظیة انما هو للاضافة بتقدیر حرف الجر لکنه لم یبیّن تقدیر الجر
فیها لا فی المتن ولا فی شرحه ولم ینقل عنه شیء فیه من سائر مصنفاته
وقد تکلف بعضهم فی اضافة الصفة الی مفعولها مثل ضارب
زید بتقدیر لام لتقویة العمل ای ضارب لزید و فی اضافتها الی
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدیر من البیانیة فانّ ذکر الوجه
فی قولنا جائنی زید الحسن الوجه بمنزلة التمییز فانّ فی اسناد
الحسن الی زید ابهاما فانه لا یعلم انه ای شیء منه حسن فاذا ذکر الوجه
فکانه قال من حیث الوجه فان قلت هذا فی الصفة تخصیص
فلا یصح ان الاضافة لا تفید الا تخفیفا فی اللفظ قلت کان
هذا التخصیص واقعا قبل الاضافة فلا یکون مما یفیده الاضافة
فلیست فائدة الاضافة الا التخفیف فی اللفظ وهی ای
الاضافة بتقدیر حرف الجر معنویة ای منسوبة الی المعنی لانها تفید
معنی فی المضاف تعریفا او تخصیصا و لفظیة ای منسوبة الی اللفظ
فقط دون المعنی لعدم سرایتها الیه فالمعنویة ان یکون المضاف

حيث أطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا

ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه

شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف

الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل

مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث

العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب

اليوم بخلاف في يوم الجمعة فانه وان نسب اليه الصيام بالحرف

المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي

تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا وان لكان

من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مخلى عن

تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي

لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام

ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب

به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف

نحو ضوارب الاولى علامة تمام الكلمة ونحوها بالثانية ثم

المبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث تسوية

معمولها لم يعمل واما اذا انتقض بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما
انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما هو جيء بحكم
الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو
ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم
المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل يخرج الحروف التي هي محال الاعراب
فانها لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي على علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه ثم لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان
لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو
المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه

مباحث المجرورات

بكفيه وان قلت لنا نحو ... بجر يوم عرف
لان العرف ... لا يلزم ... لانه دخلت لبس ...
اعم من ... لبس الا المجرور الذي هو اللقب لا
المجرور الذي هو اسم المفعول حتى يلزم تعريف
الشيء بنفسه

قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء ارادة
وانما قال اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما
من قوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب
اليه شيء كالمبتدا مثلا كذا في بعض الشروح
وانما قال شيء ليشمل الاسم والفعل نحو غلام
زيد ومررت بزيد وقوله بواسطة حرف
الجر احتراز عن الفاعل والمبتدا ... فانها
مما نسب اليه شيء ولكن لا بواسطة حرف
الجر وقوله لفظا ... نحو مررت بزيد وقوله تقديرا
... نحو غلام زيد وخاتم فضة ... الجر

وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
في النفي والدخول على جملة اسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية
اسمهما لهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا
الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجازيين هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو
ما ان زيد قايم قبل اعمالها خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا
في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلا فصل بينها وبين معمولها

المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس

الاب او الغلام لمن لم يرجع الضمير المجرور بالاستقلال من

غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة

اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه

ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا

غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس

الاب او الغلام لمن له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه

المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة فانما خص

سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المد

المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب

سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب

مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف

والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بفساده

لما عرفت وقد يحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك

اى لا بأس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا

يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما

جاز ان يكون اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود

اسم لا حين يضاف باظهار اللام نحو من يضاف اليه
له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو
مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل
لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص الا ان نوعي الاختصاص يتفاوتان فان الا
ختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى الشيء انما هو بابوته له وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي
مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد

وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لكان

الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لضعف الفصل بما لكونه

اذ المعطوف على المنفي يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ومثل

لا اب وابنا في قول ابن عمر لا اب وابنا مثل مروان وابنه

اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عليهم فيها

لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادي كذا ذكره الاندلسي

ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم

لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف في نحو الاب وحذف النون في نحو

غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين

ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل

لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط

النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له

اي باسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف واجرائه بالمضاف الاصلي

لاحكامه المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون

فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لشركة اي لشركة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين لا اله الا الله

محمد رسول الله

بسم الله شفامی

لاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم

لاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم

یا ربم درهم درهم یا ربم درهم یا ربم خیر

السلطان محمد خان بن

السلطان مجید خان

السلطان محمود

خان

أل مص

والمبني في قوله ونعت المبني الخ اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني
وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
بارداً الخ لانه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا
في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع
فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب كان الاصل في
التوابع تبعيتها في الاعراب لمتبوعها بادون البناء رفعا
حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا
اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل
القريب وقد مرت الامثلة في بيان فوائد القيود والعطف
على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في
المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل
على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان

وتبعه الجزولي والمصورة ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو
وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه واما التمني الا ماء اسقيه حيث لا يرتجى ماء واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الا دخلت
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
برايه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا
ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها الهمزة
الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه
لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني كما نعت اسمها العرب
احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للغلام
اي لا النعت وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في
الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز
عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة
مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد
يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة

حول وقوة فيجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الا فتح
فيهما ايضا وكان من رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس
على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع
الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا
لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء بالتكرير فقط وقد حصل
فيهما ولا دخل لتوقف الا على تعين بعدها في الاعراب فهذا
على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
مرفوعا ومنصوبا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله
لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل
في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزل عندي ولم يذكره سيبويه
ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره سيبويه في

التوجيه تنزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى لاستغناء [illegible] عنه
خبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركة
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني اي
لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على
مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء كما
لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله

بعمل لا

فلا منع عن اثر لا فيه للجنسية فيهما واما في المفصول فلضعف لا عن
التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد
وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول القائل
أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا
جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير فان هذا الاسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي
رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فان مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتأويله بفيصل يعني الحاكم والفاصل لاشتهاره رضي الله عنه
بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا الثاني ويل
ايراده حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه
(اي التركيب)
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
(لانه بحسب التوجيه تسعة)
[illegible]

والمراد بالتكرار ان يذكر نكرة اخرى ومعرفة اخرى
معطوفة على الاول لا ان يكرر الكلمة الاولى بعينها
شرح اللباب

تقديره هذه قضية ولا قاضي فيصل ولا حاكم فاصل
ولا حاكم مثل ابي حسن فقوله قضية خبر
مبتدا محذوف ومثل صفة محذوف وهو صفة لها خبر

قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع
عصام الدين رحمة الله عليه

في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار
والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى والمكسورة ما قبلها في
جمع المذكر السالم نحو لا مسلمَين ولا مسلمِين لك ونحو
بالفتح وما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا
فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على
اوجه في استحقاقه للنكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبينها بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد او الرجل ولا امرأة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب رفع
جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة

المفرد ههنا مقابل المضاف والمشبه به لا المثنى
والجمع فالمثنى والجمع يدخلان في المفرد لكونهما
غير مضافين ولا مشبهين والله اعلم

وانما بني الاسم لا ههنا على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلي والبناء العارض

كالفتح في الواحد والكسر في جمع المؤنث السالم او حرف كالياء
في التثنية وجمع المذكر السالم

وجد فيه شرط التعريف والاتصال والافراد لا النكارة ولا الانفصال والاضافة
وجد فيه شرط التعريف والاضافة والاتصال لا الانفصال ولا النكارة ولا الافراد
وجد فيه شرط الانفصال لا الاتصال ووجد شرط النكارة لا التعريف ولا الاتصال ولا الاضافة
وجد فيه شرط الانفصال والنكارة لا الاتصال ولا التعريف ووجد شرط الاضافة لا الافراد
وجد فيه شرط الانفصال والتعريف والاضافة لا الافراد ولا الاتصال ولا النكارة

لا في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا غلام
ولا في الدار غلام

فيه هو المسند اليه بعد دخولها فخرج به مثل ابوه في لا غلام
رجل ابوه قائم لما عرفت في بحث المبتدأ والخبر كاف في حذف خبرها مطلقا لكنه
لاراه حذف المنصوب منه نزرا وعلته قوله يليها اي المسند اليه
لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافة او مشبها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء وهو من تمام معناه بعده احوال
منه احترز به عن الضمير المجرور في اليه اول ولي منه او عن الضمير المجرور
في دخولها وما يليها من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل فيها
لا يليها نكرة مضافة وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف
فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك في النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء
شرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليتم تعريفه قوله فهو مبني
على ما ينصب به لانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به الواحد
قبل دخولها عليه وهو الفتح في الوحدة نحو لا رجل في الدار والكسر

عنها وادغمت النون في الميم وابقى الجمع على حالة فصار اما

انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير

كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعلى هذا ما عمل فيها

الاول مع غيبه فرق الا حذف اللام اذ اللام فيه واقتصر الصفي

على الاول لانه اشبه اسم ان واخواتها وسنعرفها في قسم الحرف

انه الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او

احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية

والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بمثل

ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي

لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يجعل اسم لا لانه ليس كلمة ولا

اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصو[بات]

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا

من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصو[بات]

فان بعضها وان لم يكن من المنصوبات لكن اكثره منها فا

للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا

هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا اي

هو على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها

ايضاح

المفعول به وفيه وله ومعه

مبنيا منها

فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لم يجز تقديم الخبر
نحو كان الفتى هذا او تحذف عاملة اي عامل الخبر وهو كان لا
غير كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان
وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه
الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وعكس الاول ان خير فخيرا اي ان كان في عمله
خير فكان جزاؤه خيرا اذ يتوقع هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل
منفصلا وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا
بعد حذفها

ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى
الا كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا

انه الله هو المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى اخواتها
والمراد بقيد بعد دخولها ان يكون اسناده الى مرفوعها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تعدد
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على الفرد
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل زيد
يضرب ابوه ولا بمثل زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب
دقائم في هذين المثالين التعريف وليس من افراد المعرف
ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر
خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه
شرائطه على ما سبق في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم
على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتداء
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما

الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك جاءني احد الا زيد ان
يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقول الشاعر وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل البعض ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل
دون المضاف اليه المشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكلا لمادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية
فيه اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فانها عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين
بقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الا
خفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في انتصابه
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها ومستترا فيها في قسم الفعل الخ

الاستثناء عنده ونحوه بها فيضطر حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام

ان الا لا تحمل على غير في الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد

يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر

في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن

لما كان ذكرنا دائما لم يلتفت المصنف في بيان هذه القاعدة نحو لو كان

فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد

محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام فالا في

الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة وتعذر الا

ستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الا

ستثناء وفي الآية مانع آخر من حمل الا على الاستثناء وهو انه

لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا

وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت

واحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف

ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله

واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد

يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في جمع منكور

غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوعها

قوله لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا آه فيه اشارة الى ان لفظة الا قد تحمل عليها في الصفة عند وجود هذه الشرائط

غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اي الا تابعة جمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا اي قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ماه
مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء
اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد
منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم
التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير الاشارة به الى
جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم
التناول قطعا على تقدير الاشارة به الى جماعة لم يكن زيد منهم
فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي
عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط غير محصور لانه ان
كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني له علي عشرة الا درهما — ما جاءني
وان يتعذر عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الا — رجال الا زيد

ان يكون

لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما
في قائما لان عمل ما فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى بغير مخفوض
اى مجرور وكذا بعد سوى وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء
بفتح السين وكسرها مع المد لكونها مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر الاستعمال واجاز بعضهم النصب بها على انه فعل
متعد فاعله مضمر ومعناه تنزه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم زيدا حاشا عمرو اى برأه الله من ضرب عمرو
واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ يعرب
باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانه اى غير المستثنى لما اضافه انتقل اعرابه
اليه اى كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل
غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لمشابهة الكلمتين منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة

وغير

بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة
او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء ولو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا يصح من تقديرهما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا
تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتقدير العامل ولا حكما اذا
انتفى بدخوله على البدل منه واعتبار ابقاء حكمه اليه فانه في حكم النفي
حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الا
بمعنى بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا
عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر فيهما الحمل على اللفظ
حمل البدل على اللفظ حمل على المحل فغير ومرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيء وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل
قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا
دخل لعمل لا فيه بخلاف زيد شيئا الا شيء مع انه انتقض النفي
فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض
معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل لها فيها اي ليس لا حكما اي لا بل

منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول
على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا
عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا المنصوب على لفظه
وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو
صفة شيء المستثنى قبل الا وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من
نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه
صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادفع والطف واما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا في بعد
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لا
نها لا تزاد بعد النفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما
جاءني من احد الا زيد لكان في قوة قولك جاءني من زيد
فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورة
الاخرى لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا
عمرا بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت

محمول ح

محمول ح

الالف واللام عوض عن المضاف اليه

النفي ح

بالجر ح

عطف على قوله انما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى

فلو حام في الثاني صح
نحو ضربني الا زيد

قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الكل

وعدم ظهورها في كل الكلام فانها قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما

اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني

الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم

وجدان القرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى

ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم

المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي

فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم

وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون

زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على

المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع

الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير من يندرج في صورة الا

ستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التكلفات

ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة

كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب

من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك

وان تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه

كان صح

المستثنى قطعاً مثل قرأت الا يوم كذا اى وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل الاسبوع او الشهر او مثل ذلك و الحاصل ان يقول لكي يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فمع ما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضاً كما في ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضاً الاستقامة المعنى وايضاً لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلاً فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما بحسب الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان الغرض هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي خلافه لان الشرط اى جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها و مخالفة واحد منها في ذلك مما يكثر ويغلب واما الشرط اكرها في تعلق الفعل و من لفظة واحد ايا بها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا و ضربني الا زيد سوى الا بحقوق

على الاستثناء وكذا ما مررت باحد الا زيدٍ بالجر على البدلية والا
زيدًا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدًا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز
غير مختار وانما اختار والبدل في هذه الصور لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور و
يختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو
اى الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب والشرط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيدٌ اذ يصح ان لا يتم
المتكلم احد الا زيدٌ بخلاف ضربني الا زيدٌ اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى

الاستثناء المفرغ ما ترك فيه المستثنى منه ... يسمى المفرغ لانه فرغ العامل ... يعني لا يطلق اسم المفرغ الا على المستثنى الذي حذف منه

تامة

الا الاستثناء

للمستثنى منه

لا يكون بشرط أو إنما يجوز النصب واجبا بعدهما لأنهما من الأفعال
الناقصة الصالحة للخبر ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع إلى الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم أنه لا
يستعمل منه إلا فعل إلا في المستثنى المتصل لغير المفرغ ولا يتصرف
فيها لأنها قائمة مقام إلا وهي لا تتصرف ويجوز فيه أي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل من المستثنى منه فيما بعد
إلا حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متأخرا من إلا احترازا عما إذا كان بعد سائر أدوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا
عما إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب وجوبا كما مر والحال
أنه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه
ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على أنه صفة لكلام غير موجب أي لكلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط أن لا يكون منقطعا ولا مقدما
على المستثنى منه لأن حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه إلا قليل بالرفع على البدلية وإلا قليلا بالنصب

قوله ولم نظفر جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان خلا وعدا ماضيان والحال ان الفعل الماضي اذا وقع حالا لا بد من قد ظاهرة او مقدرة ... الشارح ... ولم نظفر ...

اشارة الى الاختلاف في جواز الجر وكونه مرجوحا في نفس الامر

المقدم او الى اسم الفاعل منهما او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجاوزهم او الخالي منهم او بعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم نظفر معهما قد
لكونه اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الكلام اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان
كما مر وقد اجيز الجر على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا وما خلا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد
ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما
خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو وبالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجاوزهم من زيد
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجاوزهم عمروا او على الحالية بجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او مجاوزهم
من زيد ومجاوزا بعضهم او مجاوزهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص
او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد
ليس ولا يكون نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءني ... لا يكون

النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا
او كان بعد عدا او خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز وحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن والحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ودل عليها ضمير راجع الى مصدر الفعل

اصل باب الاستثناء اي عدا وخلا

منصوبا كما انه

ان يكون الكلام للواجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله وكان بعد خلا
وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرئت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء متعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى نسبة اليه
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا
كان المستثنى متقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في
الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات
اهل الحجاز فانهم قد بالغوا كثيرا او في اكثر مذاهب النحاة

مقابلة منصوب الملحوظ بطريقة الاكتاب / خبر مبتدا محذوف

لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو
نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخوا
تها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد و ما جاءنى القوم لكن زيد جاء
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير
مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا اشير بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن جاءنى القوم الا حمارا وهو اى
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرف اى المستثنى واجب النصب
دنا نبا بما تفطن له من تعريفى قسميه اعنى المذكور بعد الا و
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعترضه على حده
ثم شرع للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد
الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى ليلا يذهل عنه
فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القو
م الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس
ح واجب النصب على ما سيجىء ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو

قوله عم انهم ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقديم تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضميرا
ضمير الشان او لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى ليلى ويكون نفسا تميزا
عن نسبة تطيب اليها مقدما عليها واما على تقديم تذكير الضمير
فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد
الحبيب نفسا تطيب فلا اشكال وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقديم تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث
الضمير راجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما كاد نفس
الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معلوما منه بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية
في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئيا به نحو ما جاني احد الا زيد او الا زيدا
متعلق بالمخرج بين العدد الا بصفة سواء كان ذلك المتعدد

زيد ابا اي طاب ابوه او في علا اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لا يقصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد يقع الابهام فيه لا يتم ميزه بقوله ما وهو في معنى امتلأ ماء الاناء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك طاب زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الطيب اليه حقيقة والبهاء مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال واماثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني في المبرد فانهما جوزا تقدم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وشكهما في هذا التجويز

الضعفهما

الا تمييز وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا زيادة من غيرها
كلله دره من فارس وقولهم ثم تمييز من قابل يؤيد التمييز لان
من تزاد فى التمييز لا فى الحال المقصود مدحه بالفروسية
لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفة
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
ح اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكر فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذهب
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او
الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد

وايضا صح

نفسه

ابوابوه ١٤١
ابا وجدا له في طاب زيد اباً اذا اريدت ابا واجدا له ١٤١ ابو ابوها
فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد
تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز
جنسا يقع على القليل والكثير فانه ان قصد تثنيته او جمعه
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة
اطلاقه القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب
زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان تقصد بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه
لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والز يدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الز يدين
نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان
كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة
صفة له اي لما انتصب عنه لا للتعلقه لان الصفة تستدعي
موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد و
الدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف

للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا
عن متعلقه باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في
المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها في المتعلق زيد
وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز لما انتصب عنه سواء كان نصا
فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من و
حدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقته ما
انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والز
يدون ابا او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا
اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا

امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين
غير اضافي هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما المتعلق
المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء
به وابا وابوة ودارا وعلما اورد بهذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة ايضا لا اورده صاحب المفصل مثال التمييز النفس
على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح
مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما كان او صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة آلة اى

في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة من تتمة
الابهام فيها ودفعه عنها من تتمة الرفع جعله قال من نسبة
مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور
في القسم الاول انما هو لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كا
ئنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها في التعلق على جهة وهو
اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة
عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضا
هاها فهذا المثال في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من
المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة

او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز
الاضافة الا بقلة في نون الجمع كعشرو درهم اما في الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان
يضاف الى غير المميز كعشري بكر وعشري رمضان بالاتفاق لكنه
الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد يوم العشرين من رمضان فلا يضاف في
غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون اقرب الى الاطراد الباب ج
وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الا
بهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس
بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس كخاتم حديد
فان اي تم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فتقتضي تمييزه
والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر لما
حصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة

مقدرة صفة ذات

اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والذهب والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى والمجموع ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
فلا بد من ان يثنى او يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالتثنية
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اي ويورد التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي
عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنو
او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين
المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما فيقتضي
التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز
اضافة ثانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون

والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الا
مثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على ما به يتم به
الاسم وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف ا
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم
بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الذي بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان
يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت
مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب
الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان
كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا
يقال عندي الراقود خلا فيقدر اي التمييز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتنا

قوله ح

المستقر عن الذات لا النعت والطارئ فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى
تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ونعني
به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما
يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب
المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن هذا الفرد
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا
وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصورة هو
المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون

شرط استعماله في جزئياته

الرجل فان هذا موضوع لمفهوم كلي والكاين جزئي منه ولا ابهام

في هذه المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ

من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع الا

بهام لا الابهام الواقع في الموضع له من حيث انه موضوع له

وكذا يقع به الاحتراز من عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر

فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام

فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص

لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي من ذات لا من وصف واحترز

من النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوضع

لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل لنصف

من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف

كالثمن وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث

ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس

العسل والطل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم

منه في الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي

الثابت فيه في الوضع الحق بصفة او حال فيقال رطل بغدادي

واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام

عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما
يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشف فى
قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا
يلتبسها من قيد آخر وهو ان يكون عقد الجملة الاسمية من اسمين
لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفه واجبا نحو الله شهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم
الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم
التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شىء بل هو تركه مبهم وايراد
معنى المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو
الوضع واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله
جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له
وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل

اى حكم العدم

الكامل

صفة موصوف محذوف وهو الحال والخبر وجعله جملة دعائية
واما لم يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيستعمل زمان
الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقولية عطفا على ما صفة لها اشدا او حال بعد
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة هي قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوف فيه لا تنتقل عن الاب في غالب
الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر تحققته
وعرفته على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه
او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك فعرفت فيها على يقين
او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقدير
عندي ان يقدر يحق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف

بمعنى صح

او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج
غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج
غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد لتقريبه زمان الماضي
الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا لدلالتها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ووقوعه عليه نحو الآن
المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا انّ مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد
حصرت صدورهم وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوّزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة

او ما يتكلم عمرو ٥ صح

ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا

او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية لة

ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فمع ب

ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب المؤكد ح

وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها زيد ح

لانها تدل على الرابطة في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام

كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها ها

او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الحال ح

الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين بلا ح

المؤكدة والمؤكدة لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على

ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا بد ان يقع الرابطة

في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح و

المضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا

مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم

الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما

اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع

المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت

به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال
شيخ الرضي واما الفصل بالسكون في افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان
العامل في هذا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا
وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة النخلة بسرا
اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب
ان يكون جملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر من ذي الحال واجرائها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطة تربطها الى صاحبها وهو الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا

لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها وثبوت الشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله خبرية احتراز عن الانشائية

والعافية والكل يخلق وتحقق وكل ما دل على هيئة اي صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان
يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق ومثل بسرا ورطبا في قولهم
هذا بسرا وهو ما فيه خوفته اطيب منه رطبا وهو ما فيه
حلاوة مرغة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على
صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار
رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم من الى على كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة
فيه الا ان اعتبارها في اطيب لكنه لما كان المفضل بالنسبة الى الطاهر
كما تقدم افهم الطاهر مقامه واوجوا ان يليه والرطبية تعلقت

اي يلي بسرا اسم الاشارة

الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الكائن
لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان
مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه نحو اعجبني تجرد
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا
وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو ممنوع عند المص
ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى
وارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا
واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم جعلها صفة المصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم جعلها مصدرا كالكاذبة والعافية

على العامل مع

بكون الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين

وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقدم بها

لانهما في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب

في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم طردت في ساير المواضع وان لم

يلتبس لطرد الباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قايما

كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي

انه او ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبه

اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا

معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي نحو قايما في

الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه

خلاف فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل

وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتداء على الحال نحو زيد

قايما في الدار فاما مع تأخير المبتداء عن الحال فانه وافق

سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار

زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال [illegible]

للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله

المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه بهذا الم[illegible]

اي في تقديم الحال على الظرف

اعني الجار والمجرور

صح قوله بخلاف الظرف

ام الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين الكرّ
وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه
لم يتم شرب بعضها للازدحام بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل الدخال بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ولعل المراد به ههنا
نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص
الدخال وقرأت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك وطاقتك
بنكرة فلا يرد النقض على قاعدة اشتراط كونها نكرة ووجه
ويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى
تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اى معتركة ومنفردا ومجتهدا في الصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي
في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقدم ولم يجمع

في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان
يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي
اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما
ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم
فارسا او مختصة نحو العرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتى رجل راكبا او بعد النفي
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم فشرط ان يكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرط ويحتاج الى
ان يصرف الكلام من ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة واثر
سهما الحراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن يقول ارسل الحمار الوحش

ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الذى هو مع من لفظ
هذا ولا شك انها ليست مما يقصد المتكلم الاخبار بها عن نفسه
حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه ويجعل زيد به مفعول الفعل
بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المفهوم بفحواه ووقوع القايم حالا فى معنويته لا لفظيه
وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت
زيدا قايما وزيد فى الدار قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من
غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قايما
كامر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قايما
وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قايما وكانه اسد صايلا
وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زايد على الغرض وان تكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى

قال في القاموس الدابر التابع
وآخر كل شيء والاصل

الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصلح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال على هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه
فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او
يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او
المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما
مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان في علية تاء المتكلم ومفعولية
زيدا انما هي باعتبار هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
اللفظي الملفوظ حكما لان في علية ضمير المستكن في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام

حيث هو فاعل او المفعول به وهذا التحديد على سبيل منع الخلو

لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى

اى سواء كان الفاعل والمفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى

لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار

لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم

من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار

معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل

او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال

عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول

المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب

شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف

فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكان

الفاعل او المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم

اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع

ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان

المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال

الفاضلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة
مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو مالزيد وعمرو وان اى وان
لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك
وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير ومن بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمروا
على الشان اذ السؤال من شانهما لا عن شان احدهما ونفس
الآخر وانما حكم بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع وما تلابسه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا و
معنى مالزيد وعمروا ما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من الفا
شرع فى الملحق بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او الى
المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من

و معنى مالك و زيدا ما تصنع وزيدا ح

حل

تمت . ...

ل

وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كما
في المثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما
تصنع والمراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في
زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت
الناقة وفصيلها يرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاءني زيد وعمرو فانه لا يدل الا على المشاركة في اصل
الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب الجمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي
بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو
العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى
وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب
العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية ... وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين ا
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم التاكيد

لطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه اى
الذى فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحباله فى صدور
الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول
مالم يسم فاعله المسند اليه المفعول كما اسند الى الجار فى المفعول
وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واحتراز عن نصبه جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل اى اللازم النصب وتركه
منصوبا جاريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا
الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى
مصدره اى جعل حيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام
الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل لمصاحبته على ان يكون
مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء
لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل والافادية اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا كما استوى الماء والخشبة او مفعولا كما كفاك

ٮحيا في النية وكان الاصل جر
وابقائها

تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ ابقائها في اللفظ و
النية اي الشرط فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة
اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم
يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث فاعله وفاعل عامله احترز عما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت تاديبا
اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو
شهدت الحرب ابتغاء الصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود
نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة

بالجبن والغائيل يكون المفعول له معلولا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق المخالف خلافا لما قاله الزجاج فانه اي المفعول له عنده   اي عند
الزجاج
الزجاج اي مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى في المثالين المذكورين
ادّبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا   عنده ح
او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول
الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى
ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا
جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرطه
نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له   له
فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزيد
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول
فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لا   نها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من الباء او في   من
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا و
قوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولا كان

الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه
ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر
بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة سرت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده
خرج به سائر المفاعيل بما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من
قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل الجبن الخ
ديب قال قلت كيف يصح الاحتراز به عنه في التركيب
الذي هو فيه ويدرج نحو الجبن الخ ديب الذي ضربته
لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه
مثل ضربته تاديبا مثال لفعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه و
قعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن

قد يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وقد يختار النصب
نحو اليوم الجمعة سرت فيه وكل يوم صمت فيه والصيف وقد
يستوي الامران فيه زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وقد
يجب النصب فيه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وعليك
باستخراج باقي الامثلة حافظ

مه وكذا يحمل عليه ما بعد دخلت وان كان معنا نحو دخلت
الدار لكنه ثم في الاستعمال الا بهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه
مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال
وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بها لا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في
البلد الفلاني والظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك
ان كل فعل نسب الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا كان الداخل في البلد دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في

خلت ح

منها
ذكرا اي تقديرا في لان المبهم جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم
وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في
حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا اي فلا يقبل
تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية الجائز نصبها فاز وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اي للابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان
حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست للابهام

بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق
عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا
يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه
على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا انه زيادة
تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم
كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل
المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر
وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل

اضرازيه على التوابع المضافة بالاضافة الافظية
لانها في حكم المفرد والله اعلم بالصواب

واى قيدنا بالحقيقة لانها ان كانت حكمية تكون مفرحة
كما عرفت فيما سبق والله اعلم

لكونها في حكم تكرير العامل وهو خبر المبتداء الثاني والجملة
الاسمية خبر المبتداء الاول منه رحمة الله عليه

قصة مثل يا تيم تيم عدي ... الى ان تيما في نعمه
يا ... وجوز الشيخ الرضي كلام ...
الى الخطاب العارف عبد الغفور ...

وان وصفت المضموم بابن وهو اى ابن بين علمين بنيت المنادى مع الابن
كان الى الصلى اى انا بنى على الضم لانه منادى مفرد معرفة ونصب الثانى لانه صفة مضافة لانهما بمنزلة
شى واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن لا ينفك عن الاب لانه لا ينفك لكونه ابنا وكان
صفة لازمة له والصفة والموصوف بمنزلة شى واحد فى المعنى واذا تنزل منزلة
شى واحد تبعت حركة الدال حركة الابن فان قيل لم يغير الاول بالعكس
ان كانت اعرابية وهو النصب لانه مضاف وحركة الابن المنادى الضم وهى
بنائية واتباع الحركة البنائية على الحركة الاعرابية اولى افتتاح الكلمة
فهو العلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف
ذكره فى باب التابع قلت فى باب التابع باعتبار التابع
المضاف واوجب اختيار ضم المنادى على الفتح عند المحققين

غة اصغار العبد الله لوفا عل

وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة من المحدود بدليل ذكرها فيما بعد ونقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف
ونقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف لان حذف حرف الجر من انْ وانّ قياس ولا
نقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه
مع غير انْ وانّ فان قلت فليكن بتقدير العاطفة فلان
حذف العاطفة اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياسي
مع انْ وانّ شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا نادرا المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه او مظنة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شمل اسماء
الزمان والمكان فانه لابد لزمان او مكان من ان يفعل
فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه فعل نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يفهم

المفعول فيه

كلمة ح

وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول تقدير

اتق ذكره مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول

اشعارا بانه محذور ايضا محذر مثل اياك والاسد واياك ان تحذف

يندان مثال ان لاول في التحذير ومثالا معا بعد نفسك من الاسد

وبعد الاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وبعد

بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير بين المحذر

منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف

من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال

لما في نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق

في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد

فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده

فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل

بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل

بعد نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد

ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك

والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

تقدير ... المعنى على نفسك ... وغيره

ونحوه

عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما تتلى عليكم وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده
ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة
او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل فى الضابطة فيتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهى يكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او
جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب
حذف ناصب المفعول به فيها التحذير اذا وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شىء عن شىء
وتبعيده وفى اصطلاحات النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول لتحذيره فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر منه تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى
مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول
عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير
فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع فى المعطوف

التحذير: بعيد

الا يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه الا احصاها ع
قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه ماية جلدة ع
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن هذه القا
عدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار الشيخ
الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الا ماية جلدة ع
لف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء
الداخل عليه بمنزلة فاء الشرط الدالة على سببية للخبر المبتداء ومعنى
هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا فجملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف

مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
زيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او
او اذهب به احد فان المراد بالناصب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه وهاهنا لا اتحاد فيما ذكرته
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال
لازم بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير بكلية مما نحن فيه النصب
وكذلك اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في
الزبر اى في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان
صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن
في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون

فعلوه في الزبر

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلت هذا باعتبار المنتهى واما با
المبتدا فالصغرى اقرب وجب النصب اى نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من
حروف الشرط لكنها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو الا وهلا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا مثل ان زيدا ضربته ضربك مثال
حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل
ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادى النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير فاختير فيه النصب لوقوع الاسم المذكور
فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه
فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
به لا يحتمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا
نسلم ان مناسبه اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه

كور

لا بجملتهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب
كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود
لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا
بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب في الافعال (المعتـ)
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته (بخارجه)
اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم
الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الا
سم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة
فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية سما
فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع فلما ذا مع معارضته بقرب المعطوف عليه قلت

لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله
تلقه فاكرمه وبعد حيث الدال على المجازات في المكان نحو
حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه
واعا اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام و
النفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور اذ في اي [illegible] هذه المواضع مواقع الفعل اي
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في
الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر
في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال
بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر
عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو
بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع
غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه
من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا يدخل الا على الجملة الاسمية
غالبا وما وقع في بعض الظروف من اذا المفاجأة يلزم
بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي
بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل
نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته
الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال
حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا
ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ

اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الا
مران والى هذه الصور الخمس اشار المص بقوله ويختار في الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء لان تجرده عن العوامل
اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي القسمة فيهما
متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب يعني لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته
من الحذف كزيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب
اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
كقولك لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانه لا يقع بعدها
غالبا الا المبتداء بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه
كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف
ايضا واما فانها مع غير الطلب احتراز عما اذا كانت مع الطلب
كاما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي

الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل با
لمتعلق كما لا يخفى وجه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال المشتغل بالضمير
مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه
ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره
ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضر
بت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الى آخره وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه
مفسر بما يستلزمه اعني ضربت فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما

ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته الخ

غلامه

تسليط

الفعل او شبهه منفصلا بحيث لا ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل
فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر لو سلط بحيث رفع
ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو احد الامرين الفعل
او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف واللزوم
لنصبه اي لنصب احد الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت
وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنته
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل

قال الشيخ وقع في اللبين على انه مستلق محمد وقال اقتد مخنوق

افشوه كاسحار لمراد وتوة

مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم الجنس شذوذا

وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء مع

اسم الجنس وترخيم غير العلم قبل هي رقية يصيدون يا الكروان

يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى ويطرف حتى تصاد

والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا

تأمن ايضا وقد يحذف المنادي لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف

الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة يسجدوا بتشديد اللام

لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغم نونها

في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث

من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول

اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة

والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله

بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما

وجب حذفه [illegible] احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو

اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل

او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يراد به ان يليه الفعل

معنى

في التوي عاكم في ارشاد المتعلم استشراح

بيان عو كنيه

الاربعة

ما اضمر عامله على شريطة التفسير

نداء العلم ولو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادى والاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف الخ
تجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع البدل من حرف النداء
كلفظة الله فانه لا الحذف الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو
اللهم او بغيره بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها
الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا
الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى
اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المفرد
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء
من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف فيه فاندا
من الليل مع انه اسم جنس شذ وذا في لكة امرأة امرأ القيس
حين كرهت ~~وبعضها اياه~~ وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق
فانه شخص وقع في الليل عند نام من سلمى مخنقه وقال افتد

والمطول صح
والمطول بن صح

به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا
يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب حاصل التفج
الذي هو اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف
مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح
فلهذا جاز يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف النداء الا اذا كان [illegible] مع اسم الجنس
يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا
رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكن كثيرا ندا

فانه مشترک بینهما وحکمه ای حکم المندوب فی الاعراب
والبناء حکم المنادی ای مثل حکم المنادی یعنی اذا وقع المندوب
علی صورة قسم من اقسام المنادی فحکمه فی الاعراب والبناء
مثل حکم ذلک القسم من المنادی کما اذا کان مفردا معرفة یضم
واذا کان مضافا او مشبها به ینصب ولا یلزم من ذلک
جواز وقوعه علی صورة جمیع اقسام المنادی لیرد انه لا یقع
نکرة لانه لا یندب الا المعرفة وجاز لک زیادة الالف
فی اخره ای اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فی
الندبة فان خفت اللبس ای التباس ذلک اللفظ عند زیادة
الالف بغیره عدلت الی حرف مد مجانس لحرکة اخر المندوب
من کسرة او ضمة کما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامکیه لا غلامکاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة مخاطبین قلت واغلامکموه
اذ الیم اصلها الضم لا غلامکماه لالتباسه بندبة غلام مخا
طبین اثنین وجاز لک الهاء ای الحاقها بهذه المدات فی
حال الوقف لبیانها ولا یندب من قسم المندوب
الا نوع او نوعا
المتفجع علیه عدما الا الاسم المعروف الذی اشتهر الندو

ب

فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه
لما جعل نحو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
ياء وكسر ما قبلها كما في ادلٍ في ادلو ويا كرا الا انه لما جعل كروا اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه
سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت
يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاحات
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا [illegible] او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب
لفقد الميت فالحدث من القسمين المندوب مثل يا زيداه
ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا لما زاد به من المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه

بخلاف

فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيد ما معا حذفا معا واما في
الثاني فلانه لا حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة التي قبله
لشابه المثل السابق ضلّت على الاسد وبلت عن النقد وان
كان مركبا اي يعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
لا جملة بل يعلبك خمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزولة منزلة تاء التا
نيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان
كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الطرف الذي
صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل
الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف
منه شيء فيكون له في بابه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل

علّت من اقدامه اي سلس على الاسد ...
وبلت عن النقوس ...
...

اي المقصود منه اي التخفيف

ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منها الا الاخر كاسماء
اذ جعلتها فعلاء من الوسامة اى العلامة كما هو مذهب سيبويه
لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح
من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح
اصلى لتبادره الى الذهن لا الى [illegible] فى الصحيح الاصلية
فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل سرى ودلو فان الطرف
الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او
واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه
نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الطرف الاخير وهو الراء الحاصل
ان ما فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم
بقائه على اقل ابنية المعرب واما لم يأخذ هذا القيد فى قوله
زيادتان فى حكم الواحدة لان ثبون وقلون يرخم بحذف زيا
دتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا
اى الطرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلانها

لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين
الموجودين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف
لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع العلم
لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما
اسما مختوما بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على
اي متصل
الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الطرف الاصلي ولم يبالوا
ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذ
لك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف
اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغيرهما ضرورة منادى لم
يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا
صاحب مع شذوذه قال والوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية الحذف
بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان
كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا وحكم ز
به من غانية ومرجانة فان الالف والنون فيهما زيدتا اولا

ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله
تعريف على الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و
الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهى ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا
اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزائه المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا
مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر
المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في
بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع
ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان
الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا
للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان

وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقف اى في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلامه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة ... فالمضاف الى ياء المتكلم ...

مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال نداء هما ... كما ان ... يقول في يا ابت ويا امت ... فالوا يا ابت ويا ... الصافا بدال الياء الفا ... على وفق حركة الالف ... الياء ... فقد جاء الضم ... بذكره بعلته وقالوا يا ابت ويا امت ... العوض ... فما قالوا يا ابتي ويا امتي ...

احترازا من الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز

وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذه الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الابن المضاف

فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا علامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وبسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شاذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة الشعر فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية دعت اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في اخره اى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ...

لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خال بل يستعمل ... ويا ابن اخي ويا ابن عمي

والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف لقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على
ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح الاول اتباعا لنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت
طريح حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجو فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا
عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه في جنتي يعني حماية اباهم والمضاف
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا
غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتى
مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في
النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ في النداء
بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود في الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة ومما اي ومن اجل ان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الا صا
الى ياء المتكلم والشهرة ليدل الشهرة على الياء المحذوفة بالحذف او بالقلب فلا
يقال يا عدو وقد جاءت ذات التنادي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف نحو
ويا عدواه

وقد يك

ما طرح صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي
والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب في جواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا ابا على قاعدة لا يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وفي اجتماع الامرين
احدهما كون اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما
لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال اناس في سعة الكلام ولا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم فراجعك يا التي تيمت قلبي لان
لامها ليست عوضا عن المحذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بانه شاذ
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا
بانه ايضا شاذ او لك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر
فيه المنادى المفرد المعرفة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب لا غير اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما مر
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف

فالبدل مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً
صالحاً والعلم اي العلم المنادى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما
كونه مبنيا على الضم فلما تقدم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الفتحة لا
يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر او ملحوق بها اعني ابنة
بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيختار فتحه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر
فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفته من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به
لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فيخفف بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي
المعرف باللام اي اذا اريد ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن التقاء التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه
اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك

حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع
المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان
المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو
اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف
عطف على المفرد اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة
الحقيقية تنصب كلها اذا وقعت منادى تنصب اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا
عبد الله في عطف البيان والا اي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة
المعنوية لان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة اللفظية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره
حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال
من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين

جعلنا
وينتصب على ترفع عطف امر...
على معمولي عامل واحد لان العامل
في صفة المبتداء والخبر واحد وهو
الابتداء
عصام
الدين

ح فيما هو محتاج اليه فقال في التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المصنف ذلك لذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعطوف
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى
عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل
في الصفة واقتصر على مثال لها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه و
الخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فجعلت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير

يعني ان المصنف ... متعلق بقوله المختار عنده

لان الحمل بالاختيار الحكم بالاولوية عنده

حرف

التضح انتفاؤهما في القيدين بل لأن سهل تصور انتفائهما معاً فلا حاجة
الى ايراد مثال له على انفراده مع ان مثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
بقوله يا طالعا جبلا من العبارات اعم فان يراد بها معين او غير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة ومن الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
اذ فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان التوابع المنادى
المعرب تابعة للفظ فقط وقيد بالمبني بكونه على ما يرفع به لان التوابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمراه والاعمراه ولان المتبوع مبني على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا
حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعل
المفردة اعم فان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا
ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما في التوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن
وجهه ولما لم يطرد الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يطرد فيما هو جار فيه
مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري فيها هذا الحكم وصرح بالقيد

تحقيق المنادى واللفظ المفعول ...

وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف ليس الماء ولا الدواهي
وانما المراد يا قوم ويا قوم تعالوا اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي
فتحها كما مر لوط فيما سبق وبالفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الف اي
الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام
يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه
بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او
تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية متحققة فيه وما عبر بما تغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا
لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين ومنه اي توقيت لنصبه
رجلا لا تقييده لانه منصوب ايضا لو المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حسب

قوله فيشكل بهونه الاشكال بمعنى الاشتباه واما سمى
مشكل الاشتباه بالبطلان او بالمجهول وفتح فيه
لكونه منادى صورة فلا اشتباه ع

لانه ظاهر ما سبق ان الفتح اللام لمرعي هو وقوع الضمير
وليس الماء والدواهي كذلك لان الماء والدواهي
موقع كاف الخطاب بل القوم وقع موقعه تأمل

قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها لا ينحصر المقتضي
فيما سبق ولم يكن وقوعه موقع الكاف الخطاب
صورة

رجلا بيان

الفتح

اى بلام يدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم للمظلوم فانه
لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له
ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح
لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد
من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للكاف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل
قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينتصب ما سواهما مما كلها واجيب بان كلا منهما من اقسام لام
الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الخصومة معه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فينقضى
منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح

وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى مذهب المبرد مبنيا
لا يكون في هذا المثال اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
هذه المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابو علي احد جزئي يا اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقطعه ونصب ما سواهما على ما يرفع به
اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل
مسندا الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى للكاف
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك ومعنى
الكاف كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثال لما هو مبني
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال لما المبني
على الالف ويا زيدون مثال لما بني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة

ق

المفرد المعرفة والمستغاثة

قوله وارجاع الضمير ... الى اذ الكلام ... المنادى ... اعني قوله ... وما بعده اعني قوله ... وارجاع الضمير ... راجع الى المنادى ...

اى

وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه
ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وهو الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا
لفظيا بان يكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون
اداة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرها
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى
والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه
الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل

چلبی [illegible]

مثل الله اعبد ووجه طلب المثنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط كما في ايت وفي نكرمه يكرمك منذ اذا لم يكن ما قام التقدم
كونه توقعه في جزاء كما في البراز كيف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا كقولك زيدا لمن قال
من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال
وكما مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا
في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة مسموعة بان
يقاس عليها امثلة اخرى كما امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ومنه انتهوا خيرا واهلا
وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب
ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء

وقصد

بالمكان لمعنى الباء فلا يكون ظرفا ولذا قال رواية وعلى هذا القياس
سعديك اي اسعدك اسعادا بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف الباء فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر اللام اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في
ضرب زيد ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان
المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الاتية فانه لا
يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرته بفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل
الفاعل الحكمي المعتبر اسناده الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في
حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضرب زيد فان زيدا وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا الا لعارض

بعد اسعاد اخ

قوله وهو اسم ما وقع الفعل
تعلقه به بلا واسطة حرف جر
فانهم يقولون يعني ارباب اللغة
يقولون لكن يتجه ذهبت بزيد فانه
يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق
في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا
فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن
ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر
وهو فيه الجر تفسير المعنى وبعد التفسير يتعلق الفعل
بنفسه ولا اشتباه ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به
فقوله ان زيدا مر بزيد

نفسه وذاته لا امر آخر مغاير له وهو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي
حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب حذف عامله مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق و
الباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد
اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه بعينه المؤكد اسم فاعل
من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد
لاجل غيره بالتنصيص وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا يوجد بهذه الصيغة القا
مع قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول بالظاهر ومثل قوله
فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا و في جعل امثال هذه من التعريف
لافادته هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم
لخدمتك وامتثال امرك ولا يوجد غير مضاف اضافة كثيرة نادرة لبه حذف
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي المجرد بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب

لغيره تاكيد
تاكيد لا يحتمل غيره

بالم

لان تشبيه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم
يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به
فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار فههنا الشيء
صوتا بمعنى صوت يصوت تصويتا فصوت حمار وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
وهو قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
الخ ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة ماتت ولدها
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اي لمضمون الجملة غيرها اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف
درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر مضمون جملة وهي
قوله له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه وتسمى مؤكدا
النوع من المفعول تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
المطلق ح

لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية

او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الظرف اسم لا يصلح وقوعه

خبرا عنه نحو زيد سيرا سيرا ادكت الارض دكا دكا وانما جمع بين المثالين

للتنبيه كما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير

سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد فيه المبالغة لان لما وقع مثبتا

بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى

النكرة والمعرفة او الى ما هو فضل للمبتدأ والى ما شبه فعله الى مفرد ومضاف

وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا

اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق وجوبا ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا

لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى

الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه

المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي اجد شد الوثاق

واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب

من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب

بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون

فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي

Margin: قوله تعالى — فاما منا

لان

نحو اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم
التفضيل له حكم ما اضيف اليه وجوبا اي واجبا سماعا اي سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة اذا لم ينل
مراده من النيل ما طلبه وجدعا اي جدع والجدع قطع الانف او الاذن
والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا
اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه
المصادر ومنها معنى وجوب حذف سماعا قيل عليه قد قال لو احمدت
الله حمدا وشكرته شكرا او عجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
في كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا يعلم له ضابطا كليا يحذف معه الفعل لزوما في مواضع
متعددة ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا
اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد الا سير لا يجب حذفه بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول خبرا عنه لانه
المطلق

عن خائب الرجاء خيبة

داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على
المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انوا
عه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اى الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة من الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذ
ين هما للنوع والعدد فيقال جلست جلستين وجلسات بكسر
الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير
للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب
الباب مثل انبت الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه
اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخبر اسم

واي بحيث وقع عليها فعل الكراهة

لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو من مصدره

اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اى ايجاد لفظه
اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا ولفا
زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من
اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم
من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل
نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا
حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد
به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل
تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ط فعله فاعل فعل
مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه والثاني
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما

طمماع

اى الكراهتي
كونها بحيثية قائمة بفاعل الفعل المذكور
اى بحيث وقع عليها فعل الكراهتي
اى كراهتي

فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه يصلح لنفي الحال فيقتصر على لا على مورد
السماع في قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح
لى ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند
او المسند اليه في التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالا
صالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرو
رات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الشيء اسم مفعول حقيقة او حكما
وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب او ما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى
المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه

هذه

باب المنصوبات

نحو ضرب زيد ضربا

ويكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره وحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي
لا يظهرونه الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين
ان ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم هو الصفة دون الخبر اسم
ما ولا المشبهتين بليس لمشابهته معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر
ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل
مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما مر في حكم
معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة
بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون ان الاسم والخبر بعد دخولهما
مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز
ورد في القران ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ
قليل لنقصان مشابهته بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك

والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما انحط العمل الفر
عى لم يتصرف فى معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل
لنقصانها من درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس اذه كا
مر خبر المبتدا فى التقديم الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان
من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها
خبر لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس اذ لا رجل قائم معناه نفى
القيام عن الرجل لا نفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ اخر بعد
فى مثل خبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى
دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر
ان فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لان فيه
حذف الخبر وجعل فى الدار صفة خلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب
منصوب ولا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها الذى فى الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف
ونحوه انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل والكو

ابوه ليس عايد حمل عليه الا بهذا المعنى بل اعا دخل على جملة اى يقوم
ابوه فلا يحتاج الا ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى الاسماء بهذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
بهذه الحروف والا ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فخرج الى خبر الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان
زيدا يقوم ابوه مثل قايم في ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه
الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه
من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح
كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان
كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح خبر الباب ان صح يرد انه
لجوزان يقال ان عندي زيد ومن ابوك ولا يجوزان يقال ان عندي
زيدا وان من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه
الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا
ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع

مثل قايم

الا بقع

فانه لا يجوز تقديمه

مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون وضيعته فهذا
الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم
المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاءك قسمى
فلا شك ان لعمرك يدل على المحذوف وجواب القسم قائم مقامه
فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا العمر
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان
واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من
الحروف الخمسة الباقية وهى ان وكان ولكن ولعل وليت وهو مر
فوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شا
بهت الفعل المتعدى كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان
واخواتها هو المسند الى شئ آخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى
لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول احد هذه الحروف عليهما
خرج جميعها والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودهما لا ان
اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولك ان
زيدا يقوم ابوه فانه يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه

مقام الظرف التي هي مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال
الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة الـ
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره ضربي
زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال من المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما
اذا كان من الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا ملابسه قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابسه الذي هو
خبر المبتداء والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما
من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد
المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي
ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ومنها كل مبتدا الذي
يشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى

الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة مواضع على ما ذكره المص
اولها بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها
وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حالا او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان
زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قاعدين وان ضربت زيدا
قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما وحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك
فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم
الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام

المبتدأ الذي

او علية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع كما الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب
حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير
ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ووجب حذفه ايضا عند من قال
فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا المحذوف
جوازا مثل المبتدا المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحا
لية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شخصه بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون و
يروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شىء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما
نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا
واجبا فيما التزم اى فى التركيب الذى التزم فى موضعه اى موضع

من قبيل الاخبار وذلك لمنع اعا ہو بالاتفاق من النحاۃ فلا يجوز
ليت ولعل الذی یاتینی اوفی الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه التخصيص بليت
ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيهما والحق بعضهم قيل سيبويه ان المكسورة بهما اى
بليت ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع
عنه لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قلت قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذی الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله
وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما
القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة
من دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية

بالتضمين ح

عدمه وذلك المبتدأ معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة
فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلاً او ظرفاً
مأولاً بالفعل لتتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً
وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او نكرة الموصوفة
بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى
هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال اسم المو
صول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم الـ
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل يأتينى
او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل
اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت بمشابهة المبتدأ
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما
يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء

فی الکتابة مثل منذری انک قائم وجب تقدیمه ای تقدیم الخبر علی
المبتداء فی جمیع هذه الصور لما ذکرنا وقد یتعدد الخبر من غیر تعدد
المخبر عنه فیکون اثنین فصاعدا وذلک لتعدده اما بحسب اللفظ
والمعنی جمیعا ویستعمل ذلک علی وجهین بالعطف مثل زید قائم وذا
هب وبغیر العطف مثل زید عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما فی الحقیقة خبر واحد ای مز وفی هذه
الصورة ترک العطف اولی ونظر بعض النحاة الی صورة التعدد و
جوز العطف ولا یبعد ان یقال مراد المص بتعدد الخبر ما یکون بغیر
عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فیه لا فی الخبر ولا فی المبتداء
ولا فی غیرهما وایضا التعدد بالعطف لیس بخبر بل من توابعه ولهذا
اورده فی المثال الخبر التعدد بغیر عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا
خفاء علیه لکن قد یتضمن المبتدا معنی الشرط وهو سببیه
الاول للثانی والحکم به فلا یرد علیه نحو ما بکم من نعمة فمن الله فیه
المبتداء الشرط فی سببیة الخبر سببیة الشرط للجزاء فیصح دخول
الفاء فی الخبر ویصح عدم دخوله فیه نظرا الی مجرد المبتداء معنی الشرط
واما اذا قصد الدلالة علی ذلک المعنی فی اللفظ فیجب دخول
الفاء واما اذا لم یقصد فلم یجب دخول الفاء فیه بل یجب عدمه

الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد
مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل
كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم فاعل كان
الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بناء خبره صدارة ما له
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ
من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار
رجل فان في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر الذي يتبعه ضمير يمتنع من تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر
وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق
الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها و
خبرها المؤول بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او

أو كانا أي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين أو غير متساويين
ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق
أو كانا متساويين في أصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام
رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا مثل أفضل منك أفضل مني
دفعا للاشتباه أو كان الخبر فعلا له أي للمبتدأ احترازا عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام أبوه فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز
أن يقال قام أبوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
أي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور أما في الصورة الأولى
فلما ذكرناه وأما في الصورة الأخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل
على إذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فإنه إذا قيل قام زيد التبس
المبتدأ بالفاعل أو البدل عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعا فإنه
إذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتدأ به أو بالفاعل على هذا التقدير أيضا بقول
من يجوز كون الألف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند وإذا تضمن الخبر المفرد أي الذي ليس بجملة
صورة كانت بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ماله صدر الكلام

سواء

نحو قد العابد اذا كان ضمير القائم قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرفا زمانا او مكانا او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل واذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام

قوله ولما كان المعرف ولا يخفى ان الظاهر من كلام المص ان الخبر المعرف شامل لكلا القسمين المفرد والجملة واعتبار الاسم في مفهومه كاعتبار الاسم في ...
اعم من التحقيق والحكم والجملة مأولة بالمفرد والمقصود ههنا الاشارة الى قلة الاسم ان خبر كما يقتضيه كلمة قد وعلى ما ذكره الشارح يلزم ان يكون
المطلق غير مبين في كلام المص ولولا ان يكون الجملة مأولة بالاسم يبطل حصر الكلام في المركب من اسمين واسم وفعل لبقاء المركب من الاسم وجملة
هناك توجيه لصحة الحصر فلا تغفل
حاشية لكرا شكند رحمه الله عليه

الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام اي السلام من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من
التخصصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة
لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق
مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان الخبر قد يقع جملة ايضا فقال والخبر
قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية نحو قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة و
الجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في
الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك
العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة
وكون الخبر نفس المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف

فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فنعتت
وخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل في واحد وكذا كل نكرة
في الاثبات قصد بها العموم كقولهم تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر ومما يتخصص به الفاعل قبل ذكره فما هو صحة
كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان
ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل
فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان الهرير للكلب بالنباح العواء وقد يكون خيرا كما اذا كان هو
حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان هو عدوا والشر له نباحة
غير معتاد ثم نبه به شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر
وصف حتى يصح القصر ويكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ ذكره العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان
ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة ان
التخصص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبة

هذا استلزم صحة تركيب قائم رجل بتقديم الخبر ولا شك في عدم صحته فافهم

وجوب

المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا
ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن
ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة
لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو جزء من الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا و
رتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اي بالتخصيص
بقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحين وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم احدهما في الدار فيسأل
المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلومين كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل
مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها

اقائم الزيدان فهو متعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما
مقام الخبر وثانيهما اقائم زيد و يجوز فيه الامران كما عرفت في الخبر
هو المجرد اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا تصدق على يضرب في يضرب زيد انه
المجرد المسند به الغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به
اي ما وقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا
لانه مسند اليه لا مسند به الغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد
المسند به اي المبتدا او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور في به راجعا
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدا
ويكون قوله الغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند الى شيء فمعنى الابتداء
عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر
وقال الاخرون كل واحد منهما عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون

الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء

بها من غير استفهام ونفي مع قبح والأخفش يرى ذلك حسنا

وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن

فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله

الذي هو منكم بأجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

لفاعله أو ما جرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يلزم في

أراغب أنت عن آلهتي واحترز به عن نحو أقائمان الزيدان

فإن أقائمان رافع لضمير عائد إلى الزيدان ولو كان رافعا له لما

طابق الخبر مثل زيد قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ وقوله

الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فإن طابقت

الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا

بعدها نحو أقائم زيد وما قائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى

نحو أقائمان الزيدان أو مجموعا نحو أقائمون الزيدون فإنها

ح ضربين الأول جاز الأمران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا

سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه

فيها ثلاث صور أحدها أقائمان الزيدان ويتعين في أن

يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها أقائم

يوجد في الكلام المفعول بهما جميعا اي جميع ما سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعهما موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام
الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي آخذ كما اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه
بعض من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما اما الاول
كهما في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليشمل
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا
يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني
قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف

فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك
اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثا
لث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما
المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقامه
مع الواو التى اصلها للعطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام
مع غيره من المفاعيل تعين له وقوعه موقع الفاعل تعين اى المفعول به
له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بل قيد بتخصيص اذ
لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور تشبيه
بالمفاعيل القيم مقام الفاعل منها وان لم يكن اى وان لم يوجد

من المال واطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اى مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يجعل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل
متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل
فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى وشرط مفعول ما لم يسم فاعله
فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول ويفعل اى المضارع المجهول
فيتناول مثل واستفعل وافتعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من
الافعال المجهول المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من
مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا و
مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من
باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب

انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول لان الاول يقتضي مفعولا مفردا
والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما
اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قال لو اقتوجه
الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى من غيره
لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين في جانب المصنف عن البصريين
وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب
الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل
مدخوله المثبت منفيا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر عنه
قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي وحينئذ يستقيم
المعنى بل انما اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال

من

من تز
تذ

زيداً منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو
مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيداً فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً
الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا الحذف الفاعل ولا الاضمار قبل
الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعاً الى ا
للفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن حذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول به
فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً
له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول
الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً كان راجعاً الى المفعول الاول
ولو اضمر مثنى كان راجعاً الى المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً على
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فلا

نحو حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقاً
خالف الثاني الاول
نحو حسبني وحسبتهما اياهما
الزيدان منطلقاً

قال والايضاً فظاهره انه لا تنازع

الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افراداً وتثنية وجمعاً
وتذكيراً او تانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً للمرجع
فى هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد
شيء مسده خلافاً للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن
الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان
عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى وجاز اى اعمال
الفعل الثانى مع اقتضاء الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز
اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول لانه يلزم مع تقديم اعمال
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل فان اقتضى الثانى الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمنى
الزيدان ولا يلزم [illegible] وقيل روى عنه تشريك العاملين
او اضماره بعد الظاهر كما هو فى صورة تاخير الصاحب تقول ضربنى
واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيداً هو وروايته الاولى عنه
مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزاً عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه اى الاول اذا
لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبنى منطلقاً وحسبت زيداً

بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظ والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك
في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظ المتنازع فيه واحدا ثم لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل القسم
الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير
ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال
الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل
الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه
المذهب المختار [illegible] اضمرت الفاعل في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
[illegible] ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق [illegible]

او منصوبا

الفعل

للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعد ما نحو
ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له فمراد
المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل على مذهب احدهما
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل واحد
منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما على
اسم الظاهر مفعولية ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء
نحو ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما خارجا من التنازع في

مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من

الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل

نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر

نعم فى مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام

ما يودى موداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما

قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب

مطابقا للسوال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العا

ملان اذ التنازع يجرى فى شبه الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا

وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال

الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل

مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعد

هما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل

الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنا

زعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع

وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية فى لا يتصور

تنازعهما فى الضمير المتصل لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا

بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا

علة العاملان

اى اقل مراتب التنازع

اى الاسم الظاهر

الضمير المتصل بالفعل الثانى

وان احد الخ شروع فى بيان حكم المتصدين لمبادى التوبة من سماع كلام الله والوقوف على شعائر الدين اثر بيان حكم
الذين تابوا عن الكفر والمترتب عليه وهو قد تقع بشرط مرتفع بنبسره الطلا بالا تبدا الا ان الخ لا التزحزا الا على
الفعل اى المشركين استجارك بعد انقضاء الاجل المضروب اى سالك ان تومنه ويكون له جارا
فاجره اى امنه حتى يسمع كلام الله
تفسير ابى السعود

ضارع اى [illegible] عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة ١٢
متعلق بضارع اى يبكيه من نزل به عجز عن مقاومة الخصماء لانه كان
ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والخبط
السؤال من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى
ويبكيه ايضا من يسأل النعم وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة
وقد حذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا
واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا
وان استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى واجب حذفه لان
مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد من المشركين مرفوعا

قوله ضارع

قوله تحذف

وهو

استجارك فاحد

نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور
اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة
الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد
يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام اى من يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف
قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما
كان جوابا للسؤال المقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل
وليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله

بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمروا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر و
المفهوم من قولك ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص الآخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب واما قلنا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا
فيقال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية
زيد في عمرو واذا الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا المطلوب
يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر
الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا في الظاهر ان معناه كذا لا
حتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد فيفيد
انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما و
جوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان
الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا
اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي
الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو

وافي

الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى التعدى بل الى المصدر الذى
يدل عليه الفعل اى ضارب اجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما
اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شىء انه قرينة عليه
فلا بد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة ثابتة
له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل موسى الكمثرى
الكمثرى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل نحو ضربت زيدا او
مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا
عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى
مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم
والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما فللاحتراز عن
الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن

بهذا القيد من مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله
داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل
زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم
ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اى
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند
اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه يدل على ذلك اسكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الا
ضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وهو غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول
الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد
فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة

الاضمار قبل الذكر

الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه
الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات يغني الرابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اى ما شابهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز
به من نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر والمراد تقديمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان
قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرف نحو في الدار
رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اى اسناد
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على
صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز

مثاله
وانما قال او شبهه ليتناول نحو زيد قائم ابوه

من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها
قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية
الاصلية بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبرها في حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب
المص عنه بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان في الاصل صفة
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان
قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية للزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل
حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا نقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر

المزيدتين ح

الوصفية الاصلية ح

او انكره

مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير مخفي فيدخل فيه سكران وامثاله

ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف

معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد من من

التفضيلي فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى

صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور

معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الوصفية الاصلية

اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار ها

الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب

آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه

لا مانع من اعتبار الوصفية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل الباعث

على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما

وفيه نظر لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي شائبة

فيهما من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم

للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية ولا يلزم

احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط
بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو
سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من
العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله فانهما متضادان انّ
اصمت بكسر الميم علم للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضم الميم فلما جاء
بكسر الميم علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر لحقه بعد
ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر في الاوزان التي لحق فيها
العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد
عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار
العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين من دون
العدل وهو العلمية والتانيث ثم انه اشار الى الشق الثاني
مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان هو مستحق

زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسيح بن زيد او جعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى
لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حينئذ من الاسباب منع
الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة
الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع
غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما
مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر
وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شىء منها من اوزان
الفعل المعتبر فى منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد شىء من الامر
الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر اى علم المنصرف الذى احد اسبابه العلمية
بقى بلا سبب اى لم يبق سبب من حيث هو سبب فيما هى
شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى

بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد
من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول
الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه خرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء
به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف
بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي من اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع
عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية
على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون
فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية سبب
اخر واحترز بذلك عما اجتمع [illegible] الغي التانيث او صيغة منتهى
الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية
اذا نكر بان يؤول العلم لواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد

بحث ووزن الفعل

شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع الصرف لوجود الشرط على مذهبين فان مؤنثه سكرى لا
سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من
الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع
وخضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية اما نحو بقّم اسما لصبغ
المعروف وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا

لانه يوجد وزنه في الاسماء مثل طلب و... وفرس وغيرهما ١٢

المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها
صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كأحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية للزوم زيادتهما او ليمتنع الخ فيتحقق شبههما بالفي
التأنيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة ليمتنع امتناع د
خول تاء التأنيث عليه ليبقى شبههما بالفي التأنيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى شبههما بالفي التأنيث على حالها ومن ثمه اي من اجل
الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من
شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط

للالف والنون والصفة

بما اعتنى لدلالتها على قصة غريبة فلو نظر في البها العظيم لكن
الى غرضه من الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف
يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من
المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه اكتفى
في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات وان الاعلام
المشتملة على الاسناد لم يذكر بناؤها اصلا فلذلك احتاج الى
اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم
صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف
والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف ويسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث عليهما وللنحاة خلاف
في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول
الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان كان

في منع دخول تاء التانيث

عن الياء المحذوفة او من حركتها هذا التنوين و على هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا دفع الاعلال واما
في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواري بالضم بلا تنوين حذف
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء السا
كنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفية جزء فلا يرد النجم ويرى عليه شرطه العلمية ليأمن
من الزوال فتحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا
يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع
الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة
العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها

الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض وان في حالة
النصب فالياء متحركة مفتوحة لخفتها تقول رأيت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
ذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقط
الضمة لثقلها والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على
وزن كلام وسلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بعلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض

ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او
حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل
هو اسم معرب ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير
منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم
يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة تقـ
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق
جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه ونحو
جوار اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤه كان او واوا
كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي حالتي الرفع والجر
كقاض اي حكمه حكم قاض لحسب الصورة في حذف الياء

حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن
كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية
الأصلية فإن قلت لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية
فإن فيه العلمية والتأنيث لأن الضبع هي أنثى الضبعان
قلت علميته مؤثرة وإلا لكان بين التركيب منصرفا والتأنيث غير
مسلم لأنه علم جنس للضبع مذكرا كان أو مؤنثا وإنما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
أن يكون في الأصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم أن الجمعية
كالوصف قد يكون أصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة
وليس الأمر كذلك إذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال قد نقضت عن الا
شكال الوارد على قاعدة الجمع لجعلكم الجمع أعم من
أن يكون في الحال أو في الأصل فما تقول في سراويل فإنه اسم الحال حج
جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه ولا في الأصل فأجاب اي صرفه
بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو إذا لم يصرف وهو الأ
كثر في موارد الاستعمال فيه يرد الإشكال على قاعدة الجمع
كما قلت فقد قيل في التفصي عنه أنه اسم أعجمي ليس بجمع لا في الحا ل

وزن المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطو
اعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتو
فلا حاجة الى اخراج نحو مدآبنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا
في الحال ولا في المآل واما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مطلق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ها
وثانيهما ما يكون بها فما كان بغير ها فممتنع صرفه لو
جود شرطه ثم انها كما جد مثل ما بعد الفه حرفان ومصا
بيح مثل ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وا
مثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع ها فمنصرف لفوات شرط
اى كيك
تأثير الجمعية وهو كونها بلا ها وحضاجر علما للضبع هذا جواب
عن سوال مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية لانه منقول من الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر

نخ واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده
ما يقال ان اول العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع
وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اى قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها الغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع
جمع السلامة كما يجمع اباما من جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات واما الشرط لتكون صيغة التكسير
مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف اذ المراد بها تاء التانيث باعتبار ما
يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة واما
شرط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على

منتهى الجموع صيغة
منتهى الجموع صيغة

والاولى ان يقول الصيغة لها على ان يرها لما ذكر وايضا وكون الصيغة المضارع الان وفوته بحالة على خليل

اى التقوى الخ

شرطها

متحركان ذو ... نحو الكالب ... افعال ... نعم

الطرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى غنثة امرأة فى لبلابى
رفى الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر
الى الشرط الكافى فى انصراف نوح اعنى هو لانتفاء الشرط الكافى
وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث
فلانه له علامة مقدرة يظهر فى بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو
لتقوية سببين آخرين لئلا يلزم سكون الوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها للتقوية بسبب آخر اعتبارها بنفسها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الكافى فيهما فان فى شتر تحرك الا
وسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع
بالشرط الكافى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من
انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
الشرط والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى

التنبيه ٢

العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء وانما جعلت
شرطها بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا
في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل
المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل
البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في
منع الصرف شرطان تأثيرها الاول ان تكون علمية اى منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم الى
العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في
العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان
يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجم وانما جعلت شرطها
لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة
فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع
صرفه لعدم علميته في العجم والشرط الثاني احد الامرين كم

قوله او في حكم المعرف ١٢ ح

ان شاء الله ١٢ ح

لمنع الصرف ١٢

وان كان وجود فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط
تحتم تأثيره وهو التحرك قال سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سبب منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤ
نث معنوي سماعي باعتبار معناه الظاهر اذا سمي به رجل منصرف
لان التأنيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من ان يقوم مقامه
شيء والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث
سماعي معنوي باعتبار معناه الظاهر اذا سمي به رجل يمتنع م
ن لانه وان زال التأنيث الاصلي بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع
قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما
يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه
اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرف شرطها اي شرط تأثيرها
في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس
التعريف على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم

والفرق بين العلمية والمعرفة ان العلمية ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره والمعرفة ما وضع لشيء بعينه متناول غيره

بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من
شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط
وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة
على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه و
جور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي
احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتمنع تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان
العجم ثقيل على لسان العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء
شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين للبلدتين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع
شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية
والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط

او صاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن
الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفوعة
التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي
خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط له شرط في سببية
منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتا
نيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما

لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله
شرط اى شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا
ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال حتى اذا بقي على
الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج من سببية
منع الصرف الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومنع الغلبة
لاختصاصهم ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى
قرينة كما ان الاسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى
قرينة فلذلك المذكور في الشرط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع منع الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم
حيث صار الاسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية
التي فيه سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من
الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع

قوله بان آه بيان المنفي لا النفي لانه لو كان بيانا للنفي لا يعلم المنفي بهذا يعرف بالحرف تامل محرمه افندی

منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
قال ذكره بابه فقطام ههنا ليست في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل
جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحقيق
السببين وحملها على ان عليها الوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة ماخوذ مع بعض صفاتها سواء كانت
هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما
اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل
اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد عرض فيه الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا

ولو اعتبر جمعها اولا ثم علی انابیب واقواس فلا شذوذ
في هذه الجملة وثانيا عدة للاسم المخرج يلزم من نفي
لفظها الشذوذ فمن اتبع الحكم فيهما بالشذوذ ومن هنا
تبين الفرق بين الف ذو العدول او تقديره اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر يكون الاتي اي تقديره وفرضه منع
الصرف لاغير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على
وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر
عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قا
طمة واراد بباب كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا
العدل في هذا الباب خلافه على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان وليست فيهما الا
سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير

وجمع معدول عن جماع او جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجماعى كان ... صفة ان يجمع على فعل كحمر ... او فعلاوات كصحراء وصحارى وصحراوات ... على فعل نسبة انه معدول عن احد ما ذكر ... انياب واقواس ويجاب بانها ثابتة باوزان الشهور فيحمل على الشذوذ دون العدل

ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
معه من اي آخر من وايضا لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها حينئذ فجعل
بما يتم عليه وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن الآخر من وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع و
كذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلا افعل ان كانت
صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان
يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها
عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين و
زن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لم يرد
الجموع الشاذة كاثناب واقواس فانه لم يعتبر اخراجها
عما هو القياس فيها كانياب واقواس

منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده متحقق
بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي و
التقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
واما اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل
عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقي معناه فرض كانه خرج
عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والا
صل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في
جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثني ومثنى الى رباع و
مربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشر ومعشر خلاف والصواب
مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية الاصلية التي كانت في ثلثة ثلثة
صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا له
واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفصيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفصيل

وانياب ابتداء على اقوس

ليست مخرجة مما هو القياس فيهما اعني افواس وانياب بل في جمع
القوس وناب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولاً على
افواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشا
رحين فقد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المـ
المقصود منه تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصـ
حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعاً انهم اذا
وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سبباً ظاهراً غير الوصفية او العلمية واحتاجوا الى اعتبار سبب
اخر فلم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا
للعدل فيما عداهم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل و
وسبب اخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اولاً يتحقق الفرعية بدون اعتبار
اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد ليل غيره
عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله وجود الاصل والمراد من وجود الاصل الاخراج ... في المقيدات الثلثة مثل اقوس وانياب فان اصلهما موجود مع عدم اعتبار الاخراج عنه فافهم

قوله يوجد ليل غيره على منع الصرف ... وجمع ... مكرراً دون ... لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكرراً يكون لفظاً ايضاً مكرراً

في حبلى حبل ولا حمراء حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تأنيث آخر

فصار التانيث مكررا بخلاف فانها ليست لازمة للكلمة بحسب

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض

اللزوم لعرض الوضعي فالعدل مصدر مبني للمجهول للمفعول اي

كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا

عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان تكون

ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات

فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر

من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع

في الصورة فقط فما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة ا

الاعجاز مثل دم ويد فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه

عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة لها

للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها داخلة تحت

اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات

القياسية واما المغيرات الشاذة فلا لم انها مخرجة عن الصيغ

الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجمع الشاذة

على خير الانام والسيد حبيب الله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
تكرم عطوف رؤوف من يسبح باجد فانه لو جاز بالتجد لا تخل بالوزن
ولكنه تخل بالقافية في ان حرف الروي في ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان في رعاية التناسب بين الكلمات اثر تام
عندهم وان لم يحصل اي حد الضرورة مثل سلاسل واغلالا حيث
صرف سلاسل التناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله
سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف المنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة
الواحدة التي تقوم مقام العلتين من علل التسع على ما ذكرنا
فانت كل واحدة منهما مقام العلتين لكونهما احديهما جمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه فيه تكرر رفيه الجمعية حقيقة كا
كالب واكلب واناسي [illegible] كالجموع الموافقة لها في
عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح و
ثانيهما الف التانيث لكن لا مطلقا بل بعض افرادهما وهو الف التا
نيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمان للكلمة وضعا لا يفارقانها اصلا فلا يقال

فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند النحويين ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرو
رة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار وخروج
عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فنحو
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لاستقام الوزن
لكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة بما يحكم به سليم
الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض الزحاف
ات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على

قوله لا كسرة ولا تنوين بهذا التعريف الجمهور وقد عدل فيه المصنف الى تعريف ... من تعريف ابي سعيد النحوي
لما عرفت في وجه العدول في تعريف المعرب فجعله حكما من احكام غير المنصرف اشارة الى تعريفهم ولهذا
ذكر الكسرة في عقبه فيه انه علم سابقا في بحث الاعراب عدم ... وقول الكسرة في غير المنصرف وفيه اشارة الى منع
الكسرة من غير المنصرف بالاصالة كما ذهب بعضهم بالتبعية كما ذهب اليه الاكثرون

وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث
اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر
المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع
والمراد من الكسرة الذي غير مشترك بين النصب والجر
في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو
الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية
لان العدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع للموصوف
والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر و
الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزا
يدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل وزن الاسم لان الاصل فرع
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه

من حيث انه معرب او غير ذلك ... ذكر علتين ... ان علتين ... مجموع عصام الدين

وانما قيد بقوله من حيث اشتماله لان ذكر الاثر
المترتب عليه من حيث ذاته الا يلزم ان يوجد
ذلك الاثر في جميع الاسماء المعربة سواء كان
منصرفا او غير منصرف وليس كذلك الاثر لا يوجد الا
في الاسم المعرب الغير منصرف فرتب
ذلك الاثر عليه من حيث اشتماله ...

كونها زايدة وقوله الفي على الظرف اعني من قبلها او مبتداء خبره
الظرف القدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها يصح زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة
وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جائني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدم عليه في هذا الوصف وقوله فهذا القول
تقريب يعني ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد
او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلاف فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم اثنان وقال
بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما
هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للعلم

اى راجع الى العلة لا الى العلل كما ظن لان كل واحد علة لا علل قوله ما هى خارج من البيت اوله موانع الصرف تسع كلما
اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

باب غير منصرف

فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اى الاعراب
الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الا
عراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي شرع في غير
المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب
فيه علتان يؤثران باجتماعهما والمنع عن تاثيرهما فيه
اثر اجنبي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين
بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اى العلل التسع ما في هذين البيتين
من امور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع شعر عدل ووصف وتا
نيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعطف فيها على
العلتين من الواو والعجمة والتي فقط على وزن والنون زائدة
من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة
منصوب على انه حال اذ التقدير النون الحرف حال كونها

قوله ابن الحاجب وفي نحو مسلمي رفعا سهوا اعنه اختلاف الموت ... اي تقدير الحرف ليس في كلام العرب واما في نحو مسلمي والياء الاولى عوض عن الواو وكلما كان عوض مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان العوض كالمعوض منه رحمه

محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في
اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او
غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في
حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلث مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم

الذين أشير الى تقسيمه اليها فيما سبق ولما كان التقديري
دفقل أشار اليه أولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه فقال التقديري
اى تقديرالاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر
الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن حرف
الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم
المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة
للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو
غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله
موافقة لها او مخالفة فى مذهب اليه بعض من الاعراب
مثل هذه الاسماء فى حال الجر لفظى غير مرضى مطلقا اى فى الاحوال
الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من
الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او
المنقوص عطف على تعذر اى تقديرالاعراب فيما تعذر او فى الا
سم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل

ثة بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعراب الواحد كما انهما فرعان
له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا
اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع
المثنى في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع في
المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون و
جعلوا اعرابهما بالياء في حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه
في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لان
الرفع لما بينه النصب والجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما
فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري

قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت ان الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا يتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة الياء والالف والياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة [illegible]

قوله في التثنية بان ما قبل الجمع [illegible] بان ما قبل التثنية [illegible] الجمع [illegible]

كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا
وجرا الثاني جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا
وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو
سنين مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق
به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
الى التسعين وهي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه
ثلثة مكرر العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلثة مكرر
الثلثة وعلى هذا القياس في البواقي وايضا هذه الالفاظ لا تدل
على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته

جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب
المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لان بينها وبين المثنى في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في
اواخرها صحح الاعراب بها على خلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا و
لم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كونه كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيده بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الا
عراب بالحروف فروعي كلا الاعتبارين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورا

قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا الى الظاهر وهنوك والهن
الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء منقوصات واوية ونوك
وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف
مقرون بالواو وتبع اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم
الظاهر دون الكاف المضمر لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس
في اعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرة تعرب
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية
والجمع اما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة
لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فانها
تعرب بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن لا الى ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحكمها كحكم الاسماء المضافة اليها و
لم يكتف في هذا الشرط بامثال الباب لئلا يتوهم الشرط اذا اضيفت يكون
الى الكاف [illegible] وانما جعل

منصرف كزيد ورجل والجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يتغير
بناء الواحد فيه بل ولم يجمع غير منصرف كرجال وطلبة فى الاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
فيهما بالحركات واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلث فى احوال الثلث والاعراب فيهما بالضمة
رفعا اى حال الرفع والفتحة نصبا اى حال النصب والكسرة جرا اى
حال الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فى القسم الاول مثل جاءنى رجل
ورايت رجلا ومررت برجل وفى القسم الثانى مثل طلبة ورايت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو
جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجىء ذكره مثل جاءنى مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما ستذكره نحو جاءنى احمد ورايت
احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف

حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر ونحوهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا
فلا يحتاج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما
اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل
المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المتواردة على المعرب المقتضية
للاعراب ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل
اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد المنصرف الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا

ولا غير منصرف كزيد

وتعاوره اى التداول له اى اخذ جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب
على المعرب معاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ما ينبغي ان يكون علامتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على
المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو
مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون
معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد والتباس بعض المعاني
ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر ثم الا
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على
الحركات البنائية اصلا بخلاف البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على ثلثه فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا بمعنى كون الشيء فاعلا

والفاء للتفسير

اشارة الى ان الباء مصدرية والفاعلية

اى حيثما اشارة له ان العلم بمعنى العلامة مصدر الا بمعنى ماوضع به

او صفة به اي يتلبس الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصول
الحركة الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا با
لسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر منها السبب القريب
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحقيقة خرج حركة
نحو غلامي لانه معرب على اختيار المحقق لكن اختلاف هذه الحركة على
اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة لبقه
اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
فيه تتعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
والمعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة
على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء

وتعاوروه

ای تغلبت الیا الثقاء فصل ای الاعراب تقدیریا

ونیاً وبنیه او الاختلاف اللفظی والتقدیری اعم من ان یکون حقیقة
او حکماً کما اشرنا الیه لئلا ینتقض بمثل قولنا رأیت احمد ومررت
باحمد وقولنا رأیت مسلمین ومررت بمسلمین مثنی او جمعاً فانه
قد اختلف العوامل فیه ولا اختلاف فی آخر احمد حقیقة بل حکماً
فان فتحة احمد بعد النصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر
وکذا الحال فی التثنیة والجمع فان آخر المعرب فی هذه الصورة
یختلف باختلاف العوامل حکماً لا حقیقة فان قلت لا یتحقق
الاختلاف فی آخر المعرب والا فی العوامل اذا رکب بعض الاسماء
المعدودة الغیر المشابهة بمبنی الاصل مع عامله ابتداء وترتب
علیه الاعراب بل هناک حدوث الاعراب بدخل العامل قلت
هذا حکم آخر من احکام المعرب والاختلاف حکم آخر فلو لم یدخل احد
الحکمین فی الآخر [illegible] فیه فان للمعرب احکاماً کثیرة لم یذکر
ههنا فلیس هذا الحکم ایضاً من هذا القبیل غایة الامر ان هذا الحکم
الحکم لا یکون من خواصه الشاملة الاعراب معنى ای حرکة
او حرف اختلف آخره ای آخر المعرب من حیث هو معرب فاتا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

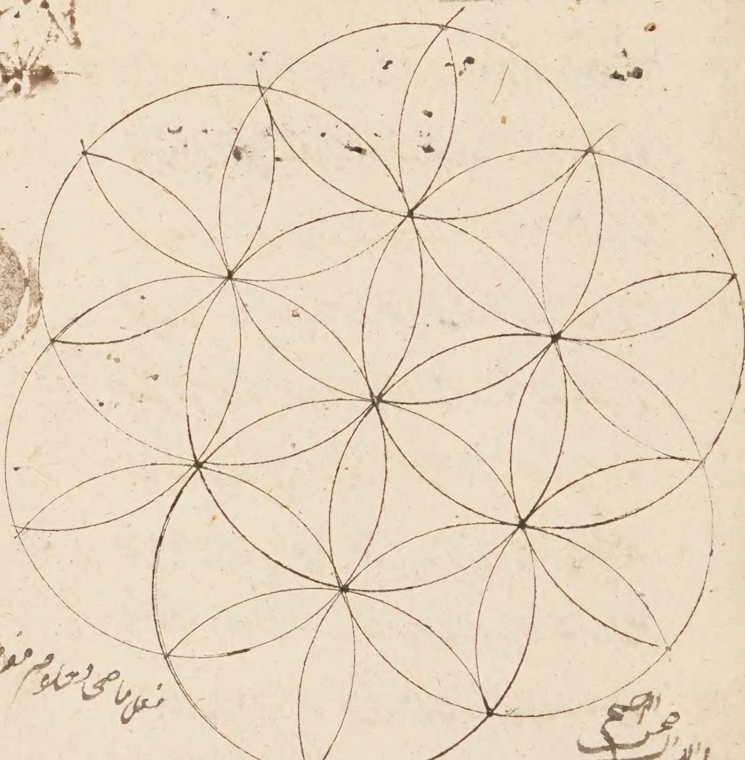
الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه اما بعد فهذه
فوائد وافية [بحل صح] مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق و
المغارب وهو الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله سبحانه و
تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل واعلم ان الشيخ رحمة الله عليه لم يصدر رسالته هذه بحمد الله
سبحانه بان جعله جزءا منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس
ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر بها على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلق
حتى يلزم تركه العمل بالحديث لجواز اتيانه بالحمد له من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فيجب ان يعرفهما ليبحث عن
احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام
ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان

الابتداء ١٢

الحمد الله الله ناهضا

ا لبسم الله الرحمن الرحيم

ملا ماي



شغل ما مضى وسلوهم [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم



صاحب ومالك يعقوب ... عالم
قريمي

مستقيم ابن ...

وجليل عمرزاده مثلو وزير حضرتلو
بن عاني ريس افندي حفظه الله



١٥ ٢٥
٥٥ ٤٥
٨٩ ٧٨ بوط فوق
٥٩ ٤٦ ١٠ ١٠
٩٥ ٩٥ ١٦ ٣٥
٩٩ ٤٥ ٥٠ ٢٥
١٥ ٥٥ ٤٠
٣٨١٧٩